

إعادة تسويق التطرف

دراسة تحليلية لسياسات هيئة تحرير الشام في الإدارة والحكم ومخاطرها على الأقليات الدينية في سوريا

توصيات استراتيجية للأمن الوطني والدولي في مرحلة ما بعد الأسد

د. جميل عمّار

إعداد: د. جميل عمار

ترجمه بتصرف الى العربية: الأستاذ المحامي خلدون كمال صيموعة

محررة النسخة: المحامية الأستاذة عيبر القاضي

جمع البيانات والتحليل:

حسن وهبة

ماجستير علوم البيانات | مهندس ذكاء اصطناعي أول

Hassan.wahba.da@gmail.com

عمار عمار

محلل بيانات ومخاطر

s4amamar@uni-trier.de

إعادة تسويق التطرف

دراسة تحليلية لسياسات هيئة تحرير الشام في الإدارة والحكم ومخاطرها على الأقليات الدينية في سوريا

توصيات استراتيجية للأمن الوطني والدولي في مرحلة ما بعد الأسد

ملاحظة المترجم :

تمّ عرض ومناقشة نتائج هذا التقرير ضمن جلسة استماع رسمية بتاريخ 13 نوفمبر 2025 الساعة 10:30 صباحاً بتوقيت واشنطن أمام اللجنة الأمريكية للحريّة الدينيّة الدوليّة (United States Commission on International Religious Freedom - USCIRF)، التي تلعب دوراً استشارياً من خلال رفع تقارير وتوصيات إلى الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية بالإضافة إلى الكونغرس. وفيما يلي ترجمة غير حرفيّة (بتصرف) للنصّ الأصليّ

شكر وتقدير

يتقدّم المؤلف بجزيل الشكر والتقدير لكلّ من حسنّ وهبته وعمّار عمّار على مساهماتهما القيّمة والجوهرية في إنجاز هذا المشروع البحثي. فقد تولّى كلّ منهما مهام جمع وتنظيم وتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل منهجي، بما في ذلك عمليات الفرز الآلي المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتصنيف المحتوى المتعلق بخطاب الكراهية الوارد في هذه الدراسة.

لقد كان لخبرتهما التقنية الدقيقة وحرصهما الشديد على جودة العمل دوراً أساسياً في استكمال هذا البحث. وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع التفسيرات والبراهين والاستنتاجات الواردة في هذه المذكرة البحثية السياسية تقع على عاتق المؤلف وحده.

إعادة تسويق التطرف

دراسة تحليلية لسياسات هيئة تحرير الشام في الإدارة والحكم ومخاطرها على الأقليات الدينية في سوريا

رؤية استراتيجية لتعزيز الأمن الوطني والدولي بعد سقوط نظام الأسد

7	إقرار باستخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المساعدة
9	الخلاصة
10	الجزء الأول: الرواية الرسمية والحقيقة ... تناقض صارخ
12	إستراتيجية الجوجيتسو: العنف المسلح في خدمة السياسة
13	جمع البيانات، التحليل، والمنهجية
15	سوريا: ازدهار السلفيّة الجهاديّة
17	هيئة تحرير الشام وتطور حرب المعلومات
18	الاستراتيجية الإعلامية الجديدة لهيئة تحرير الشام؟
20	الجزء الثاني: الأيديولوجيا العنيفة للجماعات المتطرفة
21	ابن تيمية
22	محمد بن عبد الوهاب (1703-1791)
22	حسن البنا (1906-1949)
22	سيد قطب (1906-1966)
23	الجزء الثالث: فتوى جديدة لجبهة جديدة؟ هيئة تحرير الشام وسياسة الاعتدال
24	التحليل والمقارنة: مراجعة عقائدية جذريّة
25	أهمية هذا التحوّل: من مناورة إستراتيجية إلى ثورة عقائدية
26	الزمن هو الحكم الفصل
27	الجزء الرابع: من الدعاية إلى الحرب
41	تبرير عمليات القتل
44	الحملة العسكرية على السويداء: 15 يوليو 2025
48	جرائم القتل من منظور القتل
55	من منازل إلى رماد

61	الجزء الخامس: قصة موت مُعلن- مأساة مسيحيي السويداء
63	الحصار الاقتصادي كأداة من أدوات الحرب
67	الجزء السادس: الرواية المضللة للحكومة السورية حول فظائع السويداء
68	الطائفية في خدمة السياسة
69	تفنيد رواية الدولة و"حجج الإنكار المقنعة"
71	الجزء السابع: الخاتمة والتوصيات
72	وهم الأمان: الانفصال؛ تعزيزٌ للمستقبل أم تقويضٌ له
74	من القول إلى الفعل: تمكين السنة المعتدلين في سوريا كسبيل وحيد لحماية الأقليات
75	عدالة حقيقية لا شكلية
76	تفكيك الوصاية الدينية على الحكومة
77	التعليم والمناهج: معركة الجيل القادم
78	المراجع

إقرار باستخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المساعدة

استخدم المؤلف خلال إعداد هذه الدراسة الذكاء الاصطناعي والتقنيات المساعدة بالذكاء الاصطناعي لدعم مراحل مختلفة من عملية إعداد هذا التقرير. وقد استُخدمت هذه الأدوات للأغراض التالية:

1. المعالجة والتحليل البياني: تم توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في فرز البيانات وتحليلها، لا سيما في قياس مدى انتشار خطاب الكراهية عبر تسع قنوات محددة على تطبيق "تلغرام" (نصًا وصوتيًا). وقد تم التحقق من جميع الادعاءات الواقعية والنقاط البيانية والمواد الإثباتية الواردة في هذه الدراسة بشكل مستقل وإلكتروني ثم يدوي من قبل المؤلف وفريق تحليل البيانات.
2. معالجة الصور لتحسين وضوح المواد البصرية المستخدمة في التحليل.
3. خدمات الترجمة من اللغة العربية إلى الإنجليزية، بما يساهم في تقليل الجهد اليدوي المطلوب مع الحفاظ على الدقة اللغوية.

وقد مارس المؤلف إشرافًا بشريًا مستمرًا طوال عملية الكتابة، متوليًا مراجعة وتدقيق وتحرير كل مخرجات الذكاء الاصطناعي أو المخرجات المساعدة به لضمان الدقة والشمول وخلوها من التحيز. تبقى جميع التفسيرات والاستنتاجات والتحليلات السياقية الواردة في هذه المذكرة مسؤولية المؤلف وحده.

Veritas Numquam Perit

Truth Needs No Disguise

قالت الحقيقة: اتركوني عارية، فأنا لا أخجل

تعرض هذه المذكرة الاستراتيجية قراءةً معمّقةً للمشهد السوريّ شديد التعقيد في مرحلة ما بعد الأسد، مع تسليط الضوء على التباين الواضح بين الخطاب الرسمي الصادر عن «الحكومة السوريّة المؤقتة» الذي يروّج للوحدة الوطنيّة، وبين واقع الممارسات الطائفية الممنهجة التي تنفّذها قوّاتها ووكلاؤها على الأرض.

فمع إلغاء تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية وبدء الانخراط الدوليّ معها، برزت معادلةً شديدة الخطورة؛ إذ بينما تسعى الحكومة إلى تسويق روايتها عن الاستقرار والانسجام الوطنيّ، تكشف الوقائع الميدانيّة في محافظة السويداء عن حملةٍ مبيّنةٍ تستهدف الأقليّات من أبناء الطائفتين الدرزيّة، وبدرجّة أقلّ، المسيحيّة.

أظهرت النتائج أنّ هيئة تحرير الشام تتّبع استراتيجيةً ممنهجةً لإعادة التوضع السياسيّ عبر خطاب "معتدل" ظاهريّاً، يهدف إلى كسب القبول الدوليّ ونفي ارتباطها بالتنظيمات الجهاديّة. إلّا أنّ التحليل يكشف عن استمرار المرجعيّات الفكرية المتشدّدة وآليات السيطرة الداخليّة ذاتها، ما يجعل هذا الانفتاح المعلن تحوُّلاً شكليّاً أكثر منه جوهريّاً. ويخلص التقرير إلى أنّ الحكومة المؤقتة، أو الفصائل المتطرّفة المهيمنة داخلها، قد لجأت إلى توظيف الطبيعة العشائريّة والقبلية لبعض المكونات السوريّة وخطاب الكراهية الدينيّة لتحقيق غاياتٍ سياسيّة، وذلك مع الإبقاء على هامشٍ سياسيٍّ وشعبيٍّ يُتيح التنصّل المدروس من المسؤوليّتين القانونيّة والسياسيّة، أو ما يُعرّف في هذا السياق بـ (Plausible Deniability) تكشف الطبيعة الشاملة للعنف الذي استهدف الدروز على أسسٍ دينيّة وإثنيّة عن أنّ التضخيم الإعلاميّ الرسميّ للعداء مع الشيخ الهجري لم يكن أكثر من ذريعةٍ صُمّمت لتبرير ما كان في جوهره حملةً عسكريّةً لتحقيق أهدافٍ سياسيّة بأدواتٍ طائفية.

وانطلاقاً من تحليل شامل للأحداث في السويداء، واستناداً إلى آلاف البيانات التي جرى جمعها وتصنيفها وتدقيقها بعناية، تُلقِي هذه المذكرة الضوء على مجموعةٍ من المعطيات الجوهرية التي تنفّذ وتدحض مجتمعةً سريّة الحكومة السوريّة المؤقتة بدعمها للاستقرار والوحدة الوطنيّة. فإذا كانت الحكومة السوريّة المؤقتة مهتمةً فعلاً بالحفاظ على النسيج السوريّ، كيف يمكن تفسير الاستهداف العشوائيّ للمدنيّين في السويداء، أو النطاق الهائل للتدمير الاقتصاديّ الذي طال ما يعادل 30% من مساحة المحافظة، أو الاستغلال المنظّم والمدروس لحملة الكراهية الدينيّة ضدّ الدروز على مواقع التواصل الاجتماعيّ؟ كيف يمكن تفسير مهاجمة الفريق الذي يدعو للحوار مع الحكومة داخل السويداء؟ أخيراً، ما مدى مصداقيّة ادّعاءات الحكومة السوريّة المؤقتة بدعمها للاستقرار والوحدة الوطنيّة في ظلّ تدمير ستّ كنائس في السويداء، في الوقت الذي لطالما تغنّت الحكومة ومؤيّدوها بالأقليّة المسيحيّة بوصفها "أقليّة نموذجيّة"؟

ومنذ مارس/آذار 2025 وحتى الوقت الراهن، نجحت الحكومة السوريّة المؤقتة في الإفلات من المساءلة القانونيّة تجاه ضحايا العنف المفرط غير المبرّر عبر تبنيّ خطابٍ مضللّ، حيث تصف فيه المجازر ضدّ الدروز بأنّها «أخطاء فرديّة» أو «مجرّد انتهاكات»، فيما تُشيطن الفصائل الشعبيّة الدرزيّة بوصفها «خارجةً عن القانون». لم تُقدّم الحكومة حتى الآن على خطواتٍ جادّةٍ وصادقةٍ نحو المساءلة أو الاعتراف بحجم المعاناة أو تعويض المجتمعات المنكوبة، بل رسّخت نهجاً سياسيّاً استعراضيّاً يُقدّم التهديدات المبطّنة على شكل مبادراتٍ سياسيّة ومجتمعيّةٍ صوريّة، ويتعامل مع أبناء الطائفة الدرزيّة واقعياً باعتبارهم خصوماً

سياسيين يجب إدارتهم، أو خطرًا يجب احتواؤه وتحمله مسؤولية الجرائم التي ارتكبت ضدهم، لا مواطنين يستحقون حماية الدولة.

وتؤكد المذكرة أن الانتهاكات الأخيرة بحق أبناء السويداء، سواء جاءت نتيجة سياسة حكومية مدروسة أو بفعل هيمنة جناح متطرف على مفاصل القرار، تؤدي في المحصلة إلى نتيجة واحدة: تعزيز الأيديولوجيات المتطرفة، وتقويض عقود من جهود مكافحة التطرف، وخلق تهديد حقيقي للأمن السوري والإقليمي والدولي.

وفي ضوء ذلك، توصي المذكرة بأن يتبنى المجتمع الدولي مقارنة قائمة على قدر كبير من الحذر والتدقيق والتوثيق الممنهج، مع التركيز على ضرورة دعم وحماية الأصوات السنية المعتدلة في سوريا من غير المرتبطين بهيئة تحرير الشام بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لمنع شرعنة أو توظيف العنف المفرط غير المبرر كأداة للحكم (وخاصة في ظلّ الاحتكار "الفعلّي" شبه الكامل لجميع المفاصل الأمنية والعسكرية والاقتصادية للدولة من قبل الهيئة وحلفائها المقربين) في التعامل مع جميع السوريين وعلى رأسهم السنة غير التابعين للهيئة "على أنهم" فلول" إلى أن يثبت العكس. ومن بين العديد من الاقتراحات الأخرى، تختتم هذه المذكرة بالإجابة على التساؤل الجوهرى التالي: هل انفصال السويداء عن دمشق هو الحلّ الأفضل للمحافظة على أمن ومستقبل الدروز، أم أنه ردّة فعل شعبية متوقّعة ضمن إطار ما يُسمّى بسياسة الجوجيتسو (Jujitsu Politics) التي طالما انتهجتها الفصائل الجهادية لتحقيق مصالحها؟

الجزء الأول: الرواية الرسمية والحقيقة ... تناقض صارخ

شهد العالم، وعلى مدى أكثر من خمسة عشر عامًا، معاناة الشعب السوري التي لا توصف جزاء صراع دمّر البلاد وأثخن المجتمع بالجراح. وبعد سقوط نظام الأسد، اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة خطوات مهمة وواعية بهدف دعم الاستقرار وفتح الطريق أمام إعادة إعمار تقودها إدارة سورية خالصة. وكان جوهر هذه الجهود هو الانخراط الدبلوماسي مع هيئة تحرير الشام، بما في ذلك رفع تصنيفها كمنظمة إرهابية في يوليو/تموز 2025، في خطوة براغماتية هدفت إلى تمهيد الطريق أمام شكل جديد من الحكم بقيادة محلية¹.

قامت سياسات الانفتاح تلك على افتراضات جوهرية غير مثبتة، وعلى رأسها أن هيئة تحرير الشام فريق سياسي منسجم ومتناسك ويسعى للمحافظة على سوريا واحدة موحدة. لكن الواقع، كما توضّحه هذه المذكرة، كان بعيدًا تمامًا عن هذا التصور المثالي. فبينما تُصدر الحكومة السورية المؤقتة لجمهورها والمجتمع الدولي صورة من الاعتدال والسيطرة، تكشف الممارسات الفعلية للحكومة، ولا سيما في محافظة السويداء، عن فجوة عميقة بين التصريحات العلنية وسلوكها الميداني على الأرض. هذه الفجوة ليست علامة على عدم الكفاءة، بل هي دليل على استراتيجية متعمدة من قبل هيئة تحرير الشام لتعزيز سلطتها السياسية من خلال توظيف واستثمار العنف السياسي الطائفي. ويُعدّ هذا التوظيف السياسي المفرط للعنف إشارة جليّة إلى سيطرة الفصائل المتطرفة داخل الهيئة على مفاصل القرار في الدولة.

تطرح هذه المذكرة الاستراتيجية فرضية مركزية تُفيد بلجوء الحكومة السورية وقوّاتها الأمنية إلى التحريض الطائفي، وتوظيف ميليشيات بالوكالة، وممارسة العنف المنظم ضدّ المدنيين بهدف سياسي واضح، يتمثل

في إخضاع الأقلية الدرزية في محافظة السويداء، في الوقت الذي تدّعي فيه علناً أنها تعمل كوسيطٍ للسلام لمواجهة "مجموعات انفصالية خارجة عن القانون في السويداء"، والمقصود هنا المجموعات التابعة للشيخ الهجري. ويتم دعم هذه الفرضية من خلال تحليل نقدي لسبع حقائق مترابطة على الأرض تكشف عن تناقض صارخ بين الرواية الرسمية للدولة والوقائع على الأرض، وتشمل هذه الحقائق ما يلي:

1. التناقض بين الخطاب الرسمي للدولة والممارسات الفعلية على الأرض حيث تتحوّل شعارات الوحدة الوطنية إلى ممارسات تحريضية طائفية تستهدف المدنيين.
2. الاستهداف والتدمير للمدنيين وممتلكاتهم في السويداء يتجاوز بكثير الهدف المعلن للحكومة، سواء كان فضّ النزاع بين الدروز والبدو أو تحييد ما وصفها الرئيس الشرع بـ "المجموعات الخارجة عن القانون"، مثل مجموعة الشيخ الهجري.
3. العنف العشوائي ضدّ الأقلية المسيحية وحرق الكنائس في السويداء رغم الخطاب الرسمي الذي يمتدحها.
4. الاستهداف الوحشي العلني للطلّاب والأطباء وكبار السنّ، ممّن لا علاقة لهم بأيّ نشاطٍ سياسيٍّ أو عسكريٍّ.
5. دمارٌ اقتصاديٌّ ونهبٌ "منظّم" واسع النطاق، لا يتوافق مع الهدف المعلن للحكومة المتمثّل في الحفاظ على الأمن والنظام في السويداء.
6. الاستخدام والتوظيف الفعّال للأخبار الكاذبة والخطاب المضللّ وحملات الكراهية الدينية المنسقة عبر الإنترنت، والتي تهدف إلى إذكاء الكراهية اللازمة لتبرير ارتكاب الفظائع والانتهاكات ضدّ الآخر المختلف بغطاءٍ دينيٍّ، وأخلاقيٍّ، وشعبيٍّ، ورسميٍّ.
7. التوظيف والاستغلال السياسي والأمنيّ المفضوح لمكوّنٍ سوريٍّ (بعض العشائر البدوية) كوسطاء لتنفيذ مخططات الدولة باستخدام العنف، ممّا هدّد النسيج الاجتماعيّ في المنطقة الجنوبية برمتها، ووضع الدروز في حالةٍ مرهقةٍ من الاستنزاف الأمنيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ نتيجة المواجهة شبه الدائمة مع الآخرين، ما يتيّح للحكومة السورية المؤقتة تحقيق أهدافها السياسية باستخدام العنف مع الإبقاء على هامش مناورة للتذرّع بالبراءة والتنصّل من المسؤولية.

من خلال تحليل هذه النقاط السبع، تسعى هذه المذكرة إلى تنفيذ رواية الحكومة وكشف المخاطر والثغرات المرتبطة بالنهج الدوليّ الحاليّ في التعامل مع الحكومة المؤقتة. إنّ إضفاء الشرعية على حكومة تستخدم العنف كأداةٍ للحكم لا يُعدّ خيانةً للشعب السوريّ فحسب، بل يُشكّل أيضًا حافزًا خطيرًا وسابقةً كارثيةً قد تستفيد منها الجماعات المتطرّفة حول العالم، ممّا يُهدّد بنسف عقودٍ من جهود مكافحة التطرّف. لا يُقصد من هذا التحليل الدعوة إلى التخلّي عن سوريا أو إلى الإبقاء على العقوبات التي تُثقل كاهل المدنيين، بل هو نداءٌ إلى:

أولاً: تبني نهج أكثر يقظةً وتدقيقاً ومهنيةً في التعامل مع الوضع السوريّ.

ثانياً: تمكين الأصوات السنّية المعتدلة في البلاد من غير المرتبطين بهيئة تحرير الشام، مع تحميل الحكام الجدد المسؤولية القانونية والسياسية الكاملة عن جميع انتهاكاتهم

إنّ نجاح الجهود المتعاضمة لبناء الدولة السورية، بما في ذلك حماية جميع المكوّنات، يعتمد بشكلٍ رئيسٍ على تمكين وتعزيز وتوفير فرصٍ حقيقيةٍ للسنّة السوريين من غير المرتبطين بهيئة تحرير الشام، الذين يتعرّضون اليوم للحصار والمضايقة، وفي كثيرٍ من الأحيان للترهيب الفعليّ من قِبَل الفصائل المتطرّفة داخل هيئة تحرير الشام. فهذه الأصوات السنّية المعتدلة تُمثّل الأمل الحقيقيّ للأقليات السورية في قيام

حكم ديمقراطي حقيقي وتعايش سلمي بين مختلف مكونات المجتمع السوري، حيث يواجه هؤلاء ضغوطًا متزايدة من العناصر المتشددة في هيئة تحرير الشام سابقًا، والتي تقبض على جميع مفاصل الحكم في الحكومة السورية المؤقتة حاليًا، حيث ترى هذه الفئات المتطرفة أن أي انحراف عن أيديولوجيتها المتطرفة يُعتبر خيانة تستوجب العقاب. إن الانخراط الدولي مع «الحكومة السورية المؤقتة» غير المترافق مع دعم وتمكين للقادة والعلماء ونشطاء المجتمع المدني من السنة المعتدلين سيؤدي إلى تقوية دائرة نفوذ الفصائل المتطرفة داخل مفاصل الحكم في الحكومة السورية المؤقتة، والذي يُشكل التهديد الأكبر على الاستقرار السوري والأمن الدولي. علمًا بأن الفرصة لدعم هذه الأصوات المعتدلة تتلاشى بوتيرة متسارعة مع تصاعد حملات التهريب التي تشنها الجماعات المتشددة وتقلص مساحة التعبير والاختلاف داخل المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام.

تتناول هذه المذكرة الاستراتيجية، استنادًا إلى أسس بحثية علمية دقيقة، الفجوة بين خطاب الحكومة السورية المؤقتة والواقع العملي في سوريا من خلال سبعة محاور مترابطة:

1. يُحلّل الجزء الأول العوامل التي تُفسّر انتشار الأيديولوجيا السلفية الجهادية في سوريا، مع تركيز خاص على هيئة تحرير الشام.
2. يستعرض الجزء الثاني والثالث محاولات الهيئة لإعادة تقديم نفسها كتنظيم معتدل، بما في ذلك مراجعاتها الفكرية خلال مرحلة التقدم نحو دمشق (ديسمبر/كانون الأول 2025) وصدور الفتوى رقم 25، والتي ترفض بوضوح وبدون مواربة العنف ضد الأقليات في مخالفة صريحة لبعض أهم أدبيات الجماعات الجهادية التقليدية.
3. ومن خلال بيانات وأدلة ميدانية موسعة، يناقش الجزء الرابع والخامس مدى صدقية هذه المراجعات الفكرية لهيئة تحرير الشام من خلال دراسة الحملة الأخيرة ضد الطائفتين الدرزية والمسيحية في السويداء.
4. يُعيد الجزء السادس تقييم ادّعاءات الحكومة السورية المؤقتة على ضوء هذه الأدلة، ليختتم بمجموعة من التوصيات الاستراتيجية للسياسات العامة (الجزء السابع).

إستراتيجية الجوجيتسو: العنف المسلح في خدمة السياسة

تُعتبر سياسة الجوجيتسو (Jujitsu Politics) واحدة من أهم الأطر الاستراتيجية المُستخدمة لتحليل وفهم سلوكيات الجماعات الجهادية المعاصرة، حيث يصف كلارك مكولي (Clark McCauley) وصوفيا موسكالينكو (Sophia Moskalenko) الكيفية التي تستخدم بها الجماعات المتطرفة الاستفزاز العاطفي المتعمد ضد خصومها من أجل خدمة أهدافها السياسية.² يستمد المصطلح جذوره من فنّ الدفاع عن النفس الياباني "الجوجيتسو"، الذي يعتمد على استخدام قوّة الخصم وزخم حركة جسده ضده. ووفقًا لهذا النموذج، تقوم الجماعات المتطرفة باستفزاز الدول عن طريق استهدافها بعمليات عسكرية أو أمنية على رؤوس الأشهاد، بغية دفعها إلى ردود أفعال تضر بمصالحها على المدى البعيد. فحين تستجيب الدول لهكذا اعتداءات، غالبًا ما تتخذ ردود أفعال قاسية ومبالغ فيها، مما يؤدي إلى قتل الكثير من المدنيين الأبرياء، ما يُسهم في زيادة التعاطف مع الجماعات المتطرفة التي قامت بالهجوم في المقام الأول، ويزيد شعبيتها لدى جمهورها، ويُساهم في تجنيد المزيد من الأفراد والمقاتلين في صفوفها. وهكذا، تُصبح ردود الفعل غير المحسوبة أو المبالغ بها سلاحًا يُستخدم ضدّ الدول نفسها، مما يجعل تلك الاستراتيجية أداة فعالة في يد الكثير من الجماعات الجهادية (مثال: استهداف تنظيم القاعدة لبرج التجارة في نيويورك لدفع الولايات المتحدة الأمريكية لمهاجمة القاعدة في أفغانستان).³

إلا أنَّ أحداث السويداء تُقدِّم انعكاسًا وإعادة توزيعٍ مقلقةً لهذه الاستراتيجية. ففي حالة السويداء، لم يعد الطرف الأضعف (جماعة جهادية في مواجهة دولة) هو مَنْ يُمارس سياسة الجوجيتسو، بل الدولة نفسها (أو الفصيل المتطرّف المهيمن على سياساتها) التي تستخدم هذا الأسلوب ضدّ المدنيين. لقد نُفذت الحملة ضدّ الدروز في السويداء بمستوى من القسوة والإذلال والعلنية بما يوحي بأنّها صُمِّمت عمدًا لإحداث صدمة نفسية عميقة وطويلة الأمد داخل المجتمع الدرزي. وقد ساهم الطابع العلني لهذه الفظائع، إلى جانب صمت مسؤولي الحكومة والمجتمع السنيّ الأوسع الناتج غالباً عن حملة أخبارٍ مضلّةٍ وتحريضٍ طائفيّ منسّقٍ وفَعَالٍ ضدّ الدروز، ساهم في خلق شعورٍ عميقٍ بالخذلان والتهديد الوجوديّ داخل المجتمع الدرزيّ.

تمّ التخطيط والإعداد لهذه الصدمة الممنهجة ضدّ المواطنين العُزّل لدفع الفئة المُستهدَفة (في هذه الحالة دروز السويداء) نحو ردود أفعالٍ عاطفيةٍ عنيفةٍ أو سياسيةٍ غير مدروسة، مثل المطالبة بالاستقلال. فهكذا ردود أفعالٍ أو مطالباتٍ انفعاليةٍ غير مدروسةٍ تُمكن الحكومة السورية المؤقتة من تأطير الدروز كتهديدٍ انفصاليّ (الخطر الذي قامت منصّباتٌ داعمةٌ للحكومة بفبركته والترويج له منذ مطلع نيسان/أبريل 2025)، وبالتالي تبرير عدوانها الأوّلٍ وتعزيز سلطتها السياسية. وهكذا، اختلقت الحكومة السورية المؤقتة بنفسها، أو عن طريق جهاتٍ تعمل لصالحها، المشكلة التي تدّعي أنّها تسعى لحلّها في المقام الأوّل، مستفيدةً من ردود الفعل المتوقعة من أقلّيّة باتت تعتقد أنّ وجودها أضحى على المحكّ، وذلك لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (أي الدولة أو الفصائل المتطرّفة داخلها). بكلمةٍ أخرى، اختلقت الحكومة السورية المؤقتة العداء للدروز "الكفار" "الانفصاليّين" بدايةً، ومن ثمّ وطّفت حكومة الشرع هذا "الخطر" لتوحيد البيئة السنيّة الشعبية الراغبة بالمحافظة على سوريا موحّدة

إنّ إدراك هذه التحوّلات البنيويّة ضرورةٌ لا يمكن تجاوزها لوضع سياساتٍ مضادّةٍ فعّالةٍ تُنهي دائرة التصعيد المتبادل والمناكفات السياسيّة غير المجدية بين الفرقاء، وذلك من خلال تبنيّ ردودٍ متوازنةٍ ومدروسة، والالتزام بمقارباتٍ شموليّةٍ تُراعي الاعتبارات الأمنيّة الآنيّة وبعيدة الأمد للسوريّين عمومًا، وتمنع إعادة إنتاج أو إذكاء نار التطرّف على المدى البعيد.

جمع البيانات، التحليل، والمنهجية

يستند التحليل الوارد في هذه المذكرة إلى بياناتٍ تمّ جمعها عبر منصّبات التواصل الاجتماعيّ (المصادر المفتوحة) خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2025، مع التركيز على الحملة العسكريّة التي استهدفت مجتمعيّ الدروز والمسيحيّين في السويداء، وتحديدًا على البيانات التي جُمعت بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2025.

يحتوي هذا التحليل على صورٍ وأوصافٍ عنيفةٍ تتضمّن مشاهد قتلٍ وألفاظًا بذيئةً وتحريضيّةً ومحتويّ صادمًا لا يمكن نشره للعامة. ولهذا السبب، لم تُدرج المواد الأصلية كاملةً في هذا التقرير. تمّ إرفاق لقطاتٍ ثابتةٍ (Screenshots) لتوثيق مصادر المواد (مثل مقاطع الفيديو)، إضافةً إلى ترجمة مقتطفاتٍ من المحتوى عند الاقتضاء. حُفظت المملّقات الأصلية الكاملة في أرشيفٍ آمنٍ، وهي متاحةٌ للباحثين المؤهلين لأغراض التحقق، وفقًا لإجراءات مراجعةٍ أخلاقيةٍ ورقابيةٍ.

تمّ إجراء تحليلٍ منهجيٍّ لخطاب الكراهية والتحريض على العنف الذي سبق وترافق مع الحملة العسكريّة ضدّ الطائفتين الدرزيّة والمسيحيّة في السويداء. اعتمد التحليل على عيّنة عشوائيةٍ من تسع قنواتٍ على تطبيق تيليغرام تُعنى بالشأنين السياسيّ والعسكريّ السوريّ استُخدمت لهذا الغرض، حيث جرى فحص

أكثر من 136 ألف رسالة ومنشور. وقد تمّ توظيف تقنيّات الذكاء الاصطناعيّ على مرحلتين لتصنيف الخطاب وتقليص العيّنة إلى 2,260 منشورًا، خضعت لاحقًا لتحليل نوعيّ يدويّ معمّق على مرحلتين إضافيّتين لضمان الدقّة وتفكيك بنية الخطاب ومضمونه وآليّاته. إلى جانب ذلك، شمل البحث تحليل عددٍ من الفيديوهات والبيانات المنشورة على مختلف المنصّات الإعلاميّة، بالإضافة إلى تحليل خطاب الهيئة بعد تولّيها السلطة في دمشق.

مرّت البيانات عبر ثلاث مراحل صارمة لمراقبة الجودة: (Three-Tier Quality Control)

• المرحلة الأولى: فرز آليّ بمساعدة الذكاء الاصطناعيّ لتحديد المحتوى الذي يتضمّن خطاب كراهية أو لغة تحريضية أو دعواتٍ للعنف ضدّ الأقليّات.

• المرحلة الثانية: تحليل خوارزميّ متقدّم لتصنيف المحتوى حسب الفئة المستهدفة ودرجة الخطورة، مع تضمين مبررات التحليل (تحليل التهديد) ، في حين كان الفرز الأوّل ثنائيًا (نعم/لا) فقط.

• المرحلة الثالثة: مراجعة وتحليل يدويّ شامل ودقيق لكلّ البيانات ذات الصلة.

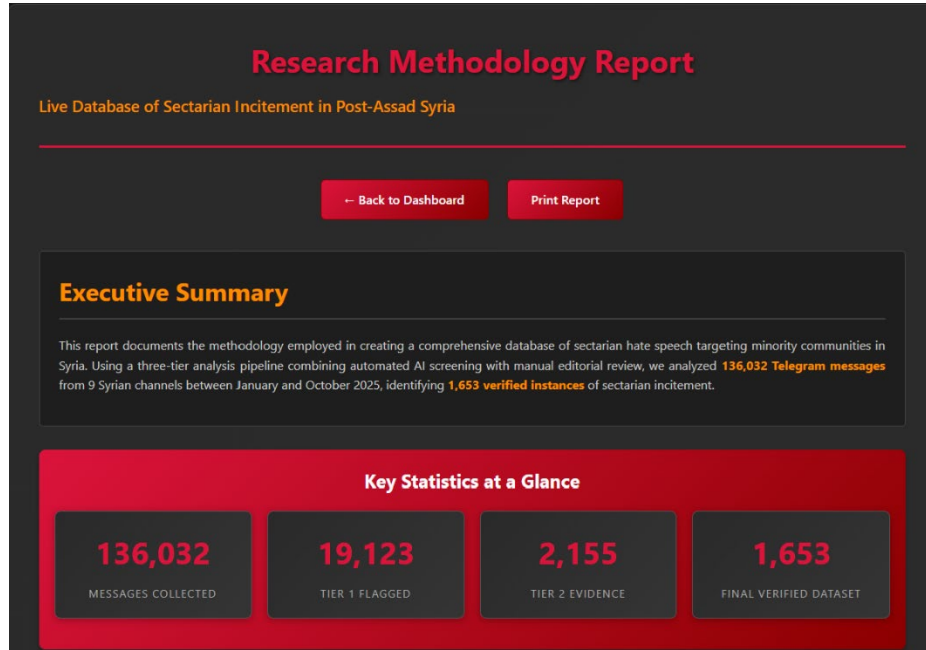
تمّت مراجعة جميع البيانات المتعلّقة بالطائفتين الدرزيّة والمسيحيّة (محور هذه الدراسة) يدويًا وبغناية فائقة، حيث قام الباحثون بمراجعة وفرز وتحليل كلّ تقرير على حدة لضمان الدقّة والفهم السياقيّ الكامل. من المهمّ الإشارة إلى أنّ قاعدة البيانات الشاملة توثّق خطاب الكراهية الموجّه ضدّ جميع الأقليّات السوريّة، إلّا أنّ هذه المذكرة تركّز حصريًا على المحتوى الموجّه ضدّ الدروز والمسيحيّين خلال حملة السويداء.

وقد تبدو بعض المواد في قاعدة البيانات الشاملة غير مرتبطة مباشرةً بالحملة الأخيرة على السويداء، مثل المشاركات المتعلّقة بالصراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ أو حرب غزّة. ومع ذلك، فإنّ هذه المواد ذات صلة لأنّ العديد من مستخدمي الإنترنت قاموا بتوظيف المشاعر المعادية لإسرائيل من أجل تأجيج الكراهية ضدّ الدروز السورّيّين، مستفيدين من حقيقة خدمة بعض الدروز (دروز الأراضي المحتلة) في الجيش الإسرائيليّ.

ومن خلال الخلط المتعمّد بين الدروز السورّيّين وجرائم الجيش الإسرائيليّ، جرى توظيف القضية الفلسطينية كسلاح دعائيّ لخلق سرديّة كراهية تُبَرّر العنف ضدّ الدروز في سوريا. ويصنّف هذا النوع من التحريض غير المباشر ضمن فئة "الأقليّات الأخرى" في قاعدة البيانات الشاملة. وعلى الرغم من التأثير المباشر لهذا الخطاب في نشر العنف ضدّ الدروز، لم يُدرج هذا النوع من التحريض غير المباشر في مجموعة البيانات الخاصّة بهذه الدراسة، والتي تركّز حصريًا على خطاب الكراهية المباشر ضدّ الدروز والمسيحيّين في سوريا.

يمكن للقراء الاطلاع على القاعدة التفاعلية الحية عبر الرابط التالي:

<https://syria-live-sectarian-database.netlify.app/> والتي توفر توثيقًا وتحليلًا لحظيًا لخطاب الكراهية والتحريض الديني خلال الفترة المذكورة. كما يمكن للقراء التحقق بأنفسهم من دقة البيانات ومراجعة الأدلة الأصلية. وللحصول على شرح تفصيلي لمنهجية جمع البيانات، وآليات التحليل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وإجراءات مراقبة الجودة، يمكن الضغط على زر "المنهجية" (Methodology) في المنصة (انظر الصورة رقم 1 أدناه).



سوريا: ازدهار السلفية الجهادية

تتوافر العديد من الدراسات الأكاديمية التي تقدّم تحليلات تاريخية شاملة للحركات السلفية في الشرق الأوسط عمومًا، وفي سوريا على وجه الخصوص. بالمقابل، تركّز هذه الدراسة على الجوانب الأساسية الضرورية لفهم السياق العلمي للاستنتاجات والتوصيات التي تتضمنها فقط. لهذا الغرض، فإنّ العرض التالي حول السلفية الجهادية والتنظيمات المتطرّفة هو عرض انتقائي ومختزل بطبيعته، ويركّز على العناصر التي تُفسّر أبعاد السياسات العامة، ولا يسعى إلى تقديم استعراض تاريخي موسّع.

بقيت السلفية الجهادية قرونًا طويلةً فكرًا هامشيًا داخل العالم الإسلامي، وخاصّةً في سوريا. وغالبًا ما انشغل أتباعها (الذين لا يشكّلون سوى نسبة ضئيلة من المسلمين) بخلافات وصراعات داخلية فقهيّة واستراتيجية. وهنا يبرز السؤال: كيف يمكن تفسير ازدهار الخطاب الديني التحريضي الإقصائي في سوريا اليوم؟ للإجابة على هذا السؤال، ننتقل إلى تحليل العوامل البنيوية والاستراتيجية التي مهّدت لظهور هذا المشهد السوري الدامي.

أسس نجاح التنظيمات المتطرّفة في سوريا

يناقش هذا القسم، وباختصار شديد، خمسة عوامل مترابطة ساهمت في خلق بيئة خصبة لتمكين التنظيمات المتطرّفة في سوريا، مع التركيز على الكيفية التي استغلّت بها جماعات مثل هيئة تحرير الشام هذه العوامل لإعادة تقديم نفسها كقوى سياسية واجتماعية "شرعية".

انتهاكات نظام الأسد الممنهجة لحقوق الإنسان

تعدّ حملة نظام الأسد الممنهجة والمثبتة بالأدلة لانتهاك حقوق الإنسان بحق السوريين، وخصوصًا من أبناء الطائفة السنيّة، العامل الأهم في صعود الجماعات المتطرّفة في سوريا.⁴ لقد خلقت وحشية هذه

الانتهاكات المروّعة هامشاً معنوياً واجتماعياً وسياسياً استغلّته التنظيمات المتطرّفة لاكتساب شرعيّة لدى هذه المجتمعات⁵ مستثمرة حالة اليأس وفقدان الحماية التي عانت منها الفئات السكانية الأكثر تضرراً. ووفقاً لتحليل إحصائي شامل صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في يونيو 2022، قُتل ما يقارب من 306,887 مدنياً بين 1 آذار/مارس 2011 و31 آذار/مارس 2021⁶، أي ما يعادل 1.5% من سكان سوريا قبل الحرب، بمعدل 83 قتيلاً مدنياً يومياً على مدار عشر سنوات⁷. ولا تشمل هذه الأرقام الوفيات غير المباشرة الناتجة عن انهيار الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية والغذائية والمياه.⁸

كما وثّق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 2024 مقتل 356 مدنياً بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2024 على يد قوات النظام، من بينهم 92 طفلاً و 40 امرأة⁹. وأفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) بمقتل 1,264 مدنياً على أيدي جميع أطراف النزاع في الفترة ذاتها¹⁰.

منظومة التعذيب والاحتجاز الممنهج

أصدرت الآلية الدولية المستقلة والمحيدة للأمم المتحدة (IIIM) تقريراً في كانون الأول/ديسمبر 2024 وصفت فيه نظام الاحتجاز التابع للنظام السوري بأنه "أداة قمع عنيفة"¹¹ واستند التقرير إلى أكثر من 300 شهادة، وأدلة طبية جنائية، ووثائق حكومية رسمية، وأكدت أن التعذيب والإخفاء القسري والعنف الجنسي كانت ممارسات ممنهجة ضمن سياسة الدولة، وفي أكثر من 100 مركز احتجاز في أنحاء البلاد.¹²

حيث كشف نفس التقرير (IIIM) أنّ منظومة الاحتجاز التابعة لنظام الأسد كانت تؤدي دوراً جوهرياً في إطار سياسة حكومية ممنهجة، تقوم على إخضاع السكان عبر بثّ الرعب باستخدام أساليب التعذيب المنهجي في مختلف المرافق الحكومية على امتداد البلاد؛ وارتكاب حالات الاختفاء القسري على نطاق واسع؛ واستخدام العنف الجنسي كأداة للقمع؛ وفرض ظروف احتجاز لاإنسانية تهدف إلى إلحاق أقصى درجات المعاناة بالمحتجزين¹³.

وأشارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى وفاة 86 شخصاً تحت التعذيب في عام 2024، من بينهم 4 أطفال وامرأة واحدة، وحملت النظام مسؤولية 52 حالة منها.¹⁴ كما وثّقت رفض النظام تسليم جثث الضحايا إلى ذويهم، ولجوئه إلى عمليات حرق متعمّد للجثث لإخفاء الأدلة¹⁵.

الحرب الاقتصادية ضد المدنيين

إلى جانب العنف المباشر، استخدم النظام السوريّ الحرب الاقتصادية كسلاح لإخضاع المدنيين، وذلك من خلال سياسات الحصار، وقطع الإمدادات الغذائية والطبيّة، وتدمير البنية التحتية المدنية بما في ذلك المستشفيات والمدارس والأسواق، ونهجير أكثر من 13 مليون سوريّ (أي أكثر من نصف سكّان البلاد قبل الحرب، وغالبيتهم من الطائفة السنيّة).¹⁶ كما استخدم النظام المساعدات الإنسانية كسلاح للابتزاز والمعاقبة السياسيّة، ممّا دمر الطبقة الوسطى السوريّة ومهد الطريق للتجنيد في صفوف التنظيمات المتطرّفة¹⁷.

تسييس السلطة الدينية وإفسادها

عمل النظام على إفساد المؤسسة الدينيّة الرسميّة عبر تعيين رجال دين موالين له لتبرير جرائمه وتقديمه على أنّه "حاكم شرعيّ مؤمن"، وبذلك تمّ إخضاع الشعب السوريّ دينياً عبر خطابٍ مضللّ زائف.¹⁸ أدّت

هذه الممارسات إلى أزمة شرعية دينية عميقة، استغلّتها التنظيمات الجهادية مثل هيئة تحرير الشام لتقدّم نفسها باعتبارها الصوت "الأصيل" للإسلام في مواجهة "الطغيان الديني والسياسي" للنظام ومؤيديه¹⁹.

من الجدير بالذكر أنّ هيئة تحرير الشام لا تزال تستخدم ذريعة الولاء للنظام السوري السابق كجزء من استراتيجية منظمة لإقصاء أبناء المجتمع السوري، وعلى رأسهم الطائفة السنّية في المدن السورية الرئيسية، وخاصّة من لا تربطهم بهيئة تحرير الشام أيّ علاقات مباشرة. إذ تُكّن هيئة تحرير الشام غالباً نظرة ارتياب تجاه ولاء هؤلاء السنّة وذلك لقبولهم البقاء والعيش في أماكن كانت تحت سيطرة النظام السوري. وخلال فترة حكمها التي لم تبلغ السنّة، قامت هيئة تحرير الشام، وما تزال، بإقصاء السوريين عموماً والطائفة السنّية خصوصاً في المدن الرئيسية، واستبدال جميع مفاصل القرار الرئيسية في هذه المناطق بأتباعها ومواليها.

تعزير الطائفية وحملات التضليل

تعمّد النظام السوري إشعال النزاعات الطائفية كوسيلة للبقاء في الحكم، وخلق بذلك بيئة مثالية استثمرتها التنظيمات المتطرّفة. وقد تجسّد ذلك في عدّة آليات مترابطة، ومنها:

• خلق وتدعيم انطباعات شعبية صورية شكلية لتعزيز فكرة سيطرة الأقليات على الأغلبية السنّية، وتبرير ذلك بخطاب حماية الأقليات. أدّت هذه السياسة إلى خلق حالة عداوة وترصّد بين مختلف شرائح المجتمع السوري.

• استهداف القيادات الدينية السنّية المعتدلة الفاعلة والرافضة للتعاون مع النظام، مع إبقاء هامش حركة مفضوح للشخصيات السنّية ذات الأجندات الجهادية الواضحة، وذلك لتدعيم سرديّة النظام السوري بمحاربة الإرهاب وحماية الأقليات. التقت، في هذه النقطة تحديداً، مصالح النظام السوري والجماعات الجهادية المتطرّفة على تحييد القيادات السنّية المعتدلة، ممّا يُفسّر غياب المواجهات العسكرية المؤثرة بين النظام السوري وكلّ من تنظيقي القاعدة والدولة الإسلامية خلال السنوات الثلاث الأولى للثورة السورية، حيث تضافرت جهود الفريقين (النظام السوري والجماعات الجهادية المتطرّفة) على تحييد ما كان يُسمّى بالجيش السوري الحرّ (كتائب سورية سنّية معتدلة لا تملك خلفيات جهادية).

• استخدام ميليشيات شيعية مدعومة من إيران لترهيب السكّان السنّة وتأجيج الكراهية الطائفية.

هيئة تحرير الشام وتطور حرب المعلومات

منذ عام 2013، أبدى كلّ من تنظيمي القاعدة وداعش وعياً مبكراً وعالياً بأهمية التضليل الإعلامي، حيث لجأ كلا التنظيمين إلى مختلف وسائل الاتصال لدحض أيّ رواية تُناقض السردية التي يروّجان لها، مع بذل جهود حثيثة لشرح وتبرير نشاطاتهما الأمنية والعسكرية، وبتّ الشكوك في الروايات والتفسيرات الرسمية التي تُبرّر الحرب على هذه التنظيمات. ومن خلال توصيف منهجيّ ومُتكرّر للروايات الرسمية، والطعن في مصداقيّتها، وتقويضها إلى حدّ كبير عبر آلاف المنصّات المختلفة، نجح التنظيمان في الإضرار بسمعة النُخب السياسية السورية التي كانت ضعيفة وفاسدة أصلاً، حيث تمكّنا من نشر وتبرير العنف الذي يمارسونه بطريقة أكثر إقناعاً، بما في ذلك العنف المفرط ضدّ المعتدلين غير المؤدّجين من الطائفة السنّية²⁰.

استخدم التنظيمان مزيجاً شديداً التأثير من "تزوير المعلومات أو الحقائق"، و"تبرير العنف باستخدام النصوص العقائدية"، و"الانخراط المباشر مع الجمهور"، وذلك لخلق ثقافة من الولاء الدعائي-الأيدولوجي. ومن خلال الاستفادة من خوارزميات شركات التواصل الاجتماعي القائمة على تعزيز المحتوى العاطفي عالي الاستقطاب الذي يساهم في رفع معدلات التضييل- إلى جانب تسييس أنظمة حقوق الإنسان والتشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب دولياً، وأخيراً ضعف الحكومة السورية وانهايار فاعليتها، حيث تورطت السلطات السورية نفسها في حملات تضييل إعلامي مفضوح، تمكّن تنظيم القاعدة وداعش من إحكام قبضتهما على المشهد السوري المنهك وإغراقه بالروايات المتضاربة. وقد بلغ هذا التشويش حدًا جعل كثيرًا من السوريين عاجزين عن الاتفاق على الحد الأدنى من الحقائق الأساسية²¹.

وكما سنشاهد في الأجزاء القادمة، وخاصةً في الجزءين الرابع والخامس، فقد حدث ذلك بالضبط إبان أحداث السويداء الدامية. فمن خلال حملة تضييل إعلامي منظمة وشرسة على مواقع التواصل الاجتماعي، تمكّنت هيئة تحرير الشام وأنصارها من إغراق المواقع السورية بالروايات المتضاربة والأخبار المضلّة. وبالتعاون مع التلفزيون السوري الرسمي، تمّ خلق سردية معادية للدروز، الأمر الذي مهّد لاحقاً لظهور حالة من الصمت الواسع لدى أبناء الطائفة السنّة المعروفة باعتدالها ورفضها للظلم إزاء الجرائم التي ارتكبت بحق الدروز.

باختصار، ما نودّ قوله هو أنّ جزءاً كبيراً من الطائفة السنّة وقع في فخّ الخطاب التضييلي الفعّال الذي شنته هيئة تحرير الشام وأنصارها، رغم توافر أدلة وفيدوهات تؤثّق تلك الجرائم. ومع ذلك، غاب التعاطف الشعبي السنيّ مع الدروز خلال الحملة العسكرية ضدهم، وذلك بسبب فعالية الهجمة الإعلامية التي نفّذتها الهيئة، مدعومة بالتلفزيون السوري الرسمي، ممّا خلق مشهداً غريباً في المجتمع السوري، حيث وُضعت جميع مكوّناته في حالة عداء وترصّد، ممّا يخدم، على المدى الاستراتيجي، مصالح هيئة تحرير الشام بشكل خاص، وليس بالضرورة مشروع الدولة السورية الوليدة.

وكما ناقشنا في مقالات أخرى²²، قد طوّرت هيئة تحرير الشام هذه التكتيكات بمهارة، مطلقاً حملات إعادة تموضع إعلامي لتحويل صورتها من فصيل جهاديّ إلى كيان سوريّ محليّ إداري "شرعي"²³. وقد وثّق مركز ويلسون كيف مثّل انتقال الهيئة من "جبهة النصرة" إلى "جبهة فتح الشام" ثمّ إلى "هيئة تحرير الشام" استراتيجية مدروسة لتوسيع القاعدة الشعبية وتعميق السيطرة المحليّة، مع السعي إلى فكّ الارتباط العلنيّ عن تنظيم القاعدة الذي أصبح منبوذاً شعبياً في الداخل السوري²⁴.

عكس هذا التحوّل تطوّراً نوعياً في أساليب التواصل الإعلامي للجماعات الجهادية، واستدعى مقاربات جديدة في مكافحة التطرف الرقمي وتعزيز مناعة الخطاب العام لمواجهة هذه الأساليب، ممّا خلق تحديات جديدة أمام أجهزة الأمن والجهات المعنية بمكافحة الإرهاب. واستناداً إلى بحوث تجريبية موسّعة، يتناول القسم التالي هذه الاستراتيجيات التضييلية بالتفصيل لشرح الكيفية التي أعادت بها الجماعات المتطرّفة صياغة منهجها في التواصل العام وبناء الشرعية²⁵.

الاستراتيجية الإعلامية الجديدة لهيئة تحرير الشام؟

أظهرت جبهة النصرة أو ما عُرف لاحقاً بهيئة تحرير الشام²⁶ مرونةً أيديولوجيةً ونضجاً استراتيجياً ملحوظين. فبعد مواجهتها سخطاً شعبياً ومنافسةً شرسةً من تنظيم داعش في الشمال السوري، شرعت جبهة النصرة (فرع لتنظيم القاعدة في سوريا آنذاك) في عملية إعادة صياغة صورتها إعلامياً وفكرياً.²⁷

قاد هذه الجهود اثنان من أبرز المنظرين الجهاديين، وهما محمد المقدسي وعبد المنعم مصطفى حليلة (المعروف بالطرطوسي)، اللذان انتقدا تنظيم القاعدة لارتباطه بالعمليات الوحشية ولانخراطه في تحالفات أضرت بصورة "الجهاد". وقد دعا كلاهما إلى تبني نهج إعلامي منضبط يسعى إلى تقديم صورة أكثر قبولاً اجتماعياً²⁸.

أدرك بعض أهم منظرين ما عُرف لاحقاً بهيئة تحرير الشام (وعلى رأسهم عبد الرحيم عطون أو ما يُعرف بأبي عبد الله الشامي- 2021) هذه الرؤية، ولهذه الأسباب عدلت هيئة تحرير الشام خطابها بما يتناسب مع جمهورها المحلي، في تحول يعكس انتقالها من التصلب العقائدي إلى البراغماتية السياسية. وهو تحول لا يهدف بالضرورة إلى المراجعة الفكرية الحقيقية بقدر ما يسعى إلى كسب الشرعية الدولية وإعادة إنتاج خطاب "معتدل ظاهرياً" يخفي جذوراً أيديولوجية متشددة²⁹.

يُعدّ فهم هذا التحول أمراً جوهرياً لاستشراف الكيفية التي ستواصل بها التنظيمات المتطرفة إعادة إنتاج خطابها في المستقبل، وذلك تحت غطاء من "الاعتدال" و"الحكمة الرشيدة"، بما يسمح لها بالحفاظ على نفوذها وإعادة تموضعها ضمن المشهد السياسي والاجتماعي بصور تبدو مقبولة ظاهرياً رغم جوهريها المتطرف³⁰.

استراتيجية هيئة تحرير الشام الإعلامية الجديدة

عملت هيئة تحرير الشام بشكل منهجي على إعادة تموضعها ككيان محلي معتدل من خلال تطوير استراتيجية إعلامية جديدة مُنظمة تهدف إلى إعادة تأهيل صورتها أمام الرأي العام، مستفيدة من المراجعات الجهادية التي قام بها كل من أبي محمد المقدسي وعبد المنعم مصطفى حليلة، وكلاهما لا يُحسب بالضرورة على هيئة تحرير الشام. فوفقاً لهؤلاء، فإن جوهراً هذه الاستراتيجية الجديدة يقوم على ركيزتين أساسيتين:

أولاً، المحافظة على أساسيات الجهاد وجميع المبادئ الإسلامية الجوهرية الأخرى؛ ثانياً، يجب إيصال هذه المبادئ إلى الجمهور بطريقة أكثر انفتاحاً وملاءمة للإعلام الحديث.

وفي هذا السياق، قدّم المقدسي ثلاث مقترحات رئيسية تمثل أسس هذه المقاربة الجديدة³¹:

أولاً: لا ينبغي للمجاهدين تصوير أو نشر عمليات قتل المدنيين أو تعذيب الرهائن. يرى المقدسي أنّ مثل هذه الأفعال تتيح لأعداء الإسلام فرصة لتعبئة الرأي العام ضدهم. كما سلاحظ في الأجزاء التالية، لم تلتزم بعض المجموعات الموالية للهيئة بهذه التوجيهات خلال الحملة الأخيرة ضد الطائفة الدرزية في سوريا لدخولها إلى السويداء تحت غطاء خطاب إعلامي تضليلي مركّز وفعال، وبالتالي لإحساسها بفائض القوة وثقتها بإمكانية التفوّق من المساءلة عن الجرائم المرتكبة بحق من يُنظر إليهم كأكفار يجوز قتلهم أو خارجين عن القانون كما وصفهم الرئيس الشرع.

ثانياً: يرى المقدسي أنّه لا ينبغي للمجاهدين التمسك بالأسماء التنظيمية الجهادية التي قد تُعيق المصالح الاستراتيجية للجهاد، كتنظيم "القاعدة" أو "الدولة الإسلامية". وفي هذا السياق، أعلنت هيئة تحرير الشام في عام 2016 فكّ تحالفها العلني مع تنظيم القاعدة، مع احتفاظها بأيديولوجية سلفية جهادية صارمة محلّية الطابع. فعلى سبيل المثال، في مارس/آذار 2017 نفّذ انتحاريّان من الهيئة هجوماً في دمشق أسفر عن مقتل ما لا يقلّ عن 74 شخصاً، بينهم ثمانية أطفال³².

ثالثًا: يدعو المقدسي إلى وضع خطة أكثر "واقعية" وعملية لإقامة الخلافة، مع تجنب التصريحات أو السياسات المتطرفة التي قد تؤدي إلى توحيد المجتمع الدولي ضد هذا الهدف. ويرى أن مرونة الخطاب تجاه الغرب وحلفائه أمر جوهري. وفي الحالة السورية، على سبيل المثال، ينصح المقدسي الجماعات الجهادية بعدم إعلان نواياها الحقيقية تجاه إسرائيل على الأقل في الوقت الحالي، قائلاً:

"حتى لو كنا نعتبر اليهود أعدائنا، لدينا الآن الكثير من المشاغل والالتزامات (في قتال النظام السوري) ... هذا ليس الوقت المناسب... فإذا قاتلنا اليهود والنظام السوري في الوقت نفسه فقد نفشل."

وتشكل هذه النظرية الدعائية الجديدة تحولاً ملحوظاً عن الإطار السردى الرباعي الشامل لتنظيم القاعدة، كما وصفه كلارك مكولي وصوفيا موسكالينكو، حيث كان التركيز والمجاهرة بالعداء لليهود والغرب المسيحي من أهم أدبيات التنظيمات الجهادية التقليدية.³³

أثمرت اقتراحات المقدسي، وفي وقت لاحق أفكار عبد الرحيم عطون أو ما يُعرف بأبي عبد الله الشامي، نتائج حقيقية ومهمة على الأرض؛ إذ تمكنت هيئة تحرير الشام من ترسيخ وجود قوي في شمال سوريا، حيث قدمت خدمات أساسية للمجتمع المحلي وللتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب عبر التعاون للقضاء على بعض قادة الدولة الإسلامية، ومن ثم نجحت في 8 ديسمبر/كانون الأول 2024 في السيطرة على مقاليد الحكم في سوريا.

في هذا السياق، قد يكون من المفيد التذكير بتبني هذه التقنيات التضليلية الدعائية المعقدة من قبل جماعات متطرفة كثيرة أخرى، بما في ذلك تنظيم داعش، ما يدل على اتساع نطاق تبني هذه التكتيكات البراغماتية في الحركات الجهادية المعاصرة.³⁴

الجزء الثاني: الأيديولوجيا العنيفة للجماعات المتطرفة

أصدرت اللجنة العلمية في الإدارة العامة للتوجيه الشرعي لهيئة تحرير الشام أثناء تقدم قوات الهيئة باتجاه دمشق، فتوى برقم 25، والتي غيرت فيها اللجنة الشرعية بعض أساسيات العمل الجهادي المتعلقة بالأقليات. فقد ركزت الفتوى رقم 25 على تقديم تصوّر براغماتي وعملي للغاية لطريقة التعايش بين الأغلبية السنية وبقية المكونات السورية، ممّا أعطى انطباعاً إيجابياً عن مدى تفهم هيئة تحرير الشام لأهمية الابتعاد عن العنف، وبذلك التركيز على بناء أسس الدولة القادمة بمعزل عن أدبيات العمل الجهادي السابق. ولفهم مدى الأهمية الرمزية للفتوى رقم 25، من الضروري تقديم تلخيص مختصر جداً يهدف إلى تحليل بعض التيارات الفكرية والعقائدية التي تُبرّر استخدام العنف الجسدي أو الأعمال العدائية ضد الأقليات. ولهذا الغرض، يسعى هذا القسم المختصر إلى تحديد الأسس الفكرية للسلفية الجهادية المعاصرة من خلال دراسة بعض إسهامات أبرز منظريها، مع تركيز خاص على العالم ابن تيمية (661-728 هـ / 1263-1328م) الذي يُعدّ المؤسس الفكري الأبرز لهذا التيار، ثم سنتتبع تطوّر أفكاره عبر شخصيات لاحقة مثل محمد بن عبد الوهاب وحسن البنا وسيد قطب.

فهل تُشكل هذه المراجعات الفكرية الجهادية، وخاصة تلك المتعلقة بهيئة تحرير الشام، قفزة حقيقية نحو مشروع دولة سورية جامعة لجميع أبنائها، أم أنّها مجرد إعادة تموضع براغماتية تُمكن الهيئة من

ابن تيمية

ترتبط أصول حركة "السلفية الجهادية" ارتباطًا وثيقًا بالعالم الحنبلي الغزير الإنتاج، تقي الدين ابن تيمية (1263-1328م)³⁶. فقد شكّلت تعاليمه الأساس العقائدي لمعظم الجماعات المتطرفة الحديثة، مستندةً إلى منظومة فكرية صارمة وغير متسامحة تقوم على ثلاث ركائز أساسية³⁷:

1. التمسك الحرفي بالنصوص: دعا ابن تيمية إلى تفسير القرآن والسنة وفق المعنى الحرفي والظاهر دون تأويل أو اجتهاد رمزي. ورأى أن الجيل الأول من المسلمين (السلف الصالح) هو الجيل الأكثر قدرةً على فهم وتفسير الإسلام بشكله الصحيح، وأن أي انحراف عن تفسيرات ذاك الجيل يُعدُّ بدعةً أو تحريقًا للدين. وبناءً على ذلك، اعتبر ابن تيمية أن كل تفسير مجازي أو تأويلي للنصوص الشرعية هو كفر أو ردة. (جرائم يُستتاب أصحابها أو يُعاقبوا بالقتل)³⁸.
2. التطهير والتكفير: ركّز ابن تيمية على تنقية الإسلام ممّا رآه بدعًا. ولم يكن هذا مجرد تنظير فقهي، بل حمل تبعات دموية عملية. فقد أصدر فتاوى بتكفير فرق كاملة من المسلمين، بما في ذلك الشيعة وسائر المذاهب التي تمارس زيارة القبور أو التبرُّك بالأولياء، معتبرًا إيّاهم مرتدّين تجب محاربتهم وقتلهم. وهكذا، تحوّل مفهوم التكفير إلى أداة فقهية شرّعت القتل ضدّ كل من يخالف قراءته المتشدّدة للتوحيد³⁹.
3. تعظيم فريضة الجهاد: رفع ابن تيمية مكانة الجهاد المسلّح إلى مرتبة الواجب الديني الأعلى، معتبرًا إيّاه أعظم من الحجّ، وهو أحد أركان الإسلام الخمسة. وبذلك، منح ابن تيمية شرعيةً دينيةً للحرب الدائمة ضدّ من صنّفهم ككفار أو مرتدّين، سواء داخل العالم الإسلامي أو خارجه⁴⁰.

فتاوى ابن تيمية

تمثّل تعاليم ابن تيمية جزءًا مهمًا من النموذج العقائدي الذي تبنته الغالبية العظمى من الجماعات المتطرّفة في تبرير جرائمها⁴¹. يظهر إرث ابن تيمية الفقهي بوضوح في الفتاوى التي يستشهد بها الجهاديون المعاصرون لتبرير عمليّاتهم العسكرية والأمنية⁴². ومن أبرزها فيما يخص الدروز:

"الدروز" كفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون؛ بل من شك في كفرهم فهو كافر مثلهم؛ لا هم بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين؛ بل هم الكفرة الضالون فلا يباح أكل طعامهم وتبسي نساؤهم وتؤخذ أموالهم. فإنهم زنادقة مرتدون لا تقبل توبتهم؛ بل يقتلون أينما ثقفوا؛ ويلعنون كما وصفوا؛ ولا يجوز استخدامهم للحراسة والبوابة والحفاظ. ويجب قتل علمائهم وصلحائهم لئلا يضلوا غيرهم؛ ويحرم النوم معهم في بيوتهم؛ ورفقتهم؛ والمشى معهم وتشجيع جنائزهم إذا علم موتها. ويحرم على ولاة أمور المسلمين إضاعة ما أمر الله من إقامة الحدود عليهم بأي شيء يراه المقيم لا المقام عليه. والله المستعان وعليه التكلان. 43

شكّلت هذه الفتوى وغيرها الكثير "أدوات فقهية" جاهزةً استخدمتها، ولا تزال تستخدمها، الجماعات المتطرّفة لتبرير الاضطهاد والاستعباد والمجازر الجماعية ضدّ الأقليات الدينية والمسلمين السنة ممّن لا يتّبع تعاليم هذه الجماعات المتطرّفة. وقد استندت الكثير من الجماعات، مثل القاعدة وداعش، وبشكل متكرّر، على فتاوى ابن تيمية لتضفي على أعمالها العسكرية شرعيةً دينية. وكما سنرى في هذا التقرير، ستدفع

المجتمعات الدرزيّة والمسيحيّة في السويداء ثمناً باهظاً نتيجة لذلك الفكر الإقصائيّ. وإذا كان ابن تيمية قد وضع الأساس الأيديولوجيّ للفكر المتشدد، فقد جاء من بعده من نظّروا وكيفّوا أفكاره سياسياً لتحوّل إلى أيديولوجيا ثوريّة معاصرة. وفيما يلي نستعرض أهمّ هؤلاء.

محمد بن عبد الوهاب (1703-1791)

يُعتبر محمّد ابن عبد الوهاب مؤسس المدرسة الوهابيّة، وهي تيّارٌ سلفيٌّ متشدّدٌ قام بتفعيل وتوظيف فكر ابن تيمية وتحويله إلى مشروعٍ سياسيّ. وقد منح تحالفه مع أسرة آل سعود في القرن الثامن عشر القوّة السياسيّة والعسكريّة لهذه الأيديولوجيا، ممّا أدّى إلى تأسيس الدولة السعوديّة ونشر الفكر الوهابيّ إقليمياً وعالمياً من خلال مدارس دينيّة واسعة الانتشار غزيرة التمويل، والتي كرّست التكفير كأساسٍ عقائديّ مرتبطٍ بالسلطة السياسيّة⁴⁴.

حسن البنا (1906-1949)

دعا حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، إلى إقامة دولةٍ "إسلاميّةٍ موحّدة" باعتبارها البديل الشرعيّ الوحيد للدولة القوميّة العلمانيّة. ورغم تنظير البنا ودعوته إلى التعامل السلميّ مع ما اعتبره البنا أقلّيّاتٍ غير مسلمة، إلّا أنّ تسامحه كان مشروطاً بقبولهم (أي الأقلّيّات) تفوّق الشريعة الإسلاميّة وهيمنة الطابع الإسلاميّ للدولة. وقد فسّرت الجماعات الأكثر تشدّداً هذه الرؤية كمبرّرٍ لإخضاع الأقلّيّات أو القضاء عليها⁴⁵.

سيد قطب (1906-1966)

يُعتبر سيّد قطب واحداً من أكثر المنظرين الجهاديين المعاصرين تأثيراً على الجماعات الجهاديّة، إذ قام بتحويل أفكار حسن البنا في الإسلام السياسيّ إلى دعوةٍ صريحةٍ لخوض حربٍ شاملةٍ ضدّ غير المسلمين. ففي مؤلفه الشهير *معالم في الطريق*، طرح قطب فكرة أنّ العالم بأسره (بما في ذلك المجتمعات المسلمة الحديثة) يعيش في حالةٍ من "الجاهليّة".

وقد قسّم قطب العالم إلى معسكرين متقابلين لا يجتمعان: "دار الإسلام" و"دار الجاهليّة" أو "دار الحرب"، رافضاً أيّ إمكانيّةٍ للتعايش بينهما. واعتبر قطب أنّ على "المسلمين الحقيقيين" واجباً دينياً ملزماً يتمثّل في خوض الجهاد المسلّح للقضاء على هذه الجاهليّة العالميّة وإرساء سيادة الله المطلقة على الأرض. وقد أصبحت هذه الرؤية الثنائيّة الإقصائيّة حجر الأساس في أيديولوجيا التنظيمات الجهاديّة، إذ توقّر لها المبرّر الدينيّ لخوض حربٍ شاملةٍ ضدّ كلّ من يخالفها في الفكر أو السلوك.⁴⁶

باختصار، لا تُعدّ الأيديولوجيّة السلفيّة الجهاديّة المعاصرة نتاجاً حديثاً، بل هي منظومةٌ فكريّةٌ متكاملةٌ ذات جذورٍ تاريخيّةٍ عميقة. فقد بدأت مع المبادئ التأسيسيّة لابن تيمية، القائمة على القراءة الحرفيّة للنصوص، حيث شكّلت فتاواه الموجهة ضدّ الأقلّيّات الدينيّة (كالشيعة والعلويين والدروز) مرجعاً مباشراً للفظائع التي ارتكبتها التنظيمات المتطرّفة لاحقاً.⁴⁷

“إن سوريا بلد متنوع في أديانه وطوائفه، وقد عاشت هذه الطوائف تحت الحكم الإسلامي بكرامة وعدل تامين منذ العهدة العمرية، الذي أتاح لهم ممارسة شعائرهم الدينية...”. ثم أوضحت اللجنة الدينية أنه على الرغم من أن هذه الأقليات تُعد كافرة من الناحية العقائدية، إلا أن حكم الكفر لا يستلزم قتلهم أو قتلهم ما لم يقاتلونا. وأضافت اللجنة: “ما دامت هذه الطوائف لم تقاتلنا، فإننا نتعامل معها وفق الأحكام الإسلامية في البر والعدل، كما قال الله تعالى: “لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ”.

ثم أضافت اللجنة النقاط التالية:

- "عدو المجاهدين في سوريا هو نظام الأسد ومن يسانده، بغض النظر عن طائفتهم أو مذهبهم. نقاتل من يقاتلنا ونكف عمّن كفّ عنا".
- "من كفّ عن قتالنا، نتعامل معه بالعدل والإنصاف، وقد حذّر الشرع من الغدر بأهل الذمة وأصحاب العهود... قال النبي ﷺ: "من قتل معاهدًا لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها لتوجد من مسيرة أربعين عامًا".
- "تشمل الواجبات الشرعية الالتزام بأحكام الشريعة، إلى جانب توصيات إدارة العمليات في تأمين أهل هذه الطوائف، وحمايتهم، وعدم الاعتداء عليهم، والسماح لهم بممارسة شعائرهم وفق معتقداتهم وما اعتادوا عليه".

التحليل والمقارنة: مراجعة عقائدية جذرية

لا يمكن قراءة هذه الفتوى كمجرد انحراف أو عدول جزئي عن بعض أدبيات السلفية الجهادية التقليدية، بل يمكن القول بأنها ثورة شاملة تتناقض مع بعض أهم المسلّمات الجوهرية للعقيدة التكفيرية. فالتباين مع فتاوى ابن تيمية صارخ وجلي كما يلي:

القضية	مذهب ابن تيمية التقليدي	فتوى هيئة تحرير الشام (الفتوى 25)
الحكم الشرعي للدروز	مُكفّرون (تكفير)، ويُوجب قتلهم واستعبادهم صراحةً	تعترف بوجود كفر عقدي، لكنها تنص صراحةً: «حكم كفرهم لا يوجب قتلهم».
أدبيات التعامل مع الدروز	«تُسْتَعْبَد نساؤهم وتؤخذ أموالهم؛ ويُقتلون حيثما وُجدوا»	«نتعامل معهم بأحكام البر والعدل»، و«نسمح لهم بممارسة شعائرهم وفق ما يعتقدون».
نطاق الأهداف المشروعة	كل من يحيد عن تفسير ابن تيمية للإسلام	فقط «نظام الأسد ومن يدعمه، بغض النظر عن طائفتهم أو مذهبهم
الشعائر الدينية	زيارة القبور أو الأولياء تُعدّ شركاً ويُعاقب عليها بالقتل	حماية صريحة للأقليات لممارسة شعائرهم وفق معتقداتهم

أهمية هذا التحول: من مناورة استراتيجية إلى ثورة عقائدية

هل تمثل هذه المراجعة الأيديولوجية تحولاً حقيقياً أم مجرد إعادة تموضع استراتيجي لهيئة تحرير الشام؟ ظاهرياً، يبين نص الفتوى أن الأمر ليس مجرد تصحيح تكتيكي؛ بل هو ثورة عقائدية شاملة ترفض بشكل صريح الأسس الدينية للعقيدة التكفيرية.

في الحقيقة، من الصعب المبالغة في أهمية هذه الفتوى. فبدلاً من الاكتفاء بالتلميح بشكل بسيط أو الخطابات العامة عن آليات التعامل مع الآخر المختلف، أصدرت الهيئة حكماً صريحاً وواضحاً يفضل بجلاءً بين الحكم العقائدي والعمل السياسي: «حكم كفرهم لا يوجب قتلهم أو قتالهم». ثانياً، توّفر الفتوى حمايةً محدّدة للممارسة الدينية: للأقليات الحق في «ممارسة شعائرهم وفق ما يعتقدون». ثالثاً، تستند الفتوى إلى أحاديث نبوية تُحذّر من عقاب إلهي من يظلم أهل العهد. وأخيراً، تُحوّل حماية الأقليات إلى واجب مؤسسي، إذ يجب على «إدارة العمليات» تأمينهم وحمايتهم.

يقلب هذا التحول لهيئة تحرير الشام بعض الأسس العقائدية لابن تيمية رأساً على عقب. فبينما أفتى ابن تيمية باستباحة نساء الدروز ووجوب قتلهم أينما وجدوا، تُعلن هيئة تحرير الشام من خلال هذه الفتوى صراحةً حماية حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية. وحيث كانت العقيدة التكفيرية التقليدية تجعل الاختلاف العقائدي مبرراً للعنف، تأتي هذه الفتوى لتضع حدّاً فاصلاً بين المعتقد الديني والممارسة السياسية، في تحول فكري غير مسبوق. وقد جاءت هذه الفتوى في توقيت بالغ الدقة (أثناء تقدّم قوات هيئة تحرير الشام باتجاه العاصمة دمشق في ديسمبر/كانون الأول 2025) لسببين رئيسيين:

1- البعد الديموغرافي – الفكري لمقاتلي الهيئة

وُلد أو نشأ ما بين عامي 2011 وحتى 2024 الآلاف من الشبان والشابات السوريين في مخيمات اللجوء بشمال سوريا أو في تركيا ودول الجوار أو في قرى سورية مدمّرة أو محرومة من الخدمات الأساسية. عانى هؤلاء من ظروف قاسية للغاية، حيث أصبحت مشاهد العنف والفظائع المرتكبة بحق السنة جزءاً من واقعهم اليومي. في ظل غياب أي دعم اجتماعي أو تعليمي مستدام، كان الخطاب الديني السائد يشدّد على الجهاد والتطبيق الحرفي للتعاليم الدينية كسبيلين للتقرب إلى الله. نتيجة لذلك، استغل العديد من الدعاة المتطرّفين هذه الأجيال المحرومة، حيث وظّفوا معاناة السوريين لترسيخ أجنداتهم الجهادية الإقصائية الخاصة. تعرّضت هذه الأجيال لما يشبه عملية غسيل دماغ عقائدي منذ طفولتها المبكرة. لقد تمّت برمجة هذه الأجيال بطريقة تجعلهم يحملون مشاعر عداوية تجاه الآخرين المختلفين، سواء من حيث الدين أو الخلفية العرقية. واليوم، يشكّل جزء كبير من هذه الشريحة العمود الفقري للقوى الأمنية والجيش في سوريا الجديدة. لهذا السبب، كان هناك تخوّف من أن تتسبّب الذهنية الإقصائية للكثير من هؤلاء في تفشي انعدام التسامح أو العنف، ممّا يزيد من التوتّرات الاجتماعية والعرقية في سوريا. ومن هنا تنبع الأهمية الكبيرة للفتوى 25.

2- دلالات "نصر 8 ديسمبر" على وعي الأجيال السورية الشابة؟

يُعتبر انتصار 8 ديسمبر/كانون الأول وسقوط النظام السوري بالنسبة لهذه الأجيال السورية الشابة المحرومة بمثابة تدخّل أو نصر إلهي مباشر. فلا يُنظر إلى سياسة "الباب المفتوح" التي انتهجتها الولايات

المتحدة تجاه الحكومة السورية المؤقتة بوصفها نتيجة جهود دبلوماسية أو توافقات دولية تهدف إلى استقرار سوريا، بل باعتبارها خضوعاً لمشئته الله وتحقيقاً لإرادته. فالانتصار بالنسبة لهؤلاء هو معجزة، و"ثواب" إلهي نتيجة قرابة خمسة عشر عاماً من القتال والصبر والتضحيات. وبالتالي، من منظور هؤلاء، فإن أي مكسب سياسي أو اقتصادي—كالكهرباء والماء والتعليم ورفع العقوبات—ليس منحةً دولية، بل حقٌ مكتسب. يرى هؤلاء أن شكر الله على هذا "التمكين" يقتضي التشبُّث بأشدّ التفسيرات الدينية صرامة، وأن أي انفتاح أو مقارنة إنسانية بحثية يُعدُّ تفريطاً بنعمة إلهية. من هذا المنطلق، أدركت الهيئة خطورة بعض الفتاوى الصادرة عن الكثير من منظرها وإمكانية استخدام هكذا فتاوى من قبل الجماعات والعناصر المتطرّفة لتبرير الاضطهاد والاستعباد والمجازر الجماعية ضدّ الأقليات الدينية والمسلمين السنة المخالفين، فكان لزاماً إصدار الفتوى 25 للحدّ من أي موجات عنف طائفي محتمل.

الزمن هو الحكم الفصل

تشكّل الفتوى 25 ثورةً عقائديةً شاملةً لآليات الحكم لدى هيئة تحرير الشام. فالحماية الصريحة للأقليات الدينية، والفصل الواضح بين الحكم العقدي والعمل السياسي، والتناقض المباشر مع بعض أهم ركائز العقيدة التكفيرية، جميعها تدفع للاعتقاد بوجود تحوّل أيديولوجي جوهري يتجاوز بكثير حدود إعادة التموضع التكتيكي أو المناورة السياسية.

ومع ذلك، فإن الزمن هو الحكم الفصل، والاختبار الحقيقي لأي مراجعة أيديولوجية لا يكمن في الفتاوى الصادرة عن اللجان الشرعية أو البيانات التي تُنشر عبر المكاتب الإعلامية، بل في الأفعال الميدانية، أي عند التطبيق الفعلي لهذه المبادئ على الأرض. والسؤال هنا: هل تمثّل الفتوى 25 تحوُّلاً أيديولوجياً حقيقياً لفكر هيئة تحرير الشام، أو أنها مجرد «إعادة تموضع أيديولوجي متقن» موجهة للاستهلاك الدولي؟ سيتم مناقشة وتحليل كلا الفرضيتين خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتتضمّن تحليل الأفعال والممارسات التي قامت بها الحكومة السورية المؤقتة، أو الأجنحة الأكثر تطرفاً بداخلها وحلفاؤها، خلال الفترة التي سبقت الحملة العسكرية على السويداء.

المرحلة الثانية: وتتضمّن دراسة تفصيلية للحملة العسكرية نفسها، مع التركيز على أثرها على المدنيين حصراً، مع توثيق طبيعة العنف ومداه وأهدافه، لتبيان مصداقية وفعالية مزاعم حماية الأقليات على الأرض.

المرحلة الثالثة: وتتناول بالتحليل المبررات والسرديات التي استخدمتها الحكومة السورية المؤقتة لتفسير أو تبرير العنف ضدّ الدروز— فهل على سبيل المثال أقرّت الحكومة السورية المؤقتة بحجم وطبيعة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين أم حاولت تبريرها؟ هل اعتمدت الحكومة سرديات مزدوجة مضللة موجهة للجمهور المحلي والدولي؟ من خلال هذا التحليل الثلاثي الأبعاد، يمكن تحديد ما إذا كانت مراجعة هيئة تحرير الشام الأيديولوجية تشكّل تحوُّلاً حقيقياً، أم أنها استراتيجية علاقات عامة متقنة تهدف إلى إخفاء استمرار الالتزام بالمبادئ المتطرّفة ذاتها

تتجاوز رهانات هذا التقييم حدود التحليل الأكاديمي؛ إذ يتوقّف عليه سلوك المجتمع الدولي تجاه هيئة تحرير الشام، ومستقبل الأقليات الدينية في سوريا. وتُعدّ نتائج دراسة الهجوم الأخير على السويداء دليلاً مهماً لتحديد مصداقية هذا التحوّل المعلن من عدمه، وبالتالي تقييم فيما إذا كانت هيئة تحرير الشام قد تجاوزت بالفعل الذهنية الفصائلية الإقصائية المتشدّدة، أم أنها لا تزال تمارسها من وراء ستار جديد؟

الجزء الرابع: من الدعاية إلى الحرب

قدّمت الحكومة السوريّة المؤقتة إلى المجتمع الدوليّ روايةً محبوبكةً بعناية تُظهر نفسها ككيانٍ ناشئٍ يسعى إلى إرساء النظام وتوحيد أمّةٍ ممزّقة. غير أنّ التحليل الدقيق لسلوكها العمليّ، ولا سيّما في محافظة السويداء، يكشف واقعا صارخا ومقلّقا يتناقض جذريّا مع هذا الخطاب الرسميّ. وتتناول الفقرات التالية تفكيك رواية الحكومة السوريّة المؤقتة الرسميّة عبر عرض علميّ للأدلة التي تدعم فرضيّة أنّ ما جرى في السويداء لم يكن عمليّةً أمنيّةً محدودة، بل حملةً مدروسةً مسبقًا ذات طابعٍ طائفيٍّ ممنهج.

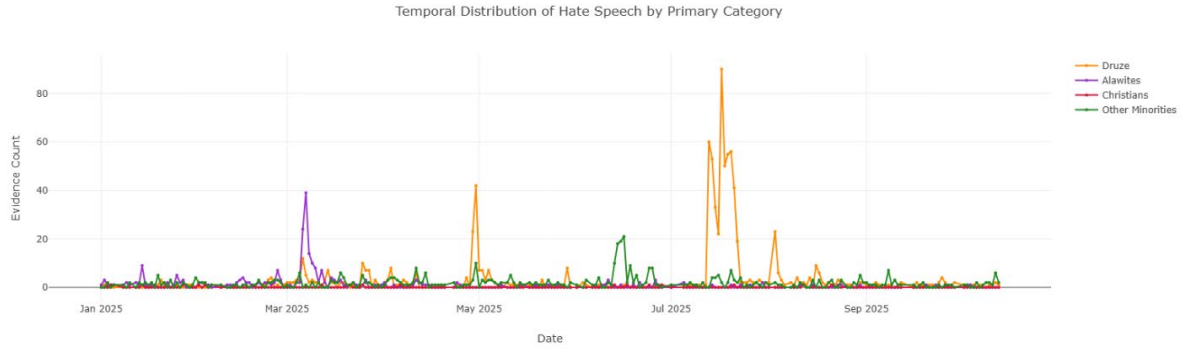
فمنذ شهر مارس/آذار 2025، ركّزت الرواية الرسميّة للحكومة على مجموعةٍ درزيّةٍ محدّدةٍ وُصفت بأنّها "مجموعةٌ غير شرعيّةٍ تتبع للشيخ الهجري"، حيث جرى شيطنتها بشكلٍ منهجيٍّ في وسائل الإعلام الموالية للحكومة، مع اتّهام الدروز بأنّهم عصاباتٌ أو "خارجون عن القانون" و"عملاء لإسرائيل". تُشير قاعدة البيانات الخاصّة بهذه الدراسة إلى سرديّةٍ مختلفةٍ وأكثر إشكاليّةً، ومفادها أنّ الحملة العسكريّة على السويداء كانت مبيّنةً ومنظّمةً، وليست استجابةً لفضّ نزاعٍ بين الدروز والبدو كما أشاعت الوسائط الإعلاميّة التابعة للحكومة السوريّة.

ولإثبات هذه الفرضية، تم جمع وتوثيق دقيق لحالات الخطاب الديني التحريضي وخطاب الكراهية الموجه ضد الأقليات الدينية في سوريا، خلال الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني 2025 وحتى سبتمبر/أيلول 2025. ويمكن للقراء الاطلاع على قاعدة البيانات التفاعلية المباشرة عبر الرابط التالي:

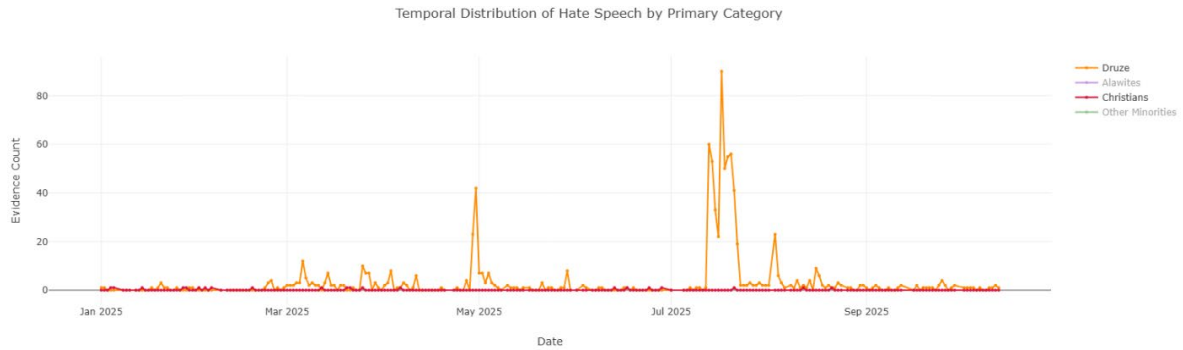
[<https://syria-live-sectarian-database.netlify.app/>]

(انظر الصور رقم ٢ و٣ أدناه).





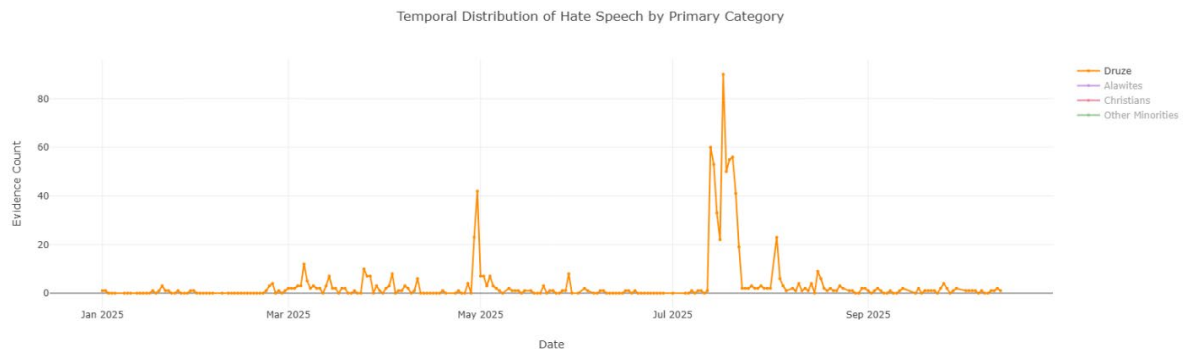
تتيح قاعدة البيانات العامة هذه التحقق المستقل في طرق وحجم التحريض الطائفي الموثق ضدّ الدروز. وفقاً للبيانات التي تمّ تحليلها، يمكن القول إنّ 25 آذار/مارس 2025 يمثل البداية الرسميّة لحملة الكراهية والتحريض على العنف ضدّ الطائفة الدرزيّة في سوريا. فقبل هذا التاريخ، أي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتّى آذار/مارس، تُظهر قاعدة البيانات انعدامًا شبه تامّ للحوادث المتعلقة بخطاب الكراهية الدينيّ، ممّا يشير إلى تصعيد مفاجئ ومنسّق أكثر منه تطوّر تدريجيّ عفويّ. في هذا السياق، من المهمّ التذكير بأنّ البيانات المعروضة في هذه الدراسة مُستمدّة من عيّنة عشوائيّة مكوّنة من تسع قنوات تيلغرام فقط من بين مئات، وربّما آلاف القنوات السوريّة الأخرى، حيث جرى فحص أكثر من 136 ألف رسالةٍ ومنشورٍ على هذه القنوات التسع. انظر الرسم البياني الخطي أدناه، الصورة 4



ففي 25 آذار/مارس 2025، بدأت إحدى القنوات الناشطة على تطبيق تيلغرام والتي تعمل من تركيا حملة تحريض عنيفة وعدائية ضد الطائفة الدرزية انظر الصورة 5 أدناه



انطلقت الحملة ضدّ الطائفة الدرزية بدايةً من خلال نحو 30 حساباً رئيسياً على منصّة "تيك توك" إلى جانب مئات الحسابات الوهميّة (smurfs)، حيث وضّحت التسجيلات المنشورة على تلك القناة في 25 آذار/مارس خريطة طريق واضحة للحملة وآليات عملها. ووفقاً للمنشور المشار إليه أعلاه، تمّ إنشاء مجموعتي واتساب مسبقاً، تضمّ كلاهما 100 شخص مختار بعناية ممّن يمتلكون خبرةً قويّةً في مجالات التكنولوجيا واستخدام الخوارزميات لنشر المحتوى عبر الإنترنت. وبحسب مدير القناة (الصورة 5)، كان الهدف إعداد مقاطع فيديو قويّة وفعّالة مدعومة بالأدلة لتحريض الناس ضدّ الدروز وتحميلهم المسؤولية. وقد صدرت تعليماتٌ إضافية عبر تسجيلين صوتيين إضافيين نُشرا في القناة نفسها في الوقت ذاته. في 29 نيسان/أبريل 2025 (بعد شهر تقريباً من انطلاق الحملة)، تم نشر تسجيل صوتي مزيف يتضمّن إهانة للنبي محمد ﷺ تُسبب زوراً إلى شخصية مثيرة للجدل من الطائفة الدرزية. وقد أدّى هذا التسجيل إلى ارتفاع حاد في مستوى خطاب الكراهية الديني ضد الدروز عبر الإنترنت. لقد أثار هذا التسجيل الملقق موجة غضب جماهيرية واسعة بين السوريين، مما أدّى لاحقاً إلى أعمال عنف استهدفت أفراد الطائفة الدرزية (انظر الرسم البياني الخطي أدناه – الصورة 6)



ردًا على تصاعد العنف ضدَّ الطائفة الدرزيَّة، أصدرت الحكومة السوريَّة المؤقَّتة بيانًا رسميًا أُكِّدت فيه أنَّ التسجيل المتداول مُفبرك. ومع ذلك، لم تُجرِ الحكومة المؤقَّتة أيَّ تحقيقٍ جادٍ لتحديد مصدر التسجيل، كما لم تتَّخذ أيَّ إجراءاتٍ فعَّالةٍ للحدِّ من التحريض على العنف ضدَّ الدروز. وفي هذه المرحلة، استغلَّ عددٌ من الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعيِّ هذا التسجيل لإشعال غضب فئاتٍ واسعةٍ من المجتمع ضدَّ الدروز، من خلال تأجيج المشاعر الدينيَّة والدعوة إلى معاقبتهم، بل وإقصائهم بالكامل من المجتمع. ومع مرور الوقت، توسَّعت هذه الحملة لتشمل الدعوة إلى مقاطعةٍ شاملة، تحثُّ الناس على الامتناع عن البيع والشراء من المؤسَّسات التجاريَّة الدرزيَّة، ثمَّ تصاعدت إلى المطالبة بإخراج الدروز من الحياة العامَّة، بما في ذلك الدعوات إلى طرد الطلَّاب الدروز من الجامعات، كما سيتمُّ تناوله أدناه.

وبفعل ذلك، اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعيِّ السوريَّة موجةً من المقاطع المصوَّرة التي استُخدمت فيها لغةٌ مهينةٌ للغاية ومعاديةٌ للأقليَّات. وقد احتوت هذه الفيديوهات على لغةٍ تحريضيَّةٍ شديدةٍ تدعو إلى العنف والانتقام، وتعدُّ الدروز بأنَّهم "سيدفعون الثمن" على هذه الإهانة المزعومة بحقِّ النبي محمَّد، مع تجاهلٍ كاملٍ لكلِّ بيانات الإدانة الصادرة عن المرجعيَّات الدينيَّة الدرزيَّة، ولتأكيد الحكومة المؤقَّتة نفسها بأنَّ التسجيل المنسوب إلى أحد الشخصيات الدرزيَّة كان مفبركًا.

في هذا السياق، من الضروريِّ الإشارة إلى اللغة اللانسانيَّة المتعمَّدة المُستخدمة في هذه الفيديوهات التحريضيَّة. فعلى الرغم من أنَّ المجتمع الدرزيَّ يُشار إليه رسميًا بمصطلح "الدروز" أو "بني معروف"، فإنَّ المقاطع المؤقَّعة والمحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعيِّ في هذا السياق استبدلت هذه التسميات الدارجة بألفاظٍ عنصريَّةٍ وازدرائيَّةٍ، مثل "اليهود" (باعتبارها شتيمة)، و"الخنازير"، و"الحيوانات"، و"عباد البقر". تُعدُّ هذه الاستراتيجيَّة اللغويَّة الهادفة إلى نزع الصفة الإنسانيَّة عن الدروز من السمات المميَّزة للخطاب الإباديِّ، والتي أدَّت إلى مقتل ما يفوق 1300 من المدنيين العزل، وتعكس مستوى الكراهية الطائفيَّة العميقة التي يجري التحريض عليها ضدَّ أبناء الطائفة الدرزيَّة. وفيما يلي عيْنَةٌ صغيرةٌ من مئات المقاطع المصوَّرة التي تهاجم وتلعن المجتمع الدرزيَّ في سوريا:

النموذج الأول:

"إلى الخنزير النجس الكافر الزنديق، إلى ابن الزانية، إلى ابن الكافرة الذي شتم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، واتَّهم أطهر خلق خلقه الله سبحانه وتعالى سيدنا محمد بما وصف في مقطع الصوت. أقول له: إن شاء الله يا خنزير، راح يُداس بحلقك يا خنزير، ويأذن الله راح نقتلع لسانك يا كلب، ونجعل من لسانك أداة تنظيف للمجارير الصحية، يأذن الله سبحانه وتعالى أنت وكل خنزير كلب كافر معك. وإن شاء الله، يأذن الله سبحانه وتعالى، راح نحاسبك ياذن الله سبحانه وتعالى. وسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وراه زَلَم... وراه زَلَم، لتعرف مَن هني زَلَم محمد عليه الصلاة والسلام. وإن شاء الله، إن شاء الله، يأذن الله، راح نتحرك يا خنزير، ولعينك ترى ولأذنك تسمع... والسلام عليكم" (انظر الصورة 7 أدناه).



النموذج الثاني:

"الحمد لله الحمد لله وما النصر وإلا من عند الله الحمد لله الذي عز أمة محمد وذل أمة بني معروف. اليوم دسنا عليكم وأتيناكم بجنود يحبون الموت أكثر مما يحبون الحياة الدنيا يا خنازير. ونحن اليوم رسالتنا من العاصمة دمشق نقول لكم تلمسوا رؤوسكم الجيش الحر يدوسكم إن شاء الله بإذن الله تعالى.. والحمد لله"
. (انظر الصورة 8 أدناه).



النموذج الثالث:

باسم الله... نتوجه نحو مدينة جرمانا لقتال عبدة البقر، أحفاد بني معروف. والله لقد أتيناكم برجال أقسموا أن يموتوا فداءً لله ولرسوله. الله أكبر! (انظر الصورة 9 أدناه).



النموذج الرابع:

مظاهرة في حماة تدعو إلى إبادة الدروز، حيث يهتف المتظاهرون: "سُنِّيَّة سُنِّيَّة هي حماة سُنِّيَّة. سُنِّيَّة سُنِّيَّة، بدنا نبید الدُرزية" (انظر الصورة 10 أدناه).



النموذج الخامس:

"الحمد لله مُعِزَّ الإسلام بنصره، ومُذِلَّ الشرك بقهره، ومُسَيِّرَ الأمور بأمره. نقول لك يا عدو الله، أيها الدرزي الملعون، ليس لك عندنا إلا السيف البتار. والله وتالله وبالله، لئن لم تكفّ لسانك عن هذا القول، وعن سبِّك سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد ابن عبد الله ابن عبد المطلب، لنأتيكم ولنقلّب الأرض فوقكم بحولٍ وقوةٍ من الله. هَبُوا يا إخواني، هَبُوا نُصْرَةَ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ." . (انظر الصورة 11 أدناه).



النموذج السادس:

في فيديو منفصل، وجّه قائد تدريب في الجيش السوري، يتحدث من ميدان تدريب رسمي ومحاط بمئات المجندين الشباب، تهديداً واضحاً. وعلى الرغم من أنه لم يذكر الطائفة الدرزية بالاسم، فقد أطلق تهديدات مبطّنة ضد من "يسيء إلى نبينا" قائلاً: "لا تختبرونا؛ نحن أقوىاء جداً. نحب الموت أكثر مما تحبون الحياة". (انظر الصورة 12 أدناه).



النموذج السابع:

"بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على من بُعث بالسيف رحمةً للعالمين. يا جنود الله في الأرض، ويا أسود التوحيد، ويا أحفاد عبد الله بن أنيس. نبيكم يهان سبّه عالج كافر جبان. فارفع وشمر عن الزند، وقل: روجي لروحك يا رسول الله فداء. ولَكَ يا ابن الكافرة، الأمر ما ترى وليس ما تسمع. فنحن جند محمد، ما نمى على ضميم أبداً. والسلام على من اتبع الهدى، والحمد لله رب العالمين".
(انظر الصورة 13 أدناه).



النموذج الثامن:

"بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى أهله وصحبه من والاه والحمد لله الذي له ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى. الحمد لله الذي أرسل نبيه بالسيف رحمة للعالمين، الضحاك القتال، نبي الرحمة ونبي الملحمة. فاعلموا أيها الدروز المرتدون، وأيها النصيرية الكافرون، أنّ في بلاد الشام أساداً للنزال، وأساداً في ساحات الوغى، وذئاباً منفردة يدافعون عن نبيّهم، وعن عرض رسول الله. الذي سَتَمْتُ رسولَ الله، وتكلّمت عليه، ووصفته بالأوصاف الشنيعة. خبت وخسئت فوالله حرباتنا وسيوفنا ستشفي من رقابكم والخبر ما ترون، لا ما تسمعون. أيا معشر بني معروف والذي نفسي، ونفوسُ الموحّدين بيده، لقد جئناكم بالذبح، وجئناكم برجالٍ يحوذون عن هذا الدين، ويشربون دماءكم شرباً كما تشربون الماء، فنحن أشبالُ الخلافة، ويأذن الله باقون على عهدنا"



النموذج التاسع:

إخواني وأخواتي... من هنا الجزيرة (شمال شرق سوريا) أقول، وفي هذا المقطع أنا كلي طائفية وعنصرية... أنا كلي طائفية وعنصرية. وإلى الطوائف عامة، وإلى دروز الكفرة خاصة: افعلوا ما تشاءون، افعلوا ما تشاءون، فإنها الدنيا لكم والآخرة لنا. إلا أن تَقْرَبُوا النبي محمداً عليه الصلاة والسلام، والدين الذي أتى به... فوالله وبالله وتالله، عندها لن تروا منا إلا الكواثم والعبوات الناسفة إلى الدروز: فلتُمسِكُوا أبناءكم ولتؤدّبوهم، وإلا... فإنكم تعلمون غضب أهل السنة والجماعة. والله إنكم تعلمون جيداً من هم أهل السنة والجماعة... إذا غضبوا فلن تروا منهم إلا القصاص والتشريد. احذروا... احذروا.." (انظر الصورة 15)



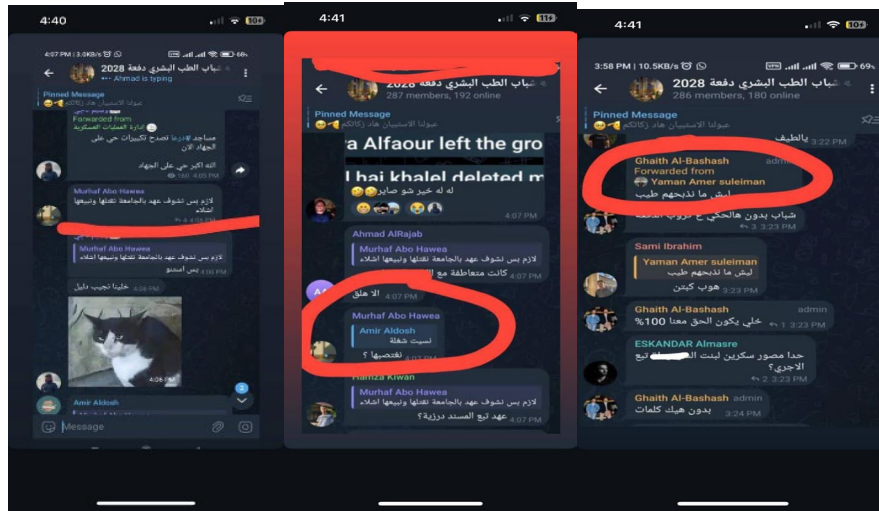
في الصورة المشار إليها أدناه، استخدم أحد المشاهير على يوتيوب التسجيل الصوتي المفبرك نفسه الذي يسيء إلى النبي محمد للإعلان والترويج لحملة تهدف لطرد جميع الطلاب الدروز من الجامعات السورية. (انظر الصورة 16 أدناه).



هذا الفيديو المشار إليه أدناه، من داخل حرم جامعة حمص في سوريا، يدعو أحد الطلاب علناً إلى ذبح جميع الطلاب الدروز أينما وُجدوا داخل الجامعة: "برسم المعنين برسم الامن العام كل واحد درزي بنشوفوا بالسكن ذابحينوا.... برسم المعنين"... سنذبح كل درزي... " بينما يهتف الحشد: "الله أكبر". (انظر الصورة 17 أدناه).



ثم بدأت الأمور تتدهور بسرعة أكبر، حيث تُظهر عيّنهُ من تطبيق تيلغرام أدناه محادثةً بين طُلاب طبّ (دفعة تخرُج 2028)، حيث يُناقش عدّة مشاركين إمكانيّة اختطاف وتشويه واغتصاب وقتل إحداهم من الطائفة الدرزيّة بعد محاولة تحديد اسمها. تتضمّن الرسائل إشاراتٍ صريحةً إلى التقطيع وأفعالٍ مهينةٍ تسبق عمليّة القتل. تعكس هذه الرسائل نواياً معلنةً وتخيلاتٍ عنيفةً تشكّل تهديدًا خطيرًا من الناحية الأخلاقيّة والأمنيّة؛ وقد احتُفظ بهذا المحتوى في أرشيفٍ بحثيّ آمن، ويُعرض هنا فقط على شكل لقطاتٍ مشفّرةٍ للاطلاع من قِبَل المختصّين. (انظر الصورة 18 أدناه).



أنظر: إهانة رجال من الطائفة الدرزية في مدينتي أشرفية صحنايا وجرمانا، عبر حلق شواربهم بشكل علني أمام الكاميرا. (انظر الصورة 19 أدناه).

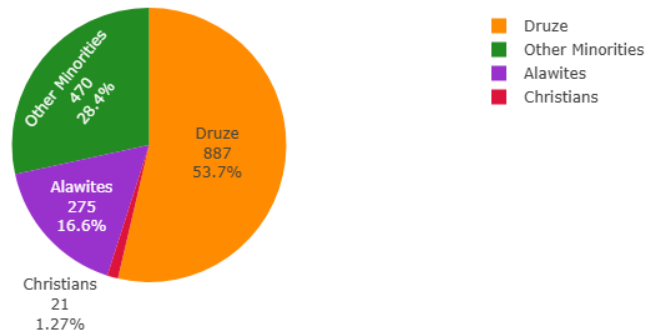


أنظر: الكتابة على المحال التجارية المملوكة لدروز تقول: "دروز/يهود" - في إشارة إلى مساواتهم باليهود كشتيمة - وعبرة: "لا تفتح محلك، دمك مهدور". (انظر الصورة 20 أدناه).



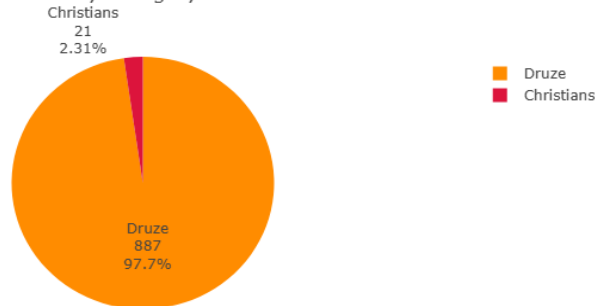
وفي الوقت نفسه، تمّ تداول مقاطع فيديو أخرى على الإنترنت لإرشاد المجموعات المتطرّفة إلى تجمّعات الدروز في محيط العاصمة دمشق. بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2025، كانت 53٪ من حوادث خطاب الكراهية الموثّقة في عيّنتنا مرتبطةً بالدروز. وعلى الرغم من أنّ العيّنة صغيرة نسبياً، فإنّ الارتفاع الكبير في خطاب الكراهية ضمن هذا النطاق المحدود يكشف عن حجم وشدّة الحملة المنسّقة ضدّ المجتمع الدرزي. (انظر أدناه - الصورة 21).

Primary Category Distribution



ومن اللافت أنَّه وخلال الفترة نفسها، لم يكن مسيحيو السويداء مستهدفين في حملة الكراهية الإلكترونية. إذ تُظهر البيانات أنَّ 97٪ من خطابات الكراهية المؤقتة كانت موجَّهة ضدَّ الدروز، في حين لم تتجاوز نسبة الخطاب الموجَّه ضدَّ المسيحيين 2.31٪ فقط. ومع ذلك، فإنَّ هذا التباين الواضح في الفضاء الرقمي سرعان ما فقد أهمَّيته مع بدء الحملة العسكرية الفعلية. فقد كان مصير المجتمعات المسيحية وكنائسها على الأرض مشابهًا تمامًا لمصير الدروز، حيث تعرَّض الطرفان لأعمال عنفٍ وتدميرٍ وتدنيسٍ دون تمييزٍ على يد القوَّات المهاجمة، ممَّا يؤكِّد أنَّ العنف الطائفيَّ الميدانيَّ لم يفرِّق بين من استهدفهم الدعاية ومن لم تستهدفهم. (انظر الرسم البياني في الصورة 22 أدناه).

Primary Category Distribution



وفي السياق ذاته، كانت هناك حملة تحريضٍ مستمرةٍ ومتصاعدةٍ ضدَّ الشيخ حكمت سلمان الهجري. ويُعرَّف الهجري بمواقفه السياسية الصريحة، ودعواته المبكرة إلى دستورٍ شاملٍ يمكِّن جميع السوريين من المشاركة في الحكم. وقد قُوبلت هذه المطالب بالرفض والاستياء والاثَّام من قِبَل بعض الجهات الحكومية التي اعتبرتها غير منطقية. كما وُجِّهت إليه وإلى مجموعته اتِّهاماتٌ باستخدام إسرائيل—بوصفها "العدوِّ اللدود للمسلمين"—كأداةٍ لتحقيق أهدافهم.

في هذا السياق، لم تُؤخَذ المخاوف التي عبَّر عنها أبناء الطائفة الدرزية من احتمال استهدافهم من قِبَل عناصر متطرِّفةٍ داخل الحكومة المؤقتة—كما حدث في تجارب عديدةٍ داميةٍ سابقة—على محمل الجدِّ.

ولذلك، لم يُسمح لقوّات الأمن السوريّة، التي كان الكثير من عناصرها مصنّفين سابقًا كمقاتلين متطرّفين، بدخول مدينة السويداء.

ورغم المخاوف الجديّة من احتمال استهداف الدروز من قِبَل عناصر متطرّفة داخل الحكومة المؤقّتة، لم تكن الطائفة الدرزيّة موحّدة. فقد حافظ عددٌ كبيرٌ من التكنوقراط في السويداء على علاقاتٍ جيّدةٍ مع الحكومة المؤقّتة. أمّا القيادة الروحيّة للطائفة الدرزيّة فكانت منقسمةً إلى تيّارين رئيسيّين (انظر الصورة 23). حيث يقود التيّار الأوّل الشيخ حكمت سلمان الهجري (الأوّل من اليسار)، وهو الشخصيّة التي طالتها معظم حملات الكراهية، والمعروف بمواقفه المعارضة للحكومة المؤقّتة.

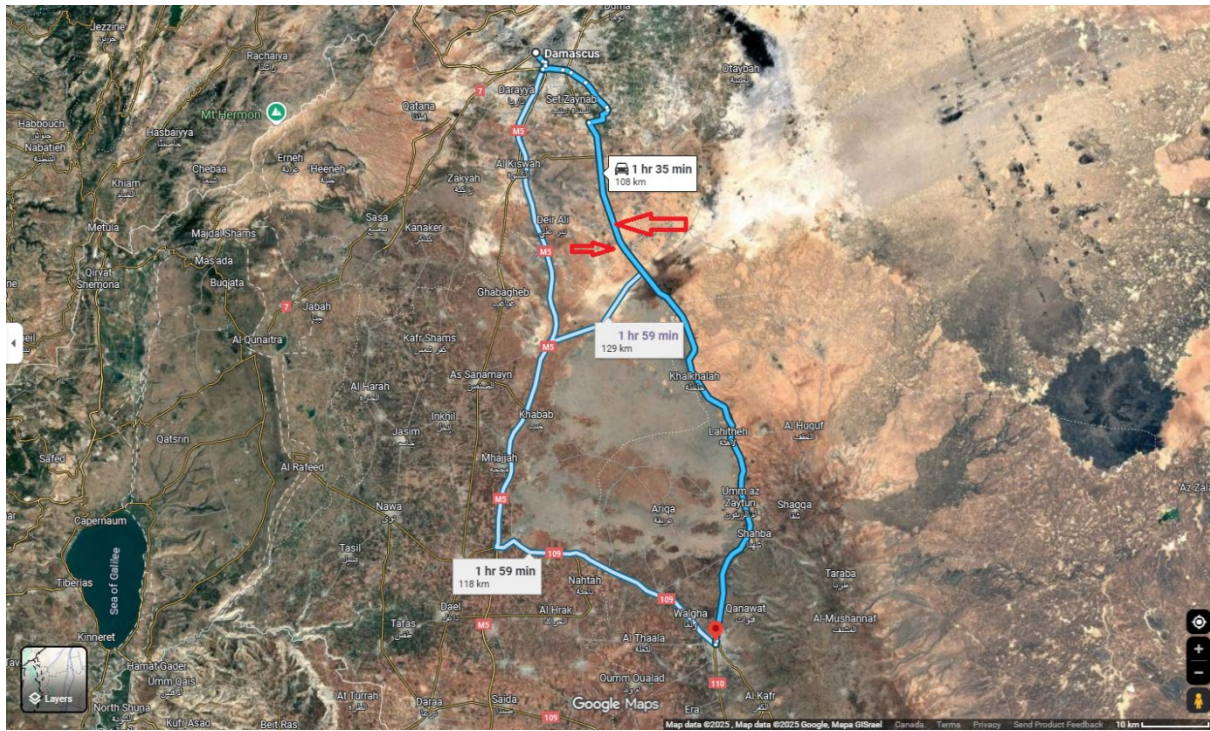
أمّا التيّار الثاني فيقوده بشكلٍ مشتركٍ الشيخ يوسف جربوع (في الوسط) والشيخ حمود الحناوي (على اليمين)، وكان كلاهما على تواصلٍ مستمرٍّ مع الحكومة السوريّة ودعم كلاهما جهود توحيد البلاد تحت حكومةٍ واحدة. باختصار، على الرغم من الخلافات والتحفظات، حافظ جزءٌ كبيرٌ من التكنوقراط والشخصيّات الدينيّة في السويداء على أواصر التواصل مع الحكومة المؤقّتة.



وكذلك الحال، كان رجال الدين المسيحيّ في سوريا بشكلٍ عامٍّ، وفي السويداء بشكلٍ خاصٍّ، على علاقةٍ جيّدةٍ وحذرةٍ مع الحكومة. (انظر الصورة 24 أدناه)



في هذه الأثناء، بقي طريق دمشق-السويداء نقطة توترٍ دائمةٍ وغلِيانٍ مستمرٍّ، باعتباره الشريان الرئيسي، بل شبه الوحيد، الذي يربط مدينة السويداء بدمشق. (انظر الصورة 25 أدناه)



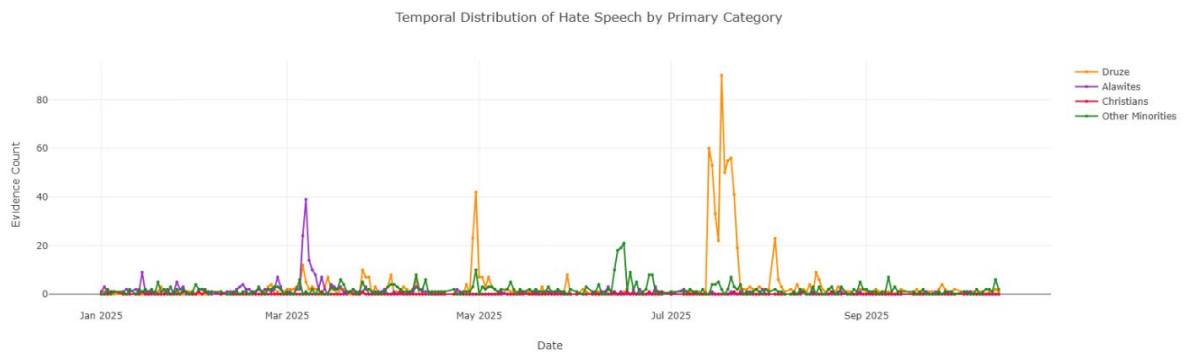
تعرّض هذا الطريق لهجماتٍ متواصلةٍ، واستُخدم بشكلٍ فعّالٍ من قِبَل قوَى مواليةٍ للحكومة السوريّة (بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ) للضغط على الدروز من أجل السماح لقوآت الأمن بدخول مدينتهم. وكانت الأحداث تتكرّر وفق نمطٍ متوقّع. كان المدنيون يُوقَفون للتفتيش ثم يُسمَح لهم بمتابعة طريقهم عند حاجز المسمية—وهو حاجزٌ خطيرٌ شهيرٌ يخضع لسيطرةٍ مشتركةٍ بين الحكومة والبدو ويُشار إليه بالأسهم الحمراء—وبعد بضع كيلومتراتٍ من الحاجز، يتعرّض المدنيون للإيقاف مجدّداً من قِبَل مقاتلين قبليّين

ليُختطفوا أو يُسرَقوا. وجاء ردّ الحكومة على هذه الحوادث دائماً بالشكل نفسه: "لا يمكن للحكومة تأمين الطريق ما لم يُسمَح لقوّاتها بدخول السويداء."

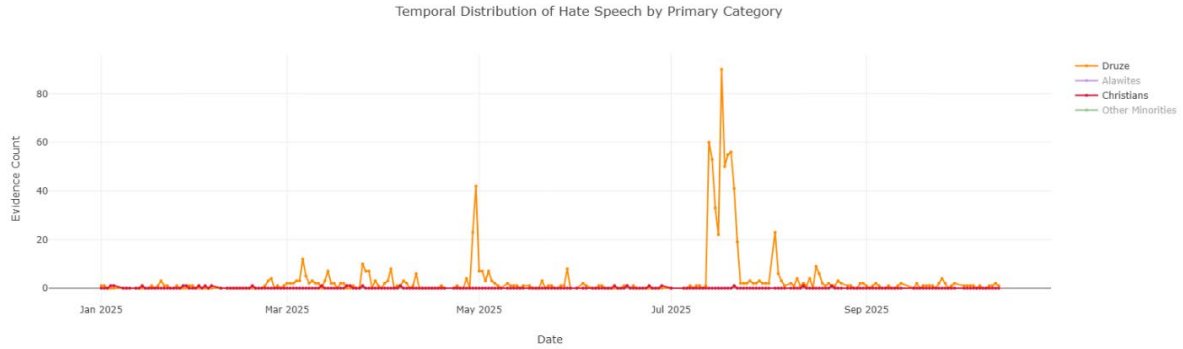
في 1 يوليو 2025، تعرّض رجلٌ درزيّ يعمل بنقل الخضار للسرقة والاعتداء والإهانة على يد مقاتلين قبليّين. حيث صودرت مركبته، وهاتفه وأمواله وبضاعته. تبع ذلك سلسلة من عمليّات الخطف والخطف المضادّ بين الطرفين. وفي 13 يوليو 2025، تحوّل خلافٌ محليّ بين مجتمعات الدروز والبدو إلى صراع واسع النطاق. وكما جرت العادة، حاول وجهاء الدروز والبدو حلّ المشكلة، وتمّ الاتفاق النهائيّ على إطلاق سراح جميع الرهائن. إلّا أنّه، وقبل الإفراج عن جميع المختطفين من الطرفين، أعلنت وسائل الإعلام الرسميّة السوريّة في 14 يوليو 2025 إطلاق "عمليّة عسكريّة" بهدف "احتواء الانتهاكات بين الدروز والبدو وحماية المدنيّين."

تبرير عمليات القتل

لتبرير هذه الحملة العسكريّة المُعلّنة من قِبَل الحكومة المؤقّتة، شهدت الفترة الممتدّة بين 12 و24 يوليو موجةً ضخمةً من التضليل الإعلاميّ والتحريض على العنف ضدّ الدروز. واستند معظم المحتوى الدعايّ إلى مزاعم ارتكاب الدروز فظائع جسيمة بحقّ البدو، بما في ذلك اعتداءاتٍ على نساءٍ من العشائر السنيّة. (انظر الرسم البياني أدناه، الصورة 26).



وفي غيابٍ تامٍّ لأيّ دليل، بدأت عشرات الشهادات على قنوات التلفزيون الحكوميّة وعلى وسائل التواصل الاجتماعيّ بنشر أخبار مجازر ارتكبتها الدروز وأدّت إلى مقتل نحو 200 شخصٍ من القبائل السنيّة، بالإضافة إلى اغتصاب نساء. (انظر الرسم البياني أدناه، الصورة 27).



بقيت الادعاءات حول ارتكاب مقاتلين دروز لمجزرة ضد "المدنيين" راح ضحيتها قرابة 200 شخص غير مثبتة حتى اليوم. في هذا السياق، قامت منصة "تأكد"، وهي موقع إلكتروني مستقل وغير حزبي متخصص في مكافحة المعلومات المضللة من خلال التحقق من الأخبار والمحتوى المتداول عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بدحض الكثير من هذه الادعاءات وأثبتت أنها غير صحيحة. وتمثل الأمثلة الأربع التالية عينة صغيرة من هذه الاستراتيجية الخطيرة في التضليل الإعلامي.

المرجع	الحقيقة	الادعاء الكاذب	https://www.verify-sy.com/ar/
https://www.verify-sy.com/ar/	أحد ضحايا التحالف الدولي في مخيم الباغوز عام 2019 (كان مخيم الباغوز آخر معقل إقليمي لتنظيم داعش في سوريا)	امرأة قُتلت على يد قوات الهجري في السويداء	
https://www.verify-sy.com/ar/	فيديو على تطبيق تيك توك تم تداوله قبل الحدث بأربعة أيام	فيديو مجموعة من قوات الهجري يقومون برمي أحد المدنيين من سطح أحد المباني.	

	الدروز يهاجمون قبائل بدوية في السويداء	صراع بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين في مخيم البريج	https://www.verify-sy.com/ar/
	طفل قتل على يد مجموعات الهجري	لم تثبت صحة هذه الادعاءات	https://www.verify-sy.com/ar/

مع ذلك، فقد جرى تضخيم الادعاءات المفبركة بارتكاب الدروز لمجازر بحق قبائل البدو، حيث تمّ الترويج لها على نطاق واسع عبر القنوات التلفزيونية السورية الرسمية وبشكل مكثّف وبيوميّ، إضافةً إلى أقوى وسائل الإعلام العربيّة في الشرق الأوسط (كقناة الجزيرة)، التي استضافت مرارًا شخصيات بدويّة مثيرة للجدل تدّعي وقوع جرائم ضدّ القبائل السنيّة دون تقديم أيّ دليل فعليّ يثبت صحّة تلك المزاعم.

قناة الجزيرة البيت الحي رئيس تجمع العشائر يتحدث عن مجازر وقطع رؤوس واغتصاب بالسويداء ويتهم الحكومة بالتقصير  قوات من العشائر في منطقة المزرعة قرب السويداء (الفرنسية) 18/7/2025 آخر تحديث: 13:55 (توقيت مكة)	العنوان: "رئيس التجمع القبلي يتحدث عن المجازر والقتل والاغتصاب في السويداء متهمًا الحكومة بالإهمال" تعليق الصورة: "قوات قبلية في منطقة المزرعة بالقرب من السويداء (الصحافة الفرنسية)" 18/7/2025 آخر تحديث: 13:55 (توقيت مكة المكرمة)
---	---

٥ البث الحي قال رئيس تجمع عشائر الجنوب السوري الشيخ راكان الخضير إن هناك مجازر ارتكبت في السويداء "يُندى لها جبين الإنسانية". واتهم الجماعة الموالية لحكمت الهجري أحد شيوخ عقل الدروز بالتورط في جرائم قطع رؤوس أطفال واغتصاب نساء، إضافة إلى احتجاز المئات من أبناء العشائر. ووصف الخضير -في مداخلة مع الجزيرة الأضواء في السويداء- بأنها "صعبة للغاية"، وأن ما تقوم به جماعة الهجري "أمر مؤسف جداً، وأشار إلى أن خروج القوات الحكومية من المدينة فسخ المجال أمام تلك الجماعة لـ"قتل وتقتل بأبنائنا". وتحتجز أكثر من 2000 من أبناء العشائر.	قال رئيس تجمع قبائل جنوب سوريا، الشيخ راكان الخضير، إن هناك مجازر تُرتكب في السويداء تُخزي الإنسانية. واتهم المجموعة الموالية لشيخ الدروز الأول، حكمت الهجري، بالضلوع في جرائم قطع رؤوس الأطفال واغتصاب النساء، بالإضافة إلى احتجاز مئات من أفراد القبائل. وفي مقابلة مع قناة الجزيرة، وصف الخضير الوضع في السويداء بأنه "صعب للغاية"، وأن ما تقوم به مجموعة الهجري "مؤسف جداً". وأشار إلى أن انسحاب القوات الحكومية من المدينة أتاح لتلك المجموعة "قتل وإساءة معاملة شعبنا"، وأنهم يحتجزون أكثر من 2000 من أفراد القبائل.
---	--

من خلال حملة المعلومات المضللة الواسعة النطاق هذه، تمّ تصوير الدروز على أنّهم الجناة، في حين تمّ تقديم قوَّات الحكومة السوريّة والجهات القبلية المتحالفة معها على أنّهم الضحايا، السرد الذي كرّره لاحقاً الرئيس المؤقت أحمد الشرع. ونتيجةً لذلك، اختفى تقريباً أيّ تعاطفٍ شعبيٍّ أو رسميٍّ حكوميٍّ مع المجتمع الدرزيّ، ممّا خلّف صمّتاً مخيفاً على مساحة الأرض السوريّة مصحوباً بسردياتٍ لإنكار وقوع جرائم ضدّ الدروز، أو التقليل من شأنها، أو لتبريرها، أو التلميح إلى أنّ الدروز بطريقةٍ ما، استحقّوا مصيرهم أو أنّهم أنفسهم من قاموا بهذه الانتهاكات لاثّام الحكومة.

وقد أدّى هذا التضليل الإعلاميّ الفعّال إلى كبت التعاطف مع الدروز ليس فقط داخل سوريا، ولكن أيضاً بين السوريّين حول العالم، ممّا أدّى إلى صمّتٍ شعبيٍّ يبرّر بشكلٍ ضمنيّ الفظائع المرتكبة ضدّهم. وما يزيد الأمر تعقيداً هو تحوُّل المجازر والفظائع ضدّ المدنيين الدروز إلى مادّةٍ للتندرّ، حيث استُخدمت من قِبَل الكثيرين للسخرية من معاناة الدروز على مواقع التواصل الاجتماعيّ ليس في سوريا فقط، بل في أوروبا والولايات المتّحدة.

الحملة العسكرية على السويداء: 15 يوليو 2025

نتناول في هذا القسم بعض الأعمال العسكريّة خلال الحملة الأخيرة على السويداء مع التركيز على تأثيرها على السكّان المدنيّين.

ما وراء الانتهاكات: الإذلال المتعمد للهوية الدرزية في الصراع السوري

من أكثر الأمور إيلاماً في الحملة العسكريّة التي شنتها الحكومة السوريّة وميليشياتها المتحالفة، كانت المحاولات المتعمّدة والمنهجية لإهانة الدروز وإذلالهم كمجموعة، مُستهدفةً تقاليدهم الدينيّة والثقافيّة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك خلق شوارب عدد كبير من رجالات الدروز قسراً. فقد كان لهذا الفعل أثر رمزيٍّ كبير، حيث يُعدّ الشارب داخل المجتمعات الدرزيّة رمزاً للثقافة والرجولة والمقاومة؛ وتُعرّف الشخصيات الدرزيّة المؤثرة بشواربها البارزة. خلال الحملة العسكريّة على السويداء، حرصت القوَّات المهاجمة على إذلال رجال الدروز علناً، وخصوصاً المدنيّين وكبار السنّ، مع الحرص على تسجيل هذه الأفعال ونشرها

على نطاقٍ واسعٍ عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ وذلك لتعزيز سردية استباحة المناطق الدرزية والإمعان المقصود في إذلّالهم. أنظر الأمثلة التالية:

الرقم	الفيديو	جزء من الحوار
1		عنصر 1: اتطلع بالكاميرة. عنصر 2: معي... معي لهون عالكاميرة. عنصر 1: هي ع سّنة محمد... هي شوارب بني معروف. عنصر 2: سكوت... هلق صرت من السّنة. عنصر 1: شلون شيخ؟ (يقصد الشخص خلف الكاميرة) شلون هالشارب؟؟... تمام هيك؟؟ عنصر 2: تمام هيك... هلق صار ع السّنة. عنصر 3: (شخص ثالث بالغرفة) هيك عطول بتحلق".
2		في هذا الفيديو المزعج بشكل خاص، يتم القبض على مدني بواسطة قوة مشتركة من ميليشيات قبلية وجنود الجيش السوري. وبينما يشاهد العشرات، يستخدم أحدهم مقصًا كبيرًا، عادةً ما يُستخدم لجز الأغنام، لقص شارب الرجل. وحتى الشخص الذي يمسك المقص يستخدم نفس العبارة التي يقولها الفلاحون عند الاستعداد لجز صوف الخروف، صائحًا: "جزّه فقط". و في تفصيل اخر، يُظهر أحد مقاطع الفيديو شخصًا آخر يحمل علم ما يسمى بالدولة الإسلامية.
2.1		نفس الفيديو السابق

3		يُظهر مقطع فيديو آخر مجموعة رجالاً يحلقون شارب رجل درزي مسن... "بناءً على سنة النبي محمد".
4		لم تكن الحوادث السابقة وقائع معزولة، بل نمط متكرر من الإذلال والاعتداء. في هذا الفيديو، طالب المهاجمون الرجل المسن بتسليم أسلحته أولاً ثم سخروا منه قبل حلق شاربه.
5		يوضح فيديو آخر حلق شارب شاب درزي قسرًا حيث تم تقييده من قبل مجموعة من الرجال معلنين أنه "وبناءً على سنة النبي محمد"، يجب اعتباره هذا الشاب مسلمًا الآن.

6		في عرض اخر للإذلال، يوثق هذا الفيديو حلق شوارب ثلاثة رجال قسراً. وبدى حرص المنفذين على توثيق أفعالهم واضحاً، حيث طالبوا من الحلاق الابتعاد للحصول على لقطة أفضل. وما يجعل هذه الحادثة أكثر إدانة هو الصوت المصاحب للفيديو حيث يمكن سماع الشخص الذي يصور يتواصل عبر ما يبدو بوضوح وكأنه راديو عسكري تابع للجيش السوري، مشيراً بشكل متكرر إلى "شاهين"، الاسم الرمزي المعروف للطائرات المسيّرة التي تستخدمها قوات الحكومة السورية. وتشير هذه الأدلة الصوتية بقوة على ارتباط الجناة بالجيش السوري.
7		في حادثة أخرى، يُصوّر مقاتل وهو يدنس جسد شاب درزي قائلاً: "لقد قطعت شاربه، أيها 'الخنزير'. ثم يرفع الشارب المقطوع أمام الكاميرا قائلاً: "سأحضر لكم شعر هذا 'الخنزير' إلى إدلب."
7.1		صوره أخرى من نفس الفيديو
8		يُظهر هذا الفيديو مشاركة عناصر من الجيش السوري والشرطة العسكرية في الانتهاكات حيث يُسمع الحلاق وهو يشتمكي إلى زميله أبو سليمان قائلاً: "أبو سليمان، خدعتني! هذه المقصات خردة - مليئة بالدم ولا تعمل بشكل جيد!"
9		في فيديو مروع آخر يُظهر مقاتلي ميليشيات يعتقلون ويضربون مجموعة من الشباب بعنف. بينما يتعرض أحد الضحايا للإذلال بحلق شاربه بشكل قسري، يطلق الجناة سيلاً من الشتائم، يلعنون والديه ويصفونه بأنه "ابن خنزير". بعد

	الحلاقة، يُلقى الضحية بعنف على الأرض، حيث يضغط أحد المهاجمين على عنقه ورأسه بالقدم، ويضربه ضرباً مبرحاً.
---	---

جرائم القتل من منظور القتلة

من الملفت في مثل هذه الجرائم بشكل خاص هو الشعور الغامر بالفرح والسعادة والراحة الذي يُظهره الجناة أثناء ارتكابهم لأفعالهم الإجرامية. ففي العديد من الحالات، وثق الجناة أنفسهم وهم يأكلون ويغنون ويتسّمون ويمزحون، كما لو كانوا يشاركون في مهمة أخلاقية نبيلة.

يوثق الفيديو التالي حادثه مروّعه بشكل استثنائي حيث يقوم أحدهم بعزف الموسيقى فوق جثمان لا يزال دافئاً. تُظهر لقطة الفيديو المشار إليه أدناه رجلاً يشارك في قتل مدنيّ درزيّ ثم يقوم الجاني بعزف الموسيقى فوق الجثة بعد أن يوجّه رفاقه لتسجيله أثناء هذا الأداء.



حيث تنتهي الحياة وتبدأ السخرية: الموسيقى تتحول إلى سلاح للإذلال (انظر الصورة ٢٨ أدناه)

في هذا الإطار، ووفقاً للإيديولوجيات المتطرّفة التي يعتنقها الجناة، تُعتبر الموسيقى كفرًا، ويُعدّ الاستماع إليها خطيئة. لذلك، فإنّ هذا الفعل من التدنيس ليس مجرد عملٍ عنيفٍ ووحشيٍّ فحسب، بل أيضًا رفضًا متعمّدًا لأسلوب حياة الضحية ومعتقداتها الدينية.

في الحادثة التالية، يوضّح تقرير قناة بي بي سي نيوز 4 تفاصيل مذبحة ارتكبت بحق عائلة درزيّة، نجت منها فتاة واحدة تُدعى ريتا. تروي ريتا التي أصيبت في ساقها وتُركت بين جثث أفراد عائلتها، كيف أنّ المهاجمين تحدّثوا ولكنها تميّز سگان مدينة إدلب، المدينة السوريّة التي تحتفظ فيها هيئة تحرير الشام بوجود قويّ. وفقًا لريتا، بدأ الدخلاء بتوجيه انتقاداتٍ تتعلّق بلباس النساء ثمّ ضحكوا وأعلنوا، "نحن السنّة، جئنا من أجلكم"، في تهديد واضح. بعد ذلك، فصل المهاجمون الرجال عن النساء وأطلقوا النار وقتلوا الجميع باستثناء ريتا. (انظر الصورة ٢٩ أدناه)



مصدر الصورة: بإذن من قناة بي بي سي نيوز 4. جميع الأشخاص الظاهرين في هذه الصورة، بالإضافة إلى شخص آخر، قد قُتلوا.

تُظهر هذه المجزرة تناقضًا أخلاقيًا واضحًا. ففي الوقت الذي أقدم فيه المهاجمون على فصل الرجال عن النساء، تمّ إطلاق النار على العائلة بالكامل لينتقل الجناة إلى المطبخ ويشرعوا في تناول الطعام في حالة واضحة من الفرح.

يُعدّ الفيديو التالي من أكثر المواد التي تمّ توثيقها دمويةً، حيث أخرج ثلاثة أشخاص مسلّحون مدنيًا مسنًا وصهره من منزلها قسرًا، ثمّ أوقفوهم بجانب الحائط، وأطلقوا عليهما النار من بنادق AK-47 في مشهدٍ مروّع من الدماء. بعد ذلك، وقف اثنان من المسلّحين فوق الجثتين النازفتين والتقطا صورةً فوتوغرافيّة. وما يلفت الانتباه بشكلٍ خاصّ، هو رؤية علم ما يُسمّى بالدولة الإسلاميّة بوضوح، مطبوعًا على صدر أحد المقاتلين الواقفين على الجانب الأيمن من الصورة. (انظر الصورة 30 أدناه)

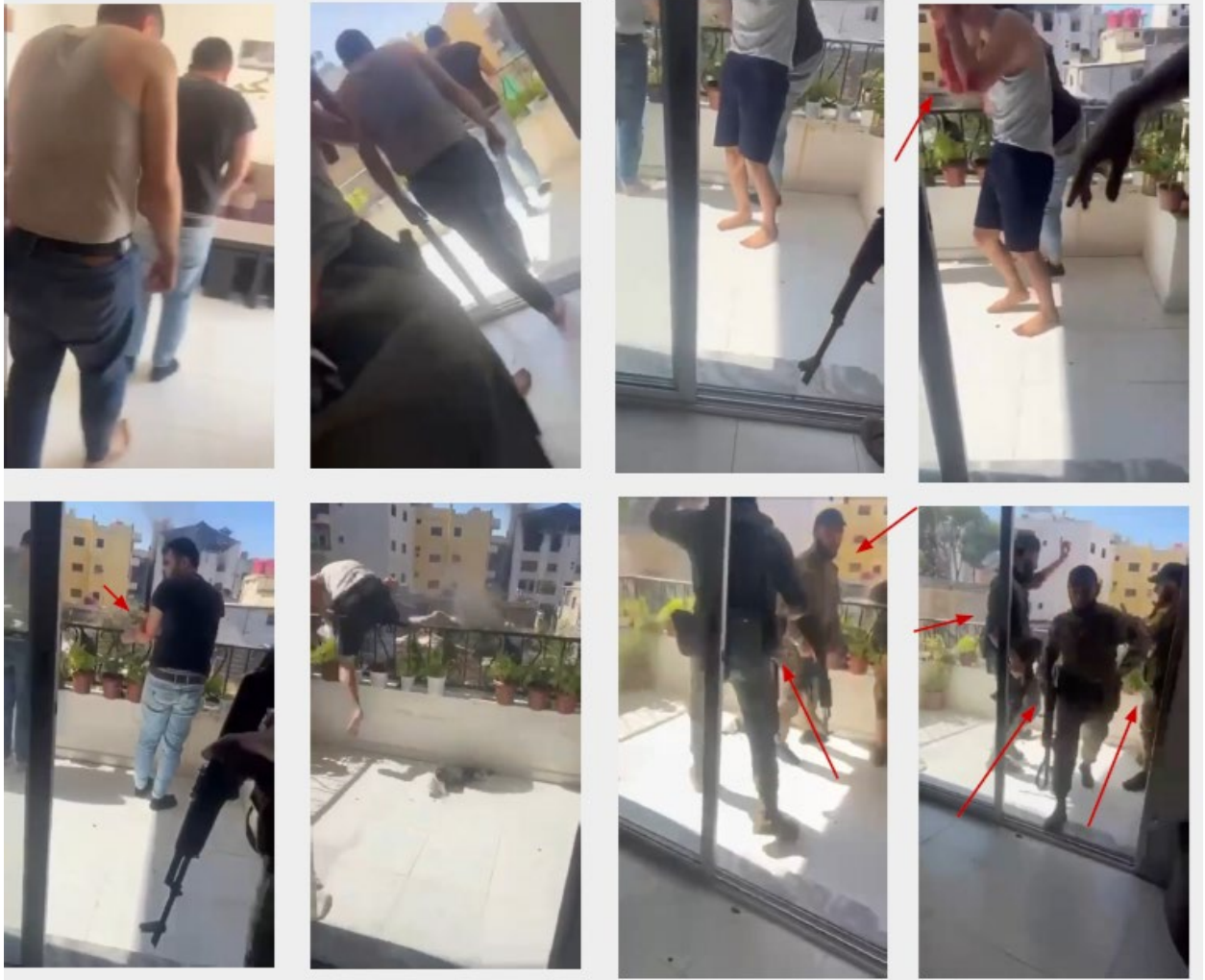


في 15 يوليو 2025، اقتحم مسلحون منزل الضيافة لعائلة آل رضوان، ممّا أدّى إلى وقوع مجزرة بحق العائلة. في مشهدٍ عنيفٍ وبشعٍ بشكلٍ استثنائيّ، أقدم المسلحون على إعدام ما لا يقلّ عن 15 مدنيّاً درزيّاً أعزل كانوا مجتمعين في تجمّع لعائلتهم. (انظر الصورة 31 أدناه)



لم يقتصر هذا الهجوم العشوائيّ على عائلةٍ واحدةٍ أو اثنتين فحسب، بل كان واسع الانتشار. حيث تمثّل مجزرة عائلة عرنوس مثلاً آخر على هذا القتل العبيثي. في هذه الحالة، هاجمت قوّةات وزارة الدفاع منزل عائلة عرنوس. خلال الهجوم، قُتل المهندس بشار عرنوس (الأب) برصاص المسلّحين. ثمّ أجبر المعتدون ابنيّه، براء ومعاذ، بالإضافة إلى ابن أخيه أسامة، على الصعود إلى الطابق العلويّ للمبنى والقفز من الشرفة تحت الإكراه. وعند سقوط الضحايا، فتحت القوّةات المسلّحة النار عليهم، فقتلتهم أثناء السقوط للتأكّد من وفاتهم.

وُثِّقَ الجنود أعمالهم الإجرامية بالفيديو ليتمّ نشره علنًا على وسائل التواصل الاجتماعي. كان بشار عرنوس طبيبًا، وبراء عرنوس مهندسًا، ومعاذ عرنوس طبيبًا، ولم يتجاوز أكبرهم سنًا الـ 26 عامًا فقط، ولم يكن لأيّ منهم أيّ صلةٍ بالأنشطة العسكرية. (انظر الصورة 32 أدناه)



وكمثالٍ أخيرٍ على أعمال الإبادة المنهجية لعائلاتٍ مدنيّةٍ بأكملها، تنتقل إلى القصة المروّعة لعائلة سرايا. فوفقًا لشهادات عدّة أشخاص، اقتحم مسلّحون تابعون للحكومة السوريّة منزل عائلة سرايا في السويداء، واعتقلوا ثمانية رجالٍ قسرًا، بينهم حسّام سرايا أمريكيّ سوريّ يبلغ من العمر 35 عامًا.

تُظهر تسجيلات الفيديو اقتياد الضحايا إلى ساحة تشرين، حيث يُجبرون على الركوع تحت تهديد السلاح، ثمّ يُعدمون ميدانيًا. قُتل ما لا يقلّ عن ثمانية من أفراد عائلة سرايا في هذه الحادثة. (انظر الصورة 34 أدناه)



في هذا الفيديو، يُحيط مسلّحون بمواطنٍ من السويداء ثمّ يصرخ أحدهم طالبًا معرفة انتمائه الديني: "من أنت؟" يحاول الرجل الاستناد إلى هويّتهم المشتركة قائلاً: "أنا سوريّ، أخي." يرفض المسلّح ذلك، مصمّمًا على السؤال: "ماذا تعني بسوريّ؟ هل أنت مسلم أم درزيّ؟" وعندما يعرّف المدني نفسه كدرزيّ قائلاً: "أخي، أنا درزيّ"، يُطلق النار عليه فورًا ويُقتل. يُختتم الفيديو بصراخ أحد القتلة: "الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر! هذا مصير كلّ خنزيرٍ منكم!" (انظر الصورة 35 أدناه)



في 16 يوليو 2025، داهمت القوّات الحكوميّة مستشفى السويداء الوطنيّ. تُظهر لقطات كاميرات المراقبة دبابّة متوقّفة خارج المستشفى بينما دخل عناصر مسلّحون مهتدين الطاقم الطيّ. توثّق كاميرا داخل المستشفى قتل محمّد بحصاص، حيث تُظهر اللقطات مشادّة جسديّة بين بحصاص (غير مسلّح) وأحد المسلّحين، حيث أخرج المسلّح الغاضب سلاحه وأطلق النار على بحصاص من مسافة قريبة جدًا. (انظر الصورة 36 أدناه)



وقبل الهجوم على مستشفى السويداء الوطنيّ، تمّ اغتيال الدكتور طلعت عامر والدكتورة فانتن حسين هلال، حيث أطلق عليهما النار في الرأس أثناء توجّهما إلى المستشفى لأداء مهامّهما الطيّية. (انظر الصورة 37 أدناه)



Faten Hilal



Talaat Amer

تُشكّل هذه الجرائم والأحداث الدامية تجسيدًا وتطبيقًا عمليًا لخطابٍ متطرّفٍ إقصائيّ تمّ نشره وتعزيزه على شاشات التلفاز الرسميّة ومواقع التواصل الاجتماعيّ، حيث تمّ وصم الدروز بأبشع النعوت كالخنازير واليهود وعُباد البقر، وعلى مرأى ومسمع من السلطات الرسميّة التي لم تُحرّك ساكنًا، بل وفي كثيرٍ من الأحيان كانت الدولة الشريك الأكثر تأثيرًا عبر فتح محطّات التلفاز التابعة لها لجيوشٍ من المحلّلين الذين دأبوا على إنكار المجازر حينًا ونسبتها للضحايا الدروز أحيانًا.

من المُتعدّد التصديق أنّ خلق الشوارب قسرًا، وتدنيّس الرموز الثقافيّة، والسخرية بالموسيقى فوق الجثث، وقتل الطواقم الطبيّة داخل المستشفيات، واستهداف عائلاتٍ بأكملها بشكلٍ متعمّد، والإعدامات على الطرق للأطباء وطُلاب الجامعات لمجرّد كونهم دروزًا، وحتى عمليّات القتل الفوريّة للمدنيّين بعد سؤالهم عن انتمائهم الدينيّ، أنّها جميعًا أحداثٌ فرديّة منفصلة.

التفسير الأكثر واقعيّةً هو أنّ جميع هذه الجرائم والانتهاكات هي حملةٌ منظّمةٌ ومنسّقةٌ لتجريد المجتمع الدرزيّ من كرامته وثقافته وإنسانيّته. فابتداءً من مارس 2025، أطلقت وسائل الإعلام السوريّة الرسميّة وحسابات التواصل الاجتماعيّ المؤيّدّة للحكومة حملةً شيطنيّةً مستمرّةً ضدّ الدروز ومجموعة الهجريّ خصوصًا، حيث صوّرتهم الدولة على أنّهم انفصاليّون ومجرمون وتجار مخدرات، ممّا أعطى التبرير الظاهريّ للتدخّل العسكريّ في السويداء.

ومع ذلك، يكشف الفحص الدقيق للفظائع المؤثّقة عن فجوةٍ كبيرةٍ بين هذا السرد الرسميّ والواقع على الأرض. فالغالبية العظمى من الضحايا المدنيّين—بمن فيهم من دُمّرت منازلهم، أو أُعيدت عائلاتهم، أو دُتّست جثثهم—لم يكن لهم أيّ انتماءٍ موثّقٍ أو قابلٍ للتحقّق مع مجموعة الهجريّ، ولم يشاركوا في أيّ أنشطةٍ سياسيّةٍ أو عسكريّة. والأهمّ من ذلك، أنّه لم تُنح للمدنيّين على الإطلاق فرصة إثبات أو نفي أيّ صلةٍ بفصيل الهجريّ أثناء هذه الهجمات.

إنَّ الطبيعة الشاملة للعنف الذي استهدف الدروز على أسسٍ دينيَّةٍ وإثنيَّةٍ تكشف عن أنَّ التضخيم الإعلاميَّ الرسميَّ للعداء مع الهجري لم يكن أكثر من ذريعة صُمِّمت لتبرير ما كان في جوهره حملةً عسكريَّةً لتحقيق أهدافٍ سياسيَّةٍ بأدواتٍ طائفية.

من منازل إلى رماد

يُعدّ الدمار شبه الكامل واحدًا من أكثر سمات الهجمات الطائفية على السويداء انتشارًا، حيث تمَّ نهب وتخریب وتدمير آلاف المنازل المدنية العامة والخاصة، حيث تُشير التقديرات الحالية إلى تدمير حوالي 30٪ من إجمالي المساحة الجغرافية لمحافظة السويداء بشكلٍ كامل.

امتدَّ الدمار في كثير من الأحيان إلى ما هو أبعد من مجرّد السرقة أو حرق المنازل، حيث استهدف المهاجمون كلّ جوانب الحياة المدنية من قطع للأشجار، وتدمير لأبار المياه، ونهبٍ لكلِّ شيءٍ ذي قيمة—من الألواح الشمسية، والمحركات، والسيّارات، والماشية، إلى الأشياء الصغيرة التي تبدو تافهة كالأوز. (انظر الصورة ٣٨ أدناه)



المصدر سكاى نيوز⁴⁸

امتدَّ هذا التدمير الممنهج ليطال البنى التحتية في القرى، بما في ذلك الهجمات المتكررة على محطات توليد الطاقة الكهربائية والخدمات الأساسية الأخرى. ويوثق الفيديو أدناه عملية سرقة وتخریب لكابلات الكهرباء. وأثناء التصوير، يطلب أحد الأشخاص من المصور التوقف عن التسجيل، إلّا أنَّ الأخير يرفض، قائلاً إنَّ سرقة الكابل أمرٌ "طبيعيٌّ جدًّا" وإنَّه "ملكٌ للشارق"، ممَّا يُشير بوضوح إلى أنَّ هذه الحادثة ليست جرمًا معزولاً، بل جزءٌ من نمطٍ أوسع من النهب والعنف المُبرَّر من قِبَل القوَّات المهاجمة اجتماعيًّا ودينيًّا. (انظر الصورة 39 أدناه)



لقد أذى هذا النهج المتعمد من التدمير إلى إخراج 30٪ من مساحة السويداء من دائرة المناطق الصالحة للسكن، ودفع بأكثر من 190 ألف إنسانٍ إلى النزوح.

يُوثق الفيديو التالي خطوات إحراق منزلٍ يعود لعائلةٍ درزيّة، حيث يعتمد المهاجمون إلى إشعال النار في كامل أرجائه، مع توثيق كلّ خطوة، حيث يظهر الجناة وهم يتناولون طعام أصحاب المنزل—من فواكه وخضروات وشوكولاتة. (انظر الصورة 40 أدناه)



يُظهر الفيديو استمتاع الجناة من خلال تدمير المنزل بطريقةٍ منهجيّةٍ ومدروسة، حيث يثير هذا السلوك تساؤلاتٍ خطيرةً حول دور خطاب الكراهية الدينيّة في التحريض على هذه الجرائم وتبريرها.

في الفيديو التالي، يصوّر رجلٌ وصديقه منزلاً يشتعل بالكامل، حيث يصرخ الرجل "الله أكبر، الله أكبر!" مبتسمًا ابتسامةً عريضةً تحمل شعورًا واضحًا بالفخر والرضا، ثم يعلن أنّه في بلدة المزرعة، وهي قريةٌ صغيرةٌ في السويداء. ويشير إلى المنزل المحترق قائلاً: "من قرية المزرعة هي بيوت الخنازير... هي بيوت

الدروز الخنازير...الله حيهم.... الله حيهم الابطال"، مستخدماً الخطاب الديني لتبرير إحراق المنزل ولإظهار حجم الاحتقار الذي يكتّنه تجاه الدروز. (انظر الصورة 41 أدناه)



ويظهر الفيديو التالي مقاتلاً يصوّر نفسه أمام منزل آخر تلتهمه النيران. ويقول: "وها نحن نحرق بيوت الدروز، بنفس الطريقة التي أنتم..."، في إشارة إلى عملية انتقام. ثم يذكر مبرر هذا العمل: "بنفس الطريقة التي قتلتم بها أخواتنا..." في إشارة واضحة إلى ادعاءات—لا أساس لها—بأن مقاتلين دروزًا اغتصبوا وقتلوا نساء من البدو. ويختم بحماسة: "نحرق بيوتكم، وبإذن الله سنحرقكم أنتم أنفسكم!". (انظر الصورة 42 أدناه)



أمّا الفيديو المروّع التالي، فيكشف عن مستوى أشدّ من العنف، حيث يقوم الجاني بحرق جثث الضحايا. يبدأ الفيديو بشكر الجاني الله لأنه مكّنه من قتل أربعة رجالٍ دروز، واصفًا إيّاهم بـ"الخنازير". ويصرّح بأنّ هذا الفعل هو انتقامٌ لما يُزعم من قتل أطفالٍ واغتصاب نساءٍ من القبائل البدويّة—وهي اتّهاماتٌ مضلّلةٌ نشرها أنصار هيئة تحرير الشام على نطاقٍ واسع، ولكن لم يتمّ التحقّق منها. ويُظهر هذا الفيديو كيف تستعمل الجماعات المتطرّفة التضليل والأخبار الكاذبة لتبرير أعمالٍ وحشيّة وإشعال العنف الطائفيّ وخلق حلقةٍ مدمّرةٍ من الانتقام والانتقام المضادّ. (انظر الصورة 43 أدناه)



لا يُعدّ الفيديو أعلاه حادثًا معزولًا؛ فهناك عددٌ لا يُحصى من المقاطع المؤثّقة والمحقّقة التي تُظهر حرق أشخاصٍ وجثث، وغالبًا ما تتكرّر فيها الشعارات الدينيّة ذاتها. وفي هذه المقاطع، يصف الجناة الدروز مرارًا بـ"الخنازير"، ويعلنون أنّهم "أهل جهنّم"، وأنّ عمليّة إحراق الجثث ليست سوى "تدريبٍ" لهم على النار الأبديّة التي تنتظرهم في جهنّم. (انظر الصورة 44 أدناه)



وفي الفيديو التالي، يبدأ الجاني بحمد الله، مبتسمًا ابتسامةً ساخرةً بينما تُظهر الكاميرا منازل وممتلكاتٍ تلتهمها النيران. ثمّ يلتفت إلى الكاميرا قائلاً: "وين الشوارب؟" في إشارةٍ واضحةٍ إلى ممارسة الإذلال المتمثّلة في حلق شوارب الرجال الدروز بالقوّة، كما وثّقته هذه الدراسة سابقًا، بما يوحي بأنّ رجال المجتمع الدرزيّ

قد قُتلوا أو اختفوا. ثمّ يخاطب صديقه قائلاً: "قربت تخلص، قربت تخلص!" في إشارة إلى أنّ تدمير المنطقة بالكامل أصبح وشيكاً، بينما يستمرّ في تصوير مشاهد واسعة من الحرائق. (انظر الصورة 45 أدناه)



وفي هذا الفيديو، يبدأ المتحدث بالقول: "هلاً يا سويدا!" ثمّ يتابع: "السويدا المدينة... المدينة الجديدة التي يتم حرقها!" مفاخرًا بحجم الدمار، ليقول: "السويدا كلّها عم تحترق، كلّها كلّها!" ثمّ يصرخ مهللاً: "الله أكبر! الله أكبر!" ويكرّر فرحته بأنّ المدينة بأكملها قد دُمّرت. (انظر الصورة 46 أدناه)



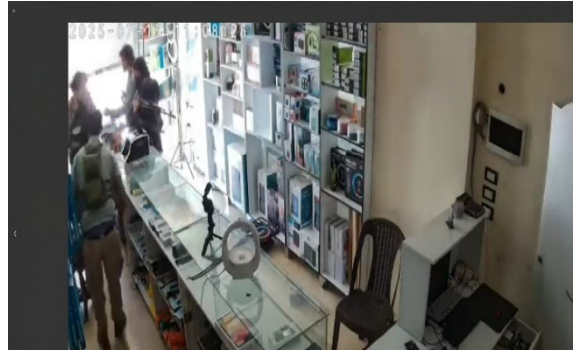
من الضروريّ التأكيد على أنّ الفيديوهات والصور المذكورة هنا تمثّل جزءاً بسيطاً فقط من حجم الدمار الكليّ. فهناك، حرفياً، آلاف الصور والمقاطع التي توثّق التدمير الكامل وحرق منازل المدنيين في هذه المنطقة. وهذه الأمثلة ليست سوى نماذج توضيحيّة تهدف إلى تقديم صورة عن حجم الدمار وطبيعته. ولتعميق هذا الفهم، نعرض أدناه مجموعة من الصور المثبتة التي توثّق الاستخدام المتكرّر للمتفجّرات شديدة التأثير القادرة على تدمير الأساسات الخرسانيّة للمنازل. (انظر الصورة 47 أدناه)



وفيما يتعلّق بأعمال النهب، تكشف الصور التالية عن مشاركة عناصر من القوّات السوريّة، بما في ذلك عناصر من الشرطة العسكريّة (الصورة على اليسار)، في نهب المحالّ التجاريّة بشكلٍ منهجيّ. (انظر الصورة 48 أدناه)



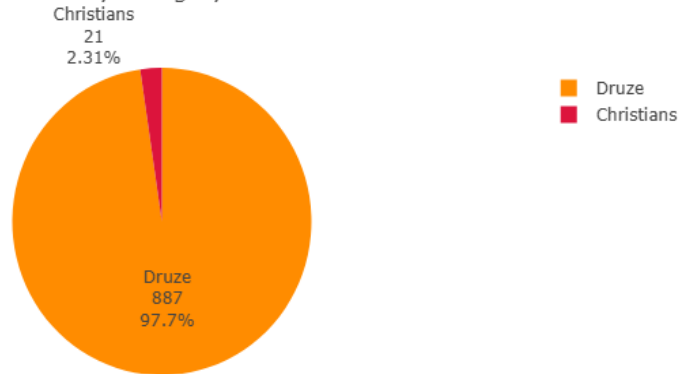
يُظهر الفيديو التالي مجموعةً من مقاتلي الجيش السوريّ في خلافٍ حول نهب متجرٍ للهواتف المحمولة، وهم يتجادلون بينما يحاول أحدهم تقسيم المسروقات، فيما يحثّه آخر على الذهاب لنهب متجرٍ آخر. (انظر الصورة 49 أدناه)



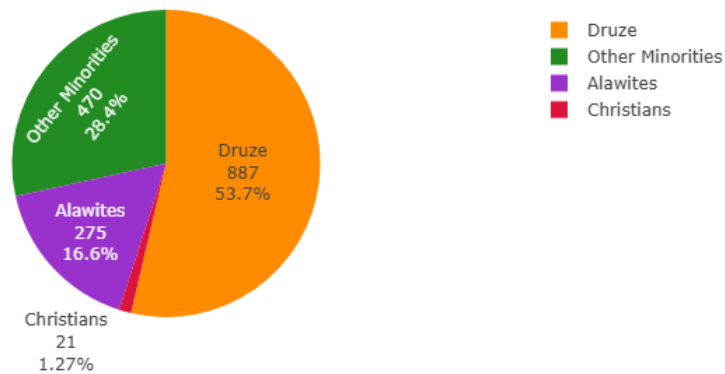
الجزء الخامس: قصة موت مُعلن- مأساة مسيحيي السويداء

على خلاف الطائفة الدرزيّة التي تعرّضت لحملةٍ ممنهجةٍ وموثّقةٍ من خطاب الكراهية عبر الإنترنت وعلى شاشة التلفزيون السوريّ الرسميّ بلغت ذروتها خلال شهر يوليو، حافظت الطائفة المسيحيّة في السويداء على علاقةٍ إيجابيةٍ مع الحكومة السوريّة. فقد دأبت العديد من الأصوات المحسوبة على الحكومة على الإشادة العلنيّة بالمسيحيّين بوصفهم "نموذج الأقلّيّة المثاليّة غير المتطلّبة" التي لا تُشكّل أيّ تهديد للنظام. وتؤكّد قاعدة البيانات الخاصّة بهذه الدراسة هذا الاستنتاج، حيث لم يُلحَظ أيّ زيادةٍ في مستوى خطاب التحريض ضدّ المسيحيّين، الأمر الذي يُرجّح وجود توجيهٍ ضمنيّ رسميٍّ لتحبيدّهم عن هكذا نوع من الحملات التحريضيّة. (انظر المخططات أدناه – الصورة 50)

Primary Category Distribution



Primary Category Distribution



ومع ذلك، فإن واقع مسيحيي السويداء داخل المناطق التي دخلتها القوّات المهاجمة (سواء الميليشيات العشائريّة أو القوّات الحكوميّة) لم يختلف كثيرًا عن واقع الدروز. فقد شهدت المناطق المسيحيّة المستوى ذاته من الاعتداءات: حرق منازل، تهجير عائلات، بل وتمّت إبادة أسرة مسيحيّة واحدة بالكامل.

في هذا السياق، عبّر الأب طوني بطرس، كاهن كنيسة شهباء، عن قلقه من تجاهل معاناة المسيحيين. فبينما يقرّ بما تعرّض له الدروز من تهجير ومعاناة، يشير الأب طوني إلى أنّ معاناة المسيحيين لم تحظَ بالاهتمام ذاته من الإعلام والمحلّلين السياسيين. ويؤكد أنّ عائلات مسيحيّة عديدة هُجّرت، وأنّ منازلهم أُحرقت، وأنّهم لم يتمكّنوا من العودة حتّى الآن. ويقول الأب طوني إنّ "رعيّته" تعاني بشدّة، وإنّ واجبه الأخلاقيّ يحثّه عليه أن يتحدّث باسمهم، لأنّهم يستحقّون الاعتراف بمعاناتهم وعلاقتهم المتجذّرة بالمنطقة. (انظر الصورة 51)



وفيما يلي جزءٌ مُقتَبَسٌ حرفيًّا من حديث الأب طوني بطرس:

"أنا الأب طوني بطرس، خادم كنيسة شهبا بمحافظة السويداء. وبعض القرى المجاورة لمدينة شهبا، حبيب سجل هذا الفيديو اليوم بعد خمسين يوم من الاعتداء الغاشم الذي صار على محافظة السويداء. وما نجا من هذا الاعتداء لا إخواننا الموحدين الدروز ولا نحن المسيحيين. بعد هالخمسين يوم، عزّ عندي كثير، وعندي كثير عتب. سجّلت كثير فيديوهات عن الكنائس الستة التي احترقت، وعن أبناء المسيحيين التي تهجّروا من الصورة الكبرى والصغرى، ورضيمة اللواء، والمزرعة، والمجدل، وتعاره، والطيرة، وصمّا... كل هذه القرى التي تهجّروا من غرب السويداء، عمدخل السويداء الغربي. عندنا أبناء المسيحيين هناك تجمّعهم الكبير. فاتوا عليهم: روّعوا الأطفال، روّعوا النساء، سرقوا... سرقوا السيارات، سرقوا الموبايلات، حكوا كلام بذيء... اعتدوا على كرامة العالم ببيوتها..... هذا كله حاكيته بعدة فيديوهات. ولليوم، بعد خمسين يوم من الأذى الذي صار، والحرب الغاشمة... اللثيمة... التي صارت على محافظة السويداء. ونحن مِنّا، أنا ابن المحافظة، وصار لي ٣٧ سنة خوري بخدم بمدينة شهبا. كنت بتمنى إنه يطلع استنكار من العالم... مليارات من المسيحيين بالعالم. كنت بتمنى إنه يطلع عشر أشخاص يعملوا وقفة بفرنسا، بهولندا، بأميركا، بأي دولة، بسويسرا، بأي دولة بالعالم. إنو ست كنائس احترقوا، ومسيحيين تهجّروا شي 250 عائلة أو أكثر، واستشهد من أبنائنا المسيحيين عدد ما بعرف... يمكن 7، 8، 9... ما بعرف. نحن حوالي 25-30 ألف مسيحي بالمحافظة. طيب، ما بعرف ليش ما حدا سأل عنا.

وأنا بالحقيقة عندي ألم بداخلي إنه ما شفت إخواننا المسيحيين برا وقفوا معنا. لذلك أنا ببعلمتهم هالصوت: يمكن ما عرفوا، يمكن ما سمعوا، يمكن ما عرفين شو صار فينا، يمكن مفكرين إنو السويداء بس هي موحدين دروز... السويداء فيها مسيحيين يا أحبائي. مثل ما إخواننا الموحدين الدروز هبّوا مثل رجل واحد، وهذا نشكرهم عليه، وهذا شي عظيم ومنأيد، وترفع لهم القبة... كمان نحن المسيحيين موجودين بالعالم، لازم توقفوا معنا". ويختتم بنداء موجه إلى المسيحيين حول العالم:

" نحنا ما بدنا منكم تشحدونا شي، ولا بدنا منكم مصاري. نحنا بدنا وقفة عز، ووقفة كرامة "

الحصار الاقتصادي كأداة من أدوات الحرب

فُرض على السويداء حصارٌ اقتصاديٌّ خانقٌ ومحكّمٌ خصوصًا خلال الأسابيع العشر الأولى للعمليات العسكرية. فبينما حافظت الحكومة السورية على سرديّة "الحياة الطبيعية" ووفرة الموارد، كانت محافظة السويداء في الواقع مقطوعةً بصورةً شبه كاملةٍ عن محيطها، ولم يدخلها سوى كمّيّات ضئيلةٍ من الغذاء والموادّ الأساسيّة وعلى نفقة السكّان أنفسهم أو المنظّمات الإنسانيّة العاملة في هذا المجال. فقد كان التجويع سلاحًا رئيسيًّا في إخضاع السكّان، ودفعهم إلى حالةٍ من اليأس والضعف.

في هذا السياق، وجّه المطران أنطونيوس سعد، مطران بصرى وحوران وجبل العرب، نداءً إنسانيًا عاجلاً قائلاً: "نحن تحت حصارٍ منذ أكثر من سبعة أو سبعة أيام. لا ماء، لا موادَّ غذائية، لا كهرباء... لا شيء على الإطلاق. لا خبز، لا طحين... لا شيء موجود في كلّ المحافظة." ويختتم بنداءٍ موجّهٍ إلى "كلّ أصحاب الضمير" لدعم ممرّاتٍ إنسانيةٍ لإدخال "الدواء والطحين والخبز والغذاء وكلّ مقوّمات الحياة"، مضيفًا: "نحن بحاجةٍ إلى كلّ شيء... السويدياء بحاجةٍ إلى كلّ شيء." ويختتم برجاءٍ إنسانيّ: "انظروا إلينا بعين الرحمة والأخوة... إلى الناس الذين بقوا هنا، ولم يغادروا أرضهم ولا بيوتهم، ويكافحون للحفاظ على وجودهم". (انظر الصورة 52)



وبعد ظهور التقارير الأولى عن الهجمات ضدّ المسيحيين في السويداء، بدأت تنتشر روايةٌ مضادّةٌ زائفةٌ تدّعي تعرّض المجتمع المسيحيّ للهجوم أو الإساءات من قِبَل الدروز، ممّا اضطرّهم إلى الفرار من السويداء. وفي مواجهة هذه الحملة المضلّلة، نفى الأب نقولا وقّاص هذه الادّعاءات علنًا، مؤكّدًا على التناغم التاريخيّ بين الدروز والمسيحيين، وموضّحًا أنّه لم يحدث أيّ نزاعٍ بين مجتمعاتهم على الإطلاق. (انظر الصورة 53 أدناه) الأب نيكولا وقّاص، من مطرانية بصرى وحوران للروم الأرثوذكس.



وعلى الرغم من المراعاة النسبية للمسيحيين وعدم استهدافهم بحملة الكراهية المنظّمة على الإنترنت التي تعرّض لها الدروز، إلّا أنّ الدمار الماديّ الذي ألحقته القوَّات الغازية كان عشوائياً تماماً. وكما تمّ توثيقه سابقاً، فقد دُمّرت جميع المناطق التي وصلت إليها القوَّات المهاجمة بغضّ النظر عن الانتماء الدينيّ. وتوثّق الصور التالية حرق الكنائس وتخريبها وتدميرها على يد القوَّات الغازية، كدليل واضح على حجم العنف الطائفيّ الذي تعرّض له المجتمع المسيحيّ في السويداء.

كنيسة القديس ميخائيل: الصّورة الكبرى، يوليو 2025
تعرضت للنهب والتخريب والحرق على يد قوات الأمن ومجموعات بدوية مسلحة خلال موجة الهجمات على المواقع الدينية في السويداء. (انظر الصورة 54 أدناه)



كنيسة الملاك ميخائيل في الصورة الكبرى، السويداء تعرضت لأضرار كبيرة بعد أن تم حرقها وتخریبها.
(انظر الصورة 55 أدناه)



كنيسة "الملاك ميخائيل" في قرية الصورة الكبرى شمال السويداء - السويداء 24

توثق الصور المرفقة أدناه فعلًا ينطوي على انتهاك صارخ، يعكس تجاهلاً عميقاً لقداسة الموت والمعتقدات الدينية للمجتمع المسيحي. في الصورة الكبرى، قام المتعدون بتدنيس قبور المسيحيين. (انظر الصورة 56 أدناه)



وعلى الرغم من أنَّ حجم الدمار قد يبدو أقلّ ممَّا حلَّ بالدروز، إلَّا أنَّ هذا يعود في المقام الأوَّل إلى صغر حجم المجتمع المسيحي مقارنةً بالمجتمع الدرزي.

الجزء السادس: الرواية المضللة للحكومة السورية حول فظائع السويداء

في خطابٍ رسميٍّ متلفزٍ يوم السبت، 19 يوليو/تمّوز 2025، حاول الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع التنصّل من المسؤولية عن الفظائع والجرائم المرتكبة في السويداء، وذلك بتحميل الدروز أنفسهم مسؤولية هذه الجرائم. حيث بادر الشرع بأنّهم فريقٌ محدّدٌ من الطائفة الدرزيّة بالتواطؤ مع الأجنبيّ وتقويض الأمن الوطنيّ. وعلى الرغم من عدم تحديد الشرع لأيّ فريقٍ بالاسم، غير أنّ خطابه لم يدع أيّ مجالٍ للشكّ أنّه يقصد تحديدًا مجموعة الشيخ حكمت سلمان الهجري.⁴⁹ (انظر الصورة 57)



وأكد الشرع وقوع أعمال عنفٍ بسبب نزاعٍ بين الدروز والعشائر البدويّة، مصوّرًا العشائر البدويّة على أنّهم مواطنون أوفياء يدافعون عن أنفسهم ضدّ انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الدروز ضدّهم. وأشار الرئيس المؤقت إلى أنّ الحكومة السوريّة قد وقفت دائمًا إلى جانب السويداء، ملتزمةً بتلبية احتياجاتها، إلّا أنّ بعض القوى التي تسعى لإحداث الفوضى (قاصدًا مجموعة الهجري) استغلّت هذه المدينة ودورها في زعزعة استقرار سوريا. وبحسب الشرع، فإنّ استخدام القوّات الأجنبيّة والوكلاء المحليّين لدعم أجنديّاتٍ سياسيّةٍ خارجيّةٍ لا يصبّ في مصلحة سوريا.⁵⁰ وفيما يلي اقتباسٌ حرفيٌّ لجزءٍ مهمٍّ من الخطاب:

"...إنّ الأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة السويداء شكّلت انعطافه خطيرة في الوضع الأمني والسياسي في البلاد. فقد تصاعدت النزاعات بين مجموعات خارجة عن القانون من جهة، وبين بعض عشائر البدو من جهة أخرى، ما أدى إلى تفاقم غير مسبوق في الأوضاع. بدأت التطورات باشتباكات عنيفة بين هذه المجموعات، وكادت الأمور أن تخرج عن السيطرة لولا تدخل الدولة السوريّة التي عملت على تهدئة الوضع رغم صعوبته. إلّا أنّ التدخل الإسرائيلي أعاد إشعال التوتر، ودفع البلاد إلى مرحلة خطيرة تهدد استقرارها، نتيجة القصف السافر للجنوب وللمؤسسات الدولة في دمشق... ومع انسحاب الدولة من بعض المناطق، شنت مجموعات مسلّحة من السويداء هجمات انتقاميّة عنيفة ضد البدو وعائلاتهم، ما أدى إلى تهجير جماعي، وخلق حالة من الرعب والفوضى. هذه الهجمات، وما رافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان، دفعت العديد من العشائر العربيّة إلى التدخل لفك الحصار عن البدو داخل السويداء، الأمر الذي صعد التوترات وغيّر المشهد الأمني في سوريا بشكل كبير...."

إنّ بعض المصالح الضيقة لأفراد في السويداء ساهمت في حرف البوصلة، حيث ظهرت طموحات انفصالية لدى شخصيات استقوت بالخارج، وقادت مجموعات مسلّحة مارست القتل والتنكيل بشكل متسارع. ورغم أنّ الدولة السورية وقفت إلى جانب السويداء بعد تحرير مناطق واسعة من البلاد، وحرصت على دعمها وتقديم الخدمات الأساسية لها، إلا أنّ هذه الشخصيات وقوى الفوضى أساءت إلى المدينة ودورها الوطني. إنّ الاستقواء بالخارج واستخدام السويداء كأداة في صراعات دولية لا يخدم السوريين، بل يفاقم الأزمة ويهدد وحدة البلاد⁵¹.

لطالما كانت العشائر العربية في سوريا رمزاً للقيم والمبادئ النبيلة، تدفعها إلى النفير ونصرة المظلومين. وقد أثبتت العشائر عبر تاريخها مواقفها المشرفة في الوقوف إلى جانب الدولة السورية، وتقديم الدعم والتضحية في مواجهة التحديات. إلا أنّ بعض المجموعات حاولت أن تدافع عن نفسها بشكل منفرد، ورغم تفهم الدوافع الإنسانية، إلا أنّ هذه التصرفات لا يمكن أن تكون بديلاً عن دور الدولة في بسط الأمن. فالدولة السورية هي الجهة الوحيدة القادرة على فرض سيادتها على كامل أراضيها. نحن نثمن دور العشائر ومواقفها البطولية، لكن ندعوها إلى الالتزام التام بوقف إطلاق النار والامتنال لقرارات.

يقدم خطاب الرئيس السوري المؤقت روايةً منسوجةً بعناية تهدف إلى تبرئة الحكومة من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في السويداء. حيث وصف الرئيس مجموعة الهجري بأنها جماعةً مسلّحةً انفصاليّةً وغير قانونيّة، ثمّ كال المديح للقبائل باعتبارهم "سداً" ضدّ التهديدات، وأثنى على "موقفهم النبيل" في الدفاع عن وحدة واستقرار البلاد. بعد ذلك، قام الرئيس بتوجيه انتقادٍ ضمنيٍّ للقبائل لتصرّفهم بشكلٍ مستقلٍّ أثناء دفاعهم عن أنفسهم ضدّ انتهاكات حقوق الإنسان التي اتّهم الرئيس الدروز بارتكابها، موضّحاً أنّ هذه الأفعال (الدفاع عن النفس وكسر الحصار عن البدو) لا يمكن أن تحلّ محلّ دور الدولة.

بعبارةٍ أخرى، اعترف الرئيس بشكلٍ مبطنٍ بأنّ العشائر كانت "تواجه تحدياتٍ وتهديداتٍ"، مؤطّراً أفعالها الإجرامية العنيفة ضمن إطار الدفاع عن النفس. حمل الخطاب مخاطر بالغة التعقيد. فبتبرير أفعال العشائر بأنها نابعة من "دوافع إنسانية" والاعتراف بـ"مواقفها البطوليّة"، شكّل الخطاب تبريراً علنيّاً فاضحاً لأعمال العنف التي ارتكبتها هذه العشائر. بكلمةٍ أخرى، ألقى الرئيس السوري اللوم على الضحايا الدروز أنفسهم.

الطائفية في خدمة السياسة

يمكن اعتبار خطاب الشرع مؤشراً رئيساً على استراتيجية الحكومة السوريّة المؤقتة لتجنّب المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضدّ المدنيين في السويداء، فهو يتماشى تماماً مع خطاب الكراهية الذي جرى تداوله على الإنترنت منذ مارس/آذار 2025. فمن منظورٍ قانونيٍّ، يُحقّق الخطاب عدّة أهدافٍ استراتيجيةٍ ومنهجيةٍ:

1. أخرج الدولة وجميع قوّاتها من دائرة الاتّهام وتصويرها كوسيطٍ محايدٍ يحاول حلّ نزاعٍ "قبليٍّ" (غير سياسيٍّ) بين أطرافٍ في حالة صدامٍ دائمٍ.
2. نزع الشرعيّة عن المجموعات الدرزيّة الشعبيّة المعارضة.
3. تحميل المسؤولية القانونيّة عن الجرائم المرتكبة ضدّ المدنيين في السويداء إلى مجموعات الهجري وجهاتٍ خارجيّة.
4. تأكيد حقّ الدولة في احتكار العنف.
5. تحديد الحلول المتاحة (وقف إطلاق النار، الامتنال لأوامر الدولة، إعادة فرض الأمن).

باختصار، خلق خطاب الشرع مساحةً سياسيةً وقانونيةً واسعةً تسمح للدولة وشركائها من العشائر بالإنكار الرسمي للجرائم التي ارتكبت (باعتبارها دفاعاً عن النفس)، بينما تمكّنها في الوقت نفسه من اتخاذ إجراءات قمعيةً ضدّ خصومها الدروز.

تفنيد رواية الدولة و"حجج الانكار المقنعة"

كما ذكرنا سابقاً في هذا التقرير، لم تكن السويداء موحّدةً على قلب رجلٍ واحد. فبينما عارض بعض القادة المحليين الحكومة المؤقتة، وبالأخصّ جماعة الشيخ الهجري، حافظت الغالبية العظمى من كبار العلماء والزعماء الدروز، مثل يوسف جربوع وحُمود الحناوي، على حوارٍ منتظمٍ مع الحكومة ودعموا الجهود الرامية للحفاظ على وحدة الدولة السورية. كما حافظ العديد من الأكاديميين والسياسيين الدروز على علاقاتٍ بناءةٍ مع السلطات المؤقتة. وكذلك أبدى رجال الدين المسيحيون في السويداء تعاونًا حذرًا مع الحكومة.

المفارقة الكبيرة هنا أنّ وحدات الجيش السوري والعشائر البدوية المتحالفة معها لم تُفرّق بين المعارضين للحكومة والمناصرين لها. حيث تُشير البيانات إلى تعرّض الجميع للعنف، وإن يكن بمقدارٍ غير متساوٍ. تدحض هذه العشوائية في العنف الرواية الرسمية للحكومة، فلو كان الهدف الوحيد للحملة العسكرية على السويداء هو تحييد جماعة الهجري أو فضّ نزاع بين الدروز والبدو، فإنّ الهجمات الواسعة على مؤيدي الحكومة نفسها وفُزى بأكملها لا تتوافق مع أيّ منطقٍ سياسيٍّ أو عسكريٍّ أو أمميٍّ استراتيجيٍّ. جانبٌ مأساويٌّ آخر لهذه الكارثة هو أنّ غالبية الضحايا المدنيين من الدروز كانوا ممّن وضعوا ثقتهم في الحكومة ظلّاً منهم أنّهم لن يُستهَدَفُوا، فاتّخذوا قرارهم بالبقاء مفترضين خطأ أنّ القوّات الحكومية ستدخل منازلهم، تتحقّق منها، وتغادر بعد التأكد من عدم ارتكابهم أيّ مخالفة. للأسف، دفع العديد من هؤلاء حياتهم ثمناً لهذه الثقة. في المقابل، نجا من المجازر كلّ من لم يثق في وعود الحكومة وتوقّع العنف، ولذلك فرّ هاربًا. لقد كان الهجوم على السويداء استهدافاً متعمّداً ودمويّاً لكيانٍ مدنيٍّ بأكمله.

هدفت هذه الحرب الممنهجة على الأبرياء إلى نشر الرعب، وسحق الروح المعنوية، وإظهار أنّ لا أحد بأمان، سواء كان معارضاً أو محايداً أو حتّى داعماً للحكومة. باختصار، لم يكن الهدف القضاء على جماعة الهجري تحديداً، بل كسر إرادة الدروز.

كما تتناقض ادّعاءات الحكومة حول "عملية محدودة" ضدّ جماعة الهجري مع حجم الدمار الاقتصاديّ الهائل. حيث تُشير الأدلّة إلى أنّ سياسة الأرض المحروقة شملت ما يقارب 30% من محافظة السويداء من البيوت والبنية التحتية والشركات، ما يدلّ على نيّة مسبقةٍ لإلحاق ضررٍ طويل الأمد لا يمكن إصلاحه.

ومن القضايا الأكثر إشكاليةً والتي تثير تساؤلاتٍ عديدةً حول رواية الحكومة بخصوص أحداث السويداء هو مصير المجتمع المسيحيّ في السويداء. فعلى عكس الدروز الذين استُهدفوا بحملة كراهية إلكترونية ضخمة، غالباً ما كان يُشاد بالمسيحيين رسمياً كأقلّيّة "وطنية ومثاليّة يُحتذى به". ومع ذلك، لم تُفرّق وحدات الجيش السوري والعشائر البدوية المتحالفة معها بين الدروز والمسيحيين، حيث تمّ نهب وحرق ستّ كنائس، وتهجير أكثر من 250 عائلةً مسيحيةً، وتدمير المنازل والممتلكات، ما يثبت أنّ العملية لم تكن ضدّ "جماعةٍ خارجةٍ عن القانون"، بل كانت حملةً طائفيةً شاملة.

لم يكن انفجار العنف في السويداء عفويّاً، بل نتيجة حملة ممنهجة ومحكمة التحضير، مدعومة من الدولة، ابتدأت من مارس/آذار 2025، حيث ظهرت حملة كراهية منسّقة عبر الإنترنت تستهدف الدروز،

لتصويرهم كأعداء طائفيين وخونة، ما خلق مبرّرًا أيديولوجيًا للفظائع لاحقًا. وقد دمجت هذه الحملة بين الاتهامات السياسيّة والدينيّة لتسهيل إخضاع الدروز كأقلّيّة.

ختامًا، وبناءً على النقاش في الجزأين الرابع والخامس، يتّضح أنّه لم يكن لفتوى هيئة تحرير الشام رقم 25 أيّ تأثير فعليّ في تخفيف الاحتقان الطائفيّ، حيث انتهكت وحدات الجيش السوريّ والعشائر البدويّة المتحالفة معها كلّ بنودها.

في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص جوهر استراتيجيّة الحكومة السوريّة فيما يتعلّق بملفّ السويداء على النحو التالي: سعت الحكومة السوريّة إلى تصوير النزاع في السويداء على أنّه "صراعٌ متكرّرٌ بين العشائر البدويّة والدروز"، أي نزاعٌ محليّ أهليّ يتطلّب تدخّل الدولة للحفاظ على السلام. غير أنّ الأدلّة تُظهر بوضوح أنّ الدولة لم تتدخّل لإيقاف العنف، بل على العكس كانت هي المُنظّم والمحرّك الرئيس له. وفي هذا السياق، لم تكن العشائر البدويّة سوى أدوات لفرض سياسة الدولة في السويداء، حيث كانت الكراهية والتحريض الدينيّ هما الوقود الرئيس لهذه العمليّات، وذلك للأسباب التالية:

1- منح السيّد أحمد الشرع المهاجمين غطاءً سياسيًا عبر خطاب رسميّ متلفز. لم يُدين الرئيس المؤقت المنقّذين، بل أشاد بهم، شاكرًا العشائر البدويّة وواصلًا إيّاهم بالمواطنين الوطنيّين الملتزمين بالقانون. ذكر الرئيس الشرع في خطابه أنّ "...انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، دفعت العديد من العشائر العربيّة إلى التدخّل لفكّ الحصار عن البدو داخل السويداء، الأمر الذي صعدّ التوترات وغيرَ المشهد الأمنيّ في سوريا بشكلٍ كبير...". بكلمةٍ أخرى، ووفقًا للسيّد الشرع، كانت العشائر العربيّة في حالة "دفاع عن النفس". لم يكن هذا تصريحًا محايدًا، بل دفاعًا أحاديّ الجانب يتوافق تمامًا مع حملة الكراهية الإلكترونيّة التي شوّهت صورة الدروز لأشهر طويلة. في هذا السياق، تجاهل الرئيس المجازر المؤثّقة في فيديوهات صوّرتها القوّات المهاجمة بأنفسها، من إذلالٍ لكبار السنّ، وإلقاء الطلاب من الشرفات، وإعدام الأطباء، إلى الإحراق المتعمّد للكنائس وبيوت الأمنيين. بكلمةٍ أخرى، وفّر هذا التبرير الرئاسيّ غطاءً سياسيًا علنيًا للقتل الجماعيّ والتطهير العرقيّ.

2- قد لا يكون من الحكمة اعتبار الحملات العلنيّة لإذلال الدروز، كإجبار كبار السنّ على خلق شواربهم، أعمالًا عشوائيّة، بل هي أفعالٌ مُكمّلةٌ للكراهية الدينيّة والتمييز العنصريّ، وتهدف إلى إلحاق صدمةٍ نفسيّة عميقة في المجتمع الدرزيّ. هذا الإذلال العلنيّ، غير المصحوب بأيّ شعورٍ بالندم من مسؤولي الدولة أو المجتمع السيّيّ الأوسع، خلق شعورًا وجوديًا بالتهديد لدى الكثير من الدروز، ممّا دفع الكثيرين للمطالبة بالاستقلال، ما مكّن الدولة من تبرير العنف المُمارَس ضدهم في المقام الأوّل على اعتبارهم خطرًا يهدّد وحدة الأرض السوريّة.

3- لم تعد الأيديولوجيّة المتطرّفة عنصرًا هامشيًا في الحياة العامّة، بل تحوّلت إلى سياسةٍ شبه رسميّة للدولة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تُورّع كتب ابن تيمية مجّانًا في المدارس والجامعات والمساجد والمكتبات العامّة في سوريا، وهو أمرٌ ذو دلالةٍ عميقةٍ لأنّه يُوفّر الأساس العقائديّ للجماعات المتطرّفة ويُستخدَم لغرس أفكار التطرّف في جيلٍ جديدٍ من السوريّين. بالإضافة إلى ذلك، تحوّلت خطبة الجمعة في بعض المساجد حاليًا في سوريا إلى منابر لبثّ العنف الطائفيّ والكراهية ضدّ الأقلّيّات، وبشكلٍ علنيّ ومتكرّرٍ وعلى مرأى ومسمعٍ من الحكومة نفسها.

تُشكّل أحداث السويداء تحذيرًا صارخًا للمجتمعين المحلي والدولي. فإمّا أن للحكومة السورية المؤقتة غير راغبة أو غير قادرة على منع قوّاتها ووكلائها من ارتكاب فظائع واسعة النطاق ضدّ الأقليّات. إنّ الرواية الرسميّة التي تصف العمليّة العسكريّة في السويداء بأنّها محدودة وموجّهة لفض النزاع وتطبيق القانون، ليست سوى قناع يهدف إلى إخفاء حملة عنيف طائفية منظمّة. وسواءً أكانت هذه السياسة مقصودة من قبل الدولة أم هي نتاج سيطرة الفصائل المتطرّفة داخل الحكومة، فإنّ النتائج خطيرة للغاية. وبناءً على الأدلّة المقدّمة في هذه المذكرة، يبدو أنّ الفصائل المتطرّفة داخل هيئة تحرير الشام باتت تملك السيطرة الفعلية على الحكومة السوريّة المؤقتة، أو على الأقلّ تُمارس نفوذًا كبيرًا داخلها.

ولذلك، فإنّ هذا الصراع الداخليّ على السلطة له تداعيات عميقة: فالأصوات المعتدلة داخل الحكومة "إن وُجدت" قد تُعبّر عن خطاب تصالحيّ، ولكن إذا لم تمتلك هذه الأصوات السلطة الكافية للحدّ من سطوة الفصائل المتطرّفة أو التغلّب عليها، سنُصبح كلماتها بلا معنى، ونُصبح أفعال المتطرّفين هي التي تُحدّد الواقع في سوريا. وفي كلّ الأحوال، تُشكّل هذه الأحداث نموذجًا مخيفًا لإعادة تدوير "استراتيجية الجوجيتسو" واستغلالها بشكلٍ فعّالٍ ضدّ السكّان المدنيّين.

وكما سبقت الإشارة، جرى تنفيذ حملة عنيفة ودمويّة ضدّ الطائفة الدرزيّة في السويداء، بدرجةٍ مخيفّة من القسوة والإذلال، وضمن نطاقٍ علنيّ واسع، وبطريقةٍ تُظهر أنّها كانت مُصمّمةً لإلحاق أكبر أذىٍ نفسيّ عميقٍ ودائمٍ بالمجتمع المستهدَف. وقد أسهم الطابع العلنيّ لهذه الأفعال، مقترنًا بحالة الصمت التامّ وغياب أيّ تعبيرٍ عن الندم من قبل قطاعاتٍ واسعةٍ من المجتمع السيّي ومسؤولي السلطات العامّة، في خلق شعورٍ طبيعيّ لدى المجتمع الدرزيّ بالتخلّي والإحساس بالتهديد الوجوديّ، الأمر الذي يُشكّل انتهاكًا خطيرًا للالتزامات الدولة في حماية المواطنين دون تمييز، ويُفاقم المخاطر الواقعة على السّلم الأهليّ ووحدة النسيج الاجتماعيّ. إضافةً إلى ذلك، يُظهر السلوك النفسيّ والأخلاقيّ للمعتدين أثناء ارتكاب الجرائم علاماتٍ واضحةً من الفرح والهستيريا الدينيّة، ممّا يدلّ على تغلغل أيديولوجيا متطرّفة جعلت المعتدين يشعرون بالرضا الأخلاقيّ والدينيّ أثناء تعذيب المدنيّين وإتلاف الممتلكات وتدنيس الكنائس.

لا تنسجم هذه السلوكيات مع نمط أداء عناصر عسكريّة تُنفّذ أوامر قسرية تحت الضغط، ولا مع سلوك مقاتلين محترفين يتصرفون ضمن قواعد اشتباك منضبطة؛ بل تُعبّر عن حالة من التلقين العقائدي المتطرف الذي يُنتج شعورًا بالرضا النفسيّ والأخلاقيّ عند إلحاق الأذى بأشخاص تم تجريدهم "ضمن المنظومة الفكرية ذاتها" من صفتهم الإنسانية بعد وصفهم "باليهود" (باعتبارها شتيمة)، و"الخنازير"، و"الحيوانات"، و"عبّاد البقر".

ويُشير هذا النمط من السلوك إلى قناعةٍ راسخةٍ لدى مرتكبي هذه الجرائم بأنّ أبناء الطائفة الدرزيّة لا يستحقّون الحياة، وأنّ ممتلكاتهم مباحة، وأنّ إذلالهم يُشكّل عملًا مشروعًا ومباركًا. وتُعَدُّ هذه القناعات متّسقةً مع أكثر التأويلات تطرّفًا للأيديولوجيا التكفيرية. إنّ وجود عددٍ من هؤلاء الأفراد ضمن تشكيلاتٍ تعمل تحت مظلة الدولة السوريّة يُمثّل إخفاقًا حكوميًّا جسيمًا في الوفاء بالالتزامات الأساسيّة لحماية المدنيّين، ويُشكّل تهديدًا بالغ الخطورة على أيّ إمكانيةٍ مستقبليةٍ لتحقيق مصالحٍ وطنيّةٍ حقيقيةٍ.

ليأتي الردّ الحكوميّ بعد كلّ هذه الفظائع مقلّقًا للغاية، إذ اعتمد على المناورات و المناكفات السياسيّة وإلقاء اللوم على الضحيّة، مع تجاهلٍ كاملٍ وصريحٍ لمعاناة دروز و مسيحيي السويداء. إضافةً إلى ذلك، تمّ تمويل معظم الإمدادات الغذائيّة والمساعدات الإنسانية إلى السويداء من قبل المجتمع المحليّ، والمانحين في

الخارج، والمنظمات الإنسانية الدولية، وليس من قبل الدولة، ما يعكس تقاعساً متعمداً عن أداء الواجبات الأساسية لدولة مسؤولة تجاه مواطنيها، ويُشير إلى هيمنة المنطق المتطرف والذهنية الفصائلية داخل الحكومة على سياسة الدولة تجاه الأقليات.

ولم تُقدم الحكومة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير على خطوات جادة وصادقة نحو المساءلة أو الاعتراف بحجم المعاناة أو تعويض المجتمعات المنكوبة، بل رسّخت نهجاً سياسياً استعراضياً يُقدّم التهديدات المبطنّة على شكل مبادرات سياسية ومجتمعية صورية، ويتعامل مع أبناء الطائفة الدرزية واقعيّاً باعتبارهم خصوصاً سياسيين يجب إدارتهم، أو خطرًا يجب احتواؤه وتحمله مسؤولية الجرائم التي ارتكبت ضدهم، لا مواطنين يستحقون حماية الدولة.

وهُم الأمان: الانفصال؛ تعزيز للمستقبل أم تقويض له

تمثّل أكثر تجليات استراتيجية الجوجيتسو مأساويةً في تصاعد الدعوات داخل كثيرٍ من الأوساط الدرزية لتحقيق استقلال تامّ وانفصال كاملٍ عن الدولة السورية. ويُعدّ هذا الاتجاه مثلاً مؤلماً على التطبيق الحرفي لاستراتيجية الجوجيتسو، حيث تُغدو ردود الأفعال عاملاً مساعداً في تحقيق أهداف المعتدين أنفسهم.

فما تعرّض له أبناء المجتمع الدرزيّ من صدماتٍ نفسية عميقة نتيجة ممارسات الإذلال العليّ، مقروناً بالصمت المطبق من قبل الشريحة الأوسع من المجتمع السوريّ، وانعدام أيّ مظهرٍ من مظاهر الندم أو التعاطف لدى المسؤولين الحكوميين، دفع شريحة كبيرة من الدروز نحو رغبة واضحة في الانفصال عن محيطهم السوريّ والعربيّ الطبيعيّ. غير أنّ تفهّم هذا الموقف لا يعني إغفال خطورة بعض ردود الأفعال العاطفية المتسارعة وغير المحسوبة التي قد تُلحق ضرراً فادحاً بالقضية الدرزية ذاتها. ومن الأمثلة المؤسفة على ذلك و التي حدثت مؤخراً أثناء أعداد هذه الدراسة، قيام مجموعة من أبناء السويداء بقتل شخصين و تعذيبهما ثمّ إهانة أحدهم علناً عبر قصّ شاربة و لحيته. في انتهاك واضح و صريح لجميع المبادئ القانونية و الإنسانية. تُلحق مثل هذه الأفعال الإجرامية، رغم كونها ردود فعلٍ لصدماتٍ عميقة، ضرراً كارثياً بمظلومية أهالي السويداء الذين تعرّضوا لحملة وحشية من العنف الممنهج على يد فصائل متطرفة تابعة للحكومة السورية والعشائر البدوية. تُقلّل هذه الأفعال الإجرامية من مصداقية المظلومية الدرزية في نظر المجتمعين المحلي والدوليّ، وتُوفّر للعناصر المتطرفة التي هاجمت السويداء في المقام الأول التبرير الذي كانت تسعى إليه منذ البداية. وبهذا المعنى، فإنّ ردود الأفعال العنيفة غير المدروسة، حتى وإن كانت موجّهة ضدّ معارضي مشروع الاستقلال، تخدم في نهاية المطاف استراتيجية الجوجيتسو التي تنتهجها الفصائل المتطرفة، وتحوّل الضحية إلى متهم.

وقد يكون الأسلوب الأمثل للتقليل من فداحة الضرر الأخلاقي والقانوني المترتب على هذه الجريمة هو الاستنكار العليّ الكامل الواضح الذي لا لبس فيه، لكلّ من خطّط أو نفّذ أو برّر أو قلّل من أهميّة أو حاول التغطية على هذه الجريمة، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر، وتحت أيّ ذريعة كانت. ويجب على المجموعات والأفراد الذين ارتكبوا هذه الجرائم من تعذيبٍ عليّ وإهاناتٍ علنيّة أن يُدركوا أنّ أفعالهم لا تقلّ خطورةً عن الجرائم المرتكبة من قبل القوّات التي هاجمت السويداء ومارست الجرائم ذاتها ضدّ المدنيين الدروز، وأنّ مثل هذه الأفعال تُسهم، رغم عدم قصد مرتكبيها في كثيرٍ من الأحيان، في خدمة أهداف المعتدين الأصليين وتقويض القضية التي يسعون لحمايتها.

فكما ذكرنا سابقاً، تمّ التخطيط والإعداد لهذه الصدمة الممنهجة ضدّ دروز السويداء لدفعهم لاتخاذ ردود أفعالٍ عاطفية عنيفة أو سياسية غير مدروسة كالمطالبة بالاستقلال. فمثل هذه الردود أو المطالبات

الانفعالية غير المدروسة تُمكن الحكومة السورية المؤقتة من تأطير الدروز كتهديد انفصالي (الخطر الذي قامت منصات داعمة للحكومة بفبركته والترويج له منذ مطلع نيسان 2025)، وبالتالي تبرير عدوانها الأولي وتعزيز سلطتها السياسية. وهكذا، اختلقت الحكومة السورية المؤقتة بنفسها، أو عن طريق جهات تعمل لصالحها، المشكلة التي تدعي أنها تسعى لحلها في المقام الأول، مستفيدة من ردود الفعل المتوقعة من أقلية باتت تعتقد أن وجودها أضحى على المحك، وذلك لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (أي الدولة أو الفصائل المتطرفة داخلها). بكلمة أخرى، اختلقت الحكومة السورية المؤقتة العداء للدروز "الكفار" "الانفصاليين" ابتداءً، ومن ثم وظفت حكومة الشرع هذا "الخطر" لتوحيد البيئة السنية الشعبوية الراحبة بالمحافظة على سوريا موحدة.

من هذا المنطلق، لا يخدم استقلال السويداء المصلحة الحقيقية للطائفة الدرزية ذاتها، كما أنه لا يخدم هدف بناء سوريا مستقرة تعددية تحترم تنوع مكوناتها. في المقابل، من المتعذر الإبقاء على الوضع القائم (حكم مركزي يُظهر حكومته عجزاً أو امتناعاً عن حماية مواطنيها). وعليه، قد يكمن المسار الأكثر قابلية للحياة في تبني نظام لا مركزي إداري موسّع يضمن بقاء محافظة السويداء جزءاً أصيلاً من الدولة السورية، مع منحها في الوقت ذاته صلاحيات محلية جوهرية وضمانات قانونية ومؤسسية حقيقية، بما يتيح لأبنائها الشعور بالأمان. تُشكل هذه المقاربة مساراً وسطاً بين خيارات غير عملية: الانفصال الكامل من جهة، والهيمنة المركزية غير المنضبطة للدولة من جهة أخرى.

بكلمة أخرى، إن ما يبدو ظاهرياً دعوة لاستقلال السويداء، هو في جوهره صرخة يائسة من أجل الأمان والبقاء. لقد سعت الفصائل المتطرفة ضمن هيئة تحرير الشام عن قصدٍ إلى هندسة هذا الوضع. إذ من خلال إخضاع المجتمع الدرزي لعنفٍ ممنهج وإذلالٍ متكرر، دفعت هذه الفصائل الدروز إلى زاوية يصعب فيها تصوّر أيّ سبيل آخر لتحقيق الأمان سوى الانفصال الكامل. حيث يُتيح هذا السياق للفصائل المتطرفة استخدام هذه الدعوات للاستقلال كدليل على روايتها المموجة ذاتها القائلة بعدم جدارة الأقليات بالثقة وأنهم لا ينتمون إلى المشروع الوطني السوري. وبصياغة أخرى، يمكن القول إن الدولة خلقت أولاً تهديد الانفصال الذي تدعي مكافحته، ثم استغلت ردود الفعل الشعبوية المتوقعة لتبرير اعتداءاتها وتعزيز الطائفية.

إنّ السماح للأقلية الدرزية بالسعي نحو استقلالٍ كامل في ظلّ هذه الظروف سيمنح الفصائل المتطرفة انتصاراً استراتيجياً، مؤكّداً أنّ العنف والترهيب أدوات فعّالة لإعادة تشكيل المشهد السياسي. حيث تمتدّ تداعيات هذا الوضع إلى ما هو أبعد من الحدود السورية. فسوريا، المعروفة تاريخياً باسم بلاد الشام، تحمل أهميّة دينية وثقافية بالغة للعالم الإسلامي الأوسع. فإذا ما تمّ السماح بتفكيك سوريا على أسسٍ إثنية أو طائفية، فسيسُكّل ذلك سابقة خطيرة من المرجح أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة، لا سيّما لبنان والأردن والعراق ومصر. فعلى الأرجح أن تعمد الفصائل المتطرفة في هذه الدول إلى تبني استراتيجيات مماثلة، مستلهمّة من نجاح نظرائهم السوريين في استخدام العنف لتفتيت دولة متعدّدة الطوائف. ولمنع تحقّق هذا السيناريو، لا يكفي حماية الأقليات من العنف فحسب، بل يجب أيضاً معالجة جذور المشكلة نفسها، وهي تمكين الفصائل المتطرفة ذاتها التي خلقت هذه الأزمة من قطف ثمار التوظيف السياسي للعنف، وهو ما يقودنا إلى التوصية التالية.

من القول إلى الفعل: تمكين السنة المعتدلين في سوريا كسبيل وحيد لحماية الأقليات

ينبغي على المجتمع الدولي إعادة النظر جذرياً في طريقته لحماية الأقليات الدينية والعرقية في سوريا. حتى الآن، فإن الاستراتيجية السائدة تتمثل في ممارسة ضغوط على الحكومة السورية المؤقتة لتعيين ممثلين عن مجتمع الأقليات (الدروز، المسيحيون، العلويون، النساء، إلخ) في مناصب رمزية داخل الهيكل الحكومي.

أثبتت التجارب السابقة عدم فعالية هذا النهج العقيم والشكلي، حيث تقوم الحكومة (كما كان الحال في عهد نظام الأسد) بتعيين أشخاص لا يمثلون مجتمعاتهم حقاً، ويخدمون مصالح الدولة أكثر من الدفاع عن حقوق من يفترض أنهم يمثلونهم. يسمح هكذا تمثيل صوري شكلي للحكومة السورية بالادعاء أمام المجتمع الدولي بأنها قد أوفت بالتزاماتها وحققتم تمثيل الأقليات، بينما توسع في الوقت نفسه الفجوة بين مجتمع الأقليات والدولة.

إن السبيل الفعلي لضمان مستقبل الأقليات في سوريا يتجلى في تمكين السنة السوريين الحقيقيين والمعتدلين الذين يؤمنون بمشروع الدولة الحديثة كحاضنة قانونية لجميع المواطنين، من امتلاك سلطة حقيقية وقدرة فعالة على اتخاذ القرار داخل هيكل الحكومة السورية الحالية. وهذا الأمر غير متحقق بشكل واضح في الوقت الراهن.

لا تكمن المشكلة الأساسية التي تواجه الدروز والمسيحيين والعلويين وغيرها من الأقليات في تعاطيهم مع عموم السكان السنة المعتدلين، إذ لم يسجل تاريخياً أي صراع جوهري بين الأقليات السورية والسنة المعتدلين الذين يعتنقون رؤية تعددية للدولة السورية. بل تكمن المشكلة حصرياً في الفصائل المتطرفة ضمن المجتمع السوري، والتي استولت على مفاصل السلطة في الدولة، مستغلة هذه السيطرة لدعم أجندتها الطائفية الإقصائية وفكرها التكفيري.

يمكن أن تؤدي إدارة الحكومة السورية فعلياً من قبل الأصوات السنوية المعتدلة من غير المرتبطين بهيئة تحرير الشام بشكل مباشر أو غير مباشر، من أصحاب الاختصاص الذين يؤمنون بحق الدولة وواجبها في حماية جميع المواطنين على قدم المساواة، إلى زوال أغلب المخاوف والمطالب التي تنادي بها الأقليات بشكل طبيعي. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في ظل الاحتكار "الفعلي" شبه الكامل لجميع المفاصل الأمنية والعسكرية والاقتصادية للدولة من قبل الهيئة وحلفائها المقربين، مع التعامل مع جميع السوريين، وعلى رأسهم السنة غير التابعين للهيئة، على أنهم "فلول" إلى أن يثبت العكس.

وباستخدام هذا الأسلوب المزدوج، استطاعت هيئة تحرير الشام إقصاء جزء كبير من المكونات السورية بفعالية مذهلة. فمن جهة، أقصت الأقليات عبر اتهامهم بأنهم انفصاليون خارج المشروع الوطني، أو بوصفهم "كفاراً" لا مكان لهم في الدولة الجديدة. ومن جهة أخرى، أقصت عدداً كبيراً من السنة، ولا سيما أبناء المدن الرئيسية، باعتبارهم "فلول" النظام السابق لمجرد موافقتهم أو رضاهم بالعيش في مناطق كانت تابعة للنظام السوري. وبهذه الاستراتيجية الفعالة المبنية على الإقصاء المزدوج، استطاعت هيئة تحرير الشام الإمساك بجميع مقاليد الحكم في سوريا دون مواجهة معارضة حقيقية من المكونات السورية المتنوعة التي تم تهميشها بشكل ممنهج.

إن التعيينات الشكلية لرموز من الأقليات تفتقر إلى الاحترام والشرعية ضمن مجتمعاتها ليست سوى تشتيت مدروس يخدم مصالح المتطرفين فقط. إن تمكين الأصوات السنوية المعتدلة لاستعادة الدولة من

قبضة الفصائل المتطرفة هو الاستراتيجية الوحيدة التي يمكنها توفير أمن حقيقي وطويل الأمد لجميع السوريين، بغض النظر عن هويتهم الدينية أو العرقية.

عدالة حقيقية لا شكلية

على مدار العام الماضي، ولتبرير ارتكاب الفظائع ضد الأقليات، اعتمدت الحكومة السورية باستمرار على سرديات مفادها نسبة هذه الجرائم إلى "عناصر مجهولة" أو "أخطاء فردية" أو "عناصر غير منضبطة"، وذلك للحفاظ على إمكانية الإنكار والتنصل من المسؤولية. ومع ذلك، أجبرت الحملة العسكرية على السويداء الحكومة على تغيير استراتيجيتها. فإزاء الأدلة المصورة الهائلة التي جعلت الإنكار مستحيلًا، انتقلت الحكومة إلى صياغة جديدة وهي تقليل أهمية العنف المنهجي واعتباره مجرد "تجاوزات" أو "انتهاكات"، وهو تراجع بلاغي محسوب حيث أنه لا يُعد اعترافًا بمسؤولية الدولة، بل إعادة تصنيف للعنف المنظم باعتباره سلوكًا شاذًا مع تحويل المسؤولية القانونية بعيدًا عن الحكومة.

لقد أظهرت الحكومة مهارة كبيرة في إدارة هذا النوع من التضليل الإعلامي، من خلال خلق وهم الاستجابة الجادة لمطالب العامة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة، بينما تضمن عمليًا عدم وقوع أي عواقب فعلية على الجناة. صحيح أن هذا التحول يُمثل اعترافًا تكتيكيًا ضمنيًا بأن حجم الأدلة المستندة إلى التوثيق المرئي والمسموع يجعل الإنكار المطلق غير ممكن، إلا أنه لا يمكن اعتباره مساءلة حقيقية أو شفافة.

إن التحقيقات القضائية التي تُجرىها الحكومة تهدف بالمقام الأول إلى التأثير في الانطباع الدولي وليس إلى تحقيق العدالة. إن الملاحقة الانتقائية لعدد محدود من الجناة المعروفين، مصحوبة بعرض مقاطع مختارة بعناية من المحاكمات العلنية، لن تُقنع أي مراقب متابع. على العكس، فإن هذه الإجراءات الشكلية تزيد من الشكوك في أن الحكومة تصنع سرديتها الخاصة عن المساءلة، لتخفيف الضغوط الدولية، مع حماية شبكة الجناة الأوسع، وعلى رأسهم القادة والمسؤولون الذين أصدروا الأوامر أو مكّنوا ارتكاب هذه الجرائم.

تتطلب المحاسبة الحقيقية نهجًا جوهريًا مختلفًا. ينبغي أن تكون المحاسبة شفافة بالكامل، تُجرى من خلال هيئات مستقلة تضم مراقبين دوليين وممثلين يتمتعون بثقة المجتمعات المتضررة. ويجب أن تكون شاملة، لا تستهدف الأفراد المنقذين للجرائم فقط، بل كامل تسلسل القيادة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين الذين يتحملون المسؤولية القيادية. كما ينبغي أن تكون علنية، مع محاكمات مفتوحة للمراجعة، وأحكام يتم شرحها وتبريرها وفقًا للقوانين والمعايير الدولية.

ويجب أن تبدأ باعتراف صادق بما حصل؛ فهذه ليست "أخطاء" أو "انتهاكات"، فهذه المصطلحات توجي بأنها حوادث عرضية أو أخطاء تقديرية. ما حدث في السويداء كان جرائم متعمدة، ومنهجية، وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. إن استخدام لغة مخففة لوصف مثل هذه الفظائع الجماعية يُعد في حد ذاته شكلاً من أشكال الإنكار ويُقوّض أي ادعاء بالمساءلة الحقيقية. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يُصرّ على تحقيق العدالة الكاملة والشفافة والفعالة، عبر آليات لا يمكن للحكومة نفسها، التي تُتهم قوّاتها ووكلائها بارتكاب هذه الجرائم، التحكم بها أو التلاعب في نتائجها.

تفكيك الوصاية الدينية على الحكومة

لن يُكتب لأي من التوصيات السابقة النجاح ما لم تتخلَّ الحكومة المؤقتة عن الوصاية الدينية شبه المطلقة، بما يُسهّم في تخفيف قبضة المؤسسات الدينية المسيطرة على إدارة الدولة، ويواجه بصورة حاسمة النفوذ المستشري لما يمكن تسميته بـ "حكومة الظل الدينية على مقاليد السياسة". يُمثّل هذا التوجّه ضرورةً جوهريّةً لتحقيق حكمٍ مدنيٍّ شاملٍ قائمٍ على التعددية، يُطبّق على المجتمع السوري المتنوّع كالمُتبع في كثيرًا من الدول، لضمان تمثيل التنوّع المجتمعيّ الأصيل.

يتطلّب تحقيق ذلك اعتماد مقاربةٍ متعدّدة المستويات، تقوم على إنشاء هياكل استشاريّة تتّسم بالشفافيّة المطلقة وتستند إلى الكفاءة المهنيّة. ويُفترض بهذه الهياكل أن تُمكّن الخبراء، والمجالس المحليّة المنتخبة، والنساء، والشباب، والمهنيين، وقادة المجتمع المدنيّ المستقلين. كما ينبغي أن تُبنى آليات الاختيار على معايير واضحة تشمل الكفاءة المثبتة، والتمثيل المجتمعيّ الفعليّ، والالتزام بالخدمة العامّة، بدلاً من الاعتماد على الولاءات السياسيّة أو التمثيل الشكليّ. وتُمثّل هذه النقطة شرطاً أساسياً لوقف هيمنة "الهيئات الدينية والسياسيّة" عبر تعييناتٍ ظاهرها عامٌّ واجتماعيّ وباطنها خاصٌّ وشليّ.

وعلاوةً على ذلك، يتطلّب الأمر ضمان وصولٍ متكافئٍ للأصوات المدنيّة إلى الحياة العامّة ووسائل الإعلام الرسميّة، ووضع حدودٍ صريحةٍ تحصر دور الشخصيّات الدينية في الإرشاد الثقافيّ والروحيّ، بينما تُسند صلاحيّات صنع السياسات حصراً إلى الهيئات المدنيّة المنتخبة والمبنيّة على الخبرة والكفاءة. كما يستوجب تطبيق منظومةٍ صارمةٍ من الضوابط المضادّة للاحتكار، تشمل مبدأ التناوب، وتحديد مدد تولّي المناصب، وقواعد تضارب المصالح، وآليات الرقابة المستقلّة.

ومن الجدير بالذكر أنّ احتكار السلطة شبه الحصريّ من قِبَل المؤسسات الدينية لا ينحصر فقط في الحكومة المؤقتة في دمشق، بل يتكرّر النمط ذاته في السويداء، حيث يتمّ التركيز بشكلٍ شبه حصريّ على التوجّه السياسيّ لفريقيّ محدّدٍ ممثّلٍ في الشيخ الهجري ومجموعته، مع تعمّد إهمال أو عدم أخذ بقيّة التيارات الأخرى والخبرات المتنوّعة بعين الاعتبار، على كثرتها وتنوّعها. وتُشجّع حكومة دمشق هذا الوضع بشكلٍ واضح، وإن كان بطريقةٍ غير مباشرة، لأسبابٍ استراتيجيّة واضحة.

إنّ لحكومة دمشق مصلحةً كبيرةً في تضخيم وتعزيز المكانة الاجتماعيّة للشيخ الهجري وفريقه، ومن ثمّ استعدهاءه، وبالتالي التركيز عليه لوضع الدروز بالكامل ضمن إطار الاتّهام. فتعزيز العداء مع الهجري، في الوقت الذي يتمّ فيه التركيز عليه وإهمال جميع بقيّة الفرقاء من السويداء، يهدف مرّةً أخرى إلى تعزيز موقف الحكومة أمام جمهورها وبين صفوفها، دون تقديم أيّ حلولٍ حقيقيّةٍ يمكن أن تؤدّي إلى الخروج من المأساة. ورغم أنّ الحكومة السوريّة تمتلك القدرة على تحقيق ذلك لو أعطت أهميّةً للأصوات الأخرى الموجودة في السويداء، إلّا أنّها تختار عمداً استراتيجية الإقصاء والتضييق.

لذا، من الضروريّ توسيع دائرة الاستشارات السياسيّة وعدم احتكارها ضمن المؤسسة الدينية في السويداء، وضمان مشاركة جميع الأطراف والتيارات والخبرات المتنوّعة في العمليّة السياسيّة، بما يُسهّم في بناء حلولٍ حقيقيّةٍ ومستدامةٍ تخدم مصلحة جميع أبناء السويداء، وليس مصلحة طرفٍ واحدٍ أو أجندة حكوميّة ضيقة.

فقط عبر استبدال التمثيل الشكلي (الذي غالباً ما يُعيد إنتاج وجهه مألوف للطحيان والعنف تحت ستار نظام جديد) والهيمنة الدينية، بقنوات مدنيّة منظّمة، تعدّديّة، ومستقلّة، يمكن للدولة إعادة بناء الثقة، وحماية تنوعها الاجتماعي، وتمكين جميع مكوّناتها، بما في ذلك السنّة المعتدلون.

التعليم والمناهج: معركة الجيل القادم

انصبّ تركيز المجتمع الدوليّ بشأن سوريا على القضايا الأمنيّة العاجلة: وقف إطلاق النار، والسيطرة على الأراضي، ووجود المقاتلين الأجانب، وتهديد الإرهاب العابر للحدود. هذه مسائل ملحة بلا شك. غير أنّها ليست الأخطر. فالتهديد الأكثر خطورةً على مستقبل سوريا (وعلى الأمن الإقليمي والدوليّ) يُصاغ اليوم في الكتب المدرسيّة، ويُلقّن في بعض المساجد، ويُدرّس في بعض الصفوف الدراسيّة في مختلف أنحاء البلاد.

تشهد سوريا حالياً طلباً غير مسبوق وانتشاراً واسعاً لأدبيّات بعض أكثر العلماء الإسلاميين تطرّفاً عبر التاريخ، وهي نصوصٌ استُخدمت على مدى قرونٍ لتبرير العنف ضدّ المدنيّين، وارتكاب مجازر بحقّ الأقليّات الدينيّة، وتقديم أكثر التفسيرات قسوةً لمفهوم الجهاد. وهذه ليست موادّ هامشيّة متداولةً في شبكات سرّيّة؛ بل هي محتويات رئيسيّة تُوزّع في المدارس والجامعات والمؤسّسات الدينيّة، تحت أنظار (وفي كثيرٍ من الأحيان بدعمٍ مباشرٍ من) فصائل متشدّدة داخل هيئة تحرير الشام تعمل منهجياً على اختطاف النظام التعليمي في سوريا.

إنّ ما يجري هو بناء قاعدة أيديولوجيّة. وإذا تُرك ذلك دون ردع، فسُينتج جيلاً من السوريين تشرب التشدّد، وستُصبح التحدّيات الأمنيّة الحاليّة هامشيّة مقارنةً بما هو قادم. فإذا لم نول اهتماماً عاجلاً لما يتعلّمه الأطفال وطلّاب الجامعات في سوريا اليوم، فإنّ التعامل مع بضعة آلافٍ من المقاتلين العابرين للحدود بعد خمس سنواتٍ سيكون المشكلة الأصغر. آنذاك سنجد أنفسنا أمام دولةٍ يعتنق جزءٌ كبيرٌ من شبابها أيديولوجيّات متطرّفة تُبرّر العنف الطائفيّ، والاضطهاد الدينيّ، والإلغاء المنهجيّ للتعدّديّة. وهذا ليس افتراضاً نظريّاً. فقد بدأ هذا المسار بالفعل. إذ توثّق التقارير الواردة من داخل سوريا تزيّود المساجد بكتاباتٍ عددٍ من العلماء مثل ابن تيميّة (ليس بأعماله الدينيّة العامّة، بل بفتاواه الأكثر تشدّداً)، وهي النصوص التي استُخدمت تاريخياً لتبرير الفظائع بحقّ الأقليّات.

إذا تُركت الفصائل المتشدّدة داخل هيئة تحرير الشام دون ردع، فستستمرّ باحتكار النظام التعليمي وتحويله إلى أداةٍ للهيمنة الأيديولوجيّة على المدى الطويل. وهي تُدرك ما فشل العديد من الفاعلين الدوليّين في إدراكه: أنّ من يسيطر على المناهج يسيطر على المستقبل. لا يمكن المبالغة في خطورة الموقف. فإذا فشلنا في التحرك الآن، فلن نكون بصدد استمرار العنف في سوريا فحسب، بل سنواجه أجيالاً من الشباب السوريّ نشأت في منظومة تعليميّة تُعلّم أنّ العنف باسم العقيدة ليس مجرّد أمرٍ مقبول، بل واجبٌ شرعيّ.

- ¹ The Department of State, July 8th, 2025, <https://www.state.gov/foreign-terrorist-organizations>
- ² McCauley, C. (2006). Jujitsu Politics: Terrorism and Responses to Terrorism. In P. R. Kimmel & C. E. Stout (Eds.), *Collateral damage: The psychological consequences of America's war on terrorism* (pp. 45–65). Praeger Publishers/Greenwood Publishing Group. See also, McCauley, C. 2017. "Constructing terrorism: From fear and coercion to anger and jujitsu politics." In M. Stohl, R. Burchill, and S. Englund (Eds.). *Constructions of terrorism: An interdisciplinary approach to research and policy* 79-90. Oakland, CA: University of California Press. Oakland, CA: University of California Press. McCauley, C., & Moskalenko, S. (2008). Mechanisms of Political Radicalization: Pathways Toward Terrorism. *Terrorism and Political Violence*, 20(3), 415–433. <https://doi.org/10.1080/09546550802073367>.
- ³ Examples include September 11, *ibid*.
- ⁴ The United Nations, Syria: Rights probe reveals systematic torture and detention of Assad regime (27 January 2025), <https://news.un.org/en/story/2025/01/1159466>. Amnesty International Report (Syria-2024), <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/syria/report-syria/>. European Center for Constitutional and Human Rights (ECCHR), Torture Under the Assad Regime, <https://www.ecchr.eu/en/case/torture-under-the-assad-regime/>. Human Rights Watch, Syria 2024, <https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/syria>
- ⁵ Jamil Ammar, and Songhua Xu, *When Jihadi Ideology Meets Social Media* (Palgrave Macmillan Cham, 2018), <https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-60116-8#accessibility-information>
- ⁶ UN Human Rights Office. "UN Human Rights Office estimates more than 306,000 civilians were killed over 10 years in Syria conflict." June 28, 2022. Available at: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/un-human-rights-office-estimates-more-306000-civilians-were-killed-over-10>
- ⁷ U.S. Department of State. "2024 Country Reports on Human Rights Practices: Syria." Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, 2025. Available at: <https://www.state.gov/reports/2024-country-reports-on-human-rights-practices/syria>
- ⁸ UN International, Impartial and Independent Mechanism (IIIM). "The Syrian Government Detention System as a Tool of Violent Repression." December 6, 2024. Available at: <https://iiim.un.org/the-syrian-government-detention-system-as-a-tool-of-violent-repression/>
- ⁹ U.S. Department of State, *supra* note 4. Syrian Network for Human Rights. "The Death of 70 Civilians, Including Seven Children and Three Women, and Three Deaths due to Torture Recorded in September 2025 in Syria." October 1, 2025. Available at: <https://snhr.org/blog/2025/10/01/the-death-of-70-civilians-including-seven-children-and-three-women-and-three-deaths-due-to-torture-recorded-in-september-2025-in-syria/>
- ¹⁰ *Ibid*
- ¹¹ UN International, Impartial and Independent Mechanism (IIIM). "The Syrian Government Detention System as a Tool of Violent Repression." December 6, 2024. Available at: <https://iiim.un.org/the-syrian-government-detention-system-as-a-tool-of-violent-repression/>
- ¹² *Ibid*.
- ¹³ *Id*
- ¹⁴ U.S. Department of State, *supra* note 8
- ¹⁵ *Ibid*.
- ¹⁶ UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). "Syria Regional Refugee Response." Available at: <https://data.unhcr.org/en/situations/syria>
- ¹⁷ *Ibid*
- ¹⁸ Jamil Ammar and Songhua Xu, *Yesterday's Ideology Meets Today's Technology: A Strategic Prevention Framework for Curbing the Use of Social Media by Radical Jihadists*, 26 Alb. L.J. Sci. & Tech. 235, v (2016).
- ¹⁹ *Ibid*
- ²⁰ Ammar, Jamil. *Disinformation: The Jihadists' New Religion*. Chapter 8, July 2023. Appeared in Arcos, R., Chiru, I., & Ivan, C. (Eds.). (2023). *Routledge Handbook of Disinformation and National Security* (1st ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781003190363>
- ²¹ *Ibid*.
- ²² Jamil Ammar, *Cyber Gremlin: social networking, machine learning and the global war on Al-Qaida-and IS-inspired terrorism*, *International Journal of Law and Information Technology*, Volume 27, Issue 3, Autumn 2019, Pages 238–265, <https://doi.org/10.1093/ijlit/eaz006>
- ²³ *Ibid*.
- ²⁴ Rowan, Mattisan. "Al Qaeda's Latest Rebranding: Hay'at Tahrir al Sham." Wilson Center, April 24, 2017. Available at: <https://www.wilsoncenter.org/article/al-qaedas-latest-rebranding-hayat-tahrir-al-sham>
- ²⁵ Jamil, *supra* note 20
- ²⁶ *Ibid*

²⁷ Id

²⁸ Jamil, *supra* note 20. See also Jamil, *supra* note 22

²⁹ Ibid

³⁰ Jamil, *supra* note 20.

³¹ Ibid. Jamil, *supra* note 20.

³² Ibid

³³ Id. See also, McCauley, C., & Moskalenko, S. (2008). Mechanisms of Political Radicalization: Pathways Toward Terrorism. *Terrorism and Political Violence*, 20(3), 415–433. <https://doi.org/10.1080/09546550802073367>

³⁴ The Islamic State in Iraq has adopted a similar but much more sophisticated multi-tiered disinformation strategy. ISIS disinformation focuses on the deliberate mischaracterization of real events in coordinated social media campaigns that are intended to shape public perception and interpretation of these events. For more information, see Jamil, *supra* note 24. See also, Martin Innes, 'Fogging' and 'Flooding': Countering Extremist Mis/Disinformation After Terror Attacks (8th November 2021), Global Network on Extremism and Technology Report, <https://gnet-research.org/2021/11/08/fogging-and-flooding-countering-extremist-mis-disinformation-after-terror-attacks/>

³⁵ Jamil and Songhua, *supra* note 19.

³⁶ See generally, Ibn Taymiyyah, the Oxford Dictionary of Islam, edited by John L. Esposito, Oxford Islamic Studies Online, <http://www.oxfordislamicstudies.com/article/opr/t125/e959>.

³⁷ Jamil and Songhua, *supra* note 5.

³⁸ Ibid.

³⁹ id

⁴⁰ Id

⁴¹ Among many other examples, Taymiyyah's name was invoked by Osama Bin Laden when issued his infamous fatwa against the US. Full version of this fatwa can be read here: <https://irp.fas.org/world/para/docs/980223-fatwa.htm>. ISIS's followers relied on a fatwa issued by Taymiyyah to suggest an execution method for the condemned Jordanian pilot which can be accessed here: (online Arabic publication): Mouhamad Almakdesi, Jihad in The Hanbali Doctrine (Books world publication 1985), at 25,

https://www.islamweb.net/ar/library/index.php?page=bookcontents&ID=961&idfrom=4986&idto=5061&flag=0&bk_no=28&ayano=0&surano=0&bookhad=0. See also, Andrew Griffin, 'Isis militants 'using Twitter to ask for suggestions on how to kill Jordanian pilot' (December 30, 2014), available at, <https://www.independent.co.uk/tech/isis-polls-twitter-for-gruesome-suggestions-of-how-to-kill-jordanian-pilot-9949550.html>

⁴² For more information about Taymiyyah's ideology, see generally Abdur-Rahman ibn Muhammad ibn Qasim, Majmu Fatawa Sheikh Al-Islam, Ibn Taymiyyah (The Ministry of Islamic Affairs Publications, Saudi Arabia, 2004).

⁴³ Islam Web, <https://www.islamweb.net/ar/library/content/22/6118/%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

⁴⁴ Jamil and Songhua, *supra* note 22.

⁴⁵ Jamil, and Songhua, *supra* note 5.

⁴⁶ Ibid

⁴⁷ Id

⁴⁸ Alex Crawford, Special Correspondent, Sky News, UK, Valuables and livestock looted as fighters leave embattled Sweida province. Animals, bikes and other goods were filmed being taken from Syria's Sweida region as armed groups clashed (Saturday 19 July 2025 17:06). <https://news.sky.com/video/valuables-and-livestock-looted-as-fighters-leave-embattled-sweida-province-13398873>

⁴⁹ The Syrian Interim President Ahmad Al Sharah Speech on Syrian TV (July 19, 2025), <https://www.youtube.com/watch?v=ULAdkrZTqxA>

⁵⁰ Id

⁵¹ Id